الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(566)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	61

270قضية عمالية عرضت على حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 1 ربيع ثانى 1438هـ - 30 ديسمبر 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=289115&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

علمت "الوطن" من مصادر قانونية، أن فروع جمعية حقوق الإنسان تلقت خلال العام الماضي ونهاية شهر صفر الماضي، 270 قضية لعمالة متضررة، تضمنت شكاوى ضد كفلائهم وضد جهات أخرى تعمل في القطاع الخاص ما بين مؤسسات تجارية وشركات ومحلات تجارية يعملون بها كبائعين داخل مراكز التسويق، وأشارت المصادر إلى أن فئة من تلك العمالة تقدمت بشكاوى لفروع الجمعية بسبب تأخير الإجراءات الخاصة بأوراق ثبوتيتهم.

جنسيات العمالة المتضررة

كشف المصدر، أن أكثر قضايا العمالة التي استقبلتها فروع جمعية حقوق الإنسان، لعمال من الجنسية المصرية، إذ بلغ عددهم 81 عاملا، بينما سجلت الجنسية السورية المرتبة الثانية من حيث كثرة عدد الشكاوى وبلغ عددهم 47 عاملا، تلتها الجنسية اليمنية بـ35 عاملا، ثم الجنسية السودانية بـ25 عاملا، فالجنسية الهندية بـ22 عاملا، أما العمالة الباكستانية فبلغ عددها 15 عاملا، والفلسطينية 12 عاملا، والأردنية 9 عمال، والشادية 6 عمال، والإندونيسية 5 عمال، و3 مهندسين من الجنسية الأميركية، و3 عمال نيجيريين، وعاملين من جنسية كندية، وعاملين فيتناميين، بينما سجلت العمالة الكويتية والأفغانية والموريتانية عاملا لكل منهم.

اهتمام بحقوق العمالة

قال المحامي الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن" "إن من أهم القضايا التي تكون بين العمالة وأصحاب الشركات والمؤسسات التي تعمل لديها، تتمثل في عدم تسليمهم مستحقاتهم المالية، بحيث يتم صرف جزء منها، والباقي يترك دون الالتفات له من قبل أصحاب العمل، كذلك هناك صعاب تواجه تلك الفئة، فنجد العامل لا يستطيع أن ينهي كافة الإجراءات الخاصة بالأوراق الثبوتية، بل يجد تأخيرا في ذلك."

وأضاف، العمالة تحسن الظن بتلك الجهات كجمعية حقوق الإنسان أو الهيئة، وبالتالي نجد أن هذه الجهات دورها التواصل مع الجهات المتضررة منها العمالة، لإيجاد حلول إيجابية لهذه العمالة، مؤكداً أن مشاكل العمالة تعتبر من أهم الأمور التي تهتم بها الجهات الرسمية الحقوقية.

الميموني يكرِّم الثبيتي لمشاركته في أسبوع النزيل الخليجي بالطائف

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية -الطائف

كرَّم سعد الميموني، محافظ الطائف المكلف، عادل بن تركي الثبيتي، ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف، بشهادة شكر وتقدير نظير الجهود التي بذلها مع إدارة سجون المحافظة في أسبوع النزيل الخليجي الخامس.

وتسلم الثبيتي التكريم من قِبل وكيل المحافظة أحمد السميري خلال الحفل الذي أُقيم بهذه المناسبة، بحضور مدير سجون الطائف العميد مشعل المفرجي، وعدد من المسؤولين وكبار الشخصيات.

رئيس هيئة حقوق الإنسان: المملكة بقيادة الملك سلمان تسير بخطى متسارعة نحو مزيد من النماء والازدهار

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4173549

واس – الرياض

رفع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان, أصدق التهاني والتبريكات لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ,ولسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- وللشعب السعودي، بمناسبة ذكرى البيعة لخادم الحرمين الشريفين -حفظه الله -, سائلاً الله العلي القدير أن يديم على المملكة أمنها واستقرارها ورخائها وازدهارها في ظل القيادة الحكيمة . وقال في تصريح له بهذه المناسبة : تأتي ذكرى يوم البيعة على المملكة وهي تسير بخطى واثقة ومتسارعة نحو مزيد من النماء والازدهار، وتشهد خطوات التطوير والبناء في كل المجالات وخاصة في مجال حقوق الإنسان، وتحقق هذه النقلات النوعية الكبرى بفضل الله ثم بدعم ورعاية وتوجيه خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله-. وأكد الدكتور العيبان ما تحظى به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين من مكانة دولية مرموقة وثقل واحترام على الساحة الدولية، ويؤكد ذلك انتخابها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة - للمرة الرابعة - عضوا عاملا في مجلس حقوق الإنسان ، حيث عكس هذا الانتخاب ما حققته المملكة ولله الحمد على الصعيدين المحلي والدولي من ترسيخ لمبادئ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ، وما تبذله من جهود في هذا الشأن على المستوى الدولي تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم مما أكسبها احترام وتقدير المجتمع الدولي. وأضاف : إن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله -, يولي حقوق الإنسان جل اهتمامه حيث لا تزال كلماته أثناء استقباله لممثلي حقوق الإنسان راسخة في الأذهان حيث قال - أيده الله - : (لقد قامت دعائم هذه الدولة ، على التمسك بالشريعة الإسلامية التي دعت لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها ، وقام الحكم في بلادنا على أساس العدل والشورى والمساواة, وإن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق، وتحقيق العدل، وكفالة حرية التعبير، والتصدي لأسباب التفرقة ودواعيها ، وعدم التمييز ، فلا فرق بين مواطن وآخر، ولا بين منطقة وأخرى، فأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات ، ولقد نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية). وأكد معاليه أن المملكة منذ تأسيسها علي يد الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله- حتى هذا العهد الميمون تسير ضمن منهج واضح ، أساسه العدل والمساواة والشورى ، حيث نص النظام الأساسي للحكم على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية, حيث تنطلق المملكة من مبدأ ثابت في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بتطبيقها للشريعة الإسلامية الغراء، إيماناً منها بما كفلته من مبادئ وقيم سامية تحمي الحقوق والحريات المشروعة، وتُجرّم انتهاكها بأي شكل من الأشكال, ويؤكِّد النظام الأساسي للحكم في المملكة على المبادئ والقيم السامية التي تصون كرامة الإنسان، حيث نصت المادة «26» من النظام على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية، كما كفل النظام حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة. وفي إطار الحق في العمل سُنت الأنظمة التي تحمي العامل، وصاحب العمل، على حد سواء، مع توفير الدولة للتعليم العام والعالي، والتدريب المهني، والالتزام بمكافحة الأمية، وتسعى وتتضافر التشريعات الوطنية في المملكة، لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي مقدمتها الأنظمة المتعلقة بالقضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المعاقين وحقوق المرأة والطفل، ومكافحة العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقهم.

ضمن برامج وأنشطة مذكرة التفاهم للتعاون الفني الموقّعة بين المملكة والمفوضية

هيئة حقوق الإنسان تعقد ندوة "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" الأسبوع المقبل بالرياض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية – الرياض

تُنظّم هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ندوة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوم الثلاثاء، الموافق 10 يناير الجاري، بمدينة الرياض.

تأتي الندوة والتي تُعقد بفندق ريتز كارلتون، بالرياض، ضمن برامج وأنشطة مذكرة التفاهم للتعاون الفني الموقّعة بين المملكة والمفوضية.

ويشمل برنامج الندوة ثلاث جلسات، حيث يرأس د. ناصر الموسى، عضو مجلس الشورى، الجلسة الأولى، والتي تأتي تحت عنوان "النهج الحقوقي للإعاقة."

فيما يرأس الثانية طارق الشيخ، مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحت عنوان "الإجراءات والسياسات الوطنية في التعامل مع الإعاقة."

أما الجلسة الثالثة والتي تأتي تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين الواقع والمأمول" فترأسها د. مرفت طاشكندي، مستشارة وزير العمل والتنمية الاجتماعية.

ويتمثل هدف الندوة في زيادة الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة من خلال تناول النهج الحقوقي في التعامل مع قضايا الإعاقة.

يشار إلى أن هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية أُنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (207) وتاريخ 1426/8/8هـ بهدف حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان في جميع المجالات.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ انضمام المملكة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها بموجب المرسوم الملكي رقم (م/28) وتاريخ 1429/5/22هـ الموافق 2008/6/24م، كما هي طرفٌ أيضاً في العديد من الاتفاقيات الأخرى التي تتناول بعضاً من حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، كاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز في مجال الاستخدام والمهنة، واتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.

المرأة السعودية تحصد المزيد من الحقوق في 2016

المصدر: جريدة مكة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/589178

وجدان الحويطي - تبوك

حازت المرأة السعودية مزيدا من الحقوق في طريق تحقيق تطلعاتها خلال العام الحالي 2016، تضاف إلى رصيد مشاركتها في الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

مجال الاتصالات

»قصر العمل في مهنتي بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها على السعوديين والسعوديات بشكل كامل.«

مجلس حقوق الإنسان

»تشكيل مجلس هيئة حقوق الإنسان في دورته الثالثة لمدة أربع سنوات، متضمنا 6 سيدات.«

صيدليات المولات

»توطين قطاع الصيدليات ضمن برنامج التوطين الموجه الذي يستهدف عددا من القطاعات والنشاطات على مراحل.«

سجلات أسرة

»وجه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بالسماح للمرأة السعودية (متزوجة، أو مطلقة، أو أرملة) باستخراج سجلات أسرة.«

المجالس البلدية

»إثر منح المرأة السعودية حق الترشيح والتصويت في انتخابات المجالس البلدية للمرة الأولى، شهد مطلع 2016 انطلاقة الدورة الثالثة من المجالس البلدية بمشاركة 17 امرأة«

دعم الرياضة النسائية

»تعيين الأميرة ريمة بنت بندر بن سلطان على وظيفة وكيل الرئيس للقسم النسائي بالمرتبة الخامسة عشرة بالهيئة العامة للرياضة.«

نقل معلمات النائية

»سعيا من وزارة التعليم لتخفيف معاناة المعلمات المغتربات، فقد أقر برنامج نقل المعلمات في المناطق النائية من خلال شركة تطوير للنقل.«

نسخة من عقد النكاح

»اعتماد إخراج نسختين لعقد النكاح، إحداهما للزوج والأخرى للزوجة ويضاف فيها عبارة تفيد بأن هذه النسخة لها، وأخذ توقيع كل منهما على استلامه للنسخة.«

30امرأة بالشورى

«حظيت المرأة مجددا بـ 30 مقعدا من مقاعد مجلس الشورى، بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمرا ملكيا بإعادة تشكيل المجلس في دورته السابعة».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» لـ «الخدمة المدنية»: الاكتفاء بطلب واحد للتوظيف.. ومنح «التعليم» و«الصحة» صلاحية التعيين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19365803

الرياض - سعاد الشمراني
في الوقت الذي طالبت فيه لجنة في مجلس الشورى السعودي بدرس معاملة خريجات كليات المجتمع على غرار نظيراتهن خريجات الكليات المتوسطة، طالبت اللجنة ذاتها بإنهاء «بيروقراطية» التوظيف، ومنح وزارتي التعليم والصحة الصلاحيات كافة في حق التعيين على وظائفها.
وأرجعت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى مطالباتها بمساواة خريجات كليات المجتمع بالكليات المتوسطة إلى الرغبة في الاستفادة منهن ومعالجة وضعهن بعد التنسيق مع وزارة التعليم، خصوصاً في ظل وجود أعداد كبيرة منهن تم إعدادهن للحاجة في وقتها، إلا أنه لم تتح لهن فرص التوظيف في القطاعين الحكومي والخاص. ودعت اللجنة وزارة الخدمة المدنية وفقاً لتوصيات ستناقش في المجلس قريباً (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، إلى الاكتفاء بتقديم طلب واحد لطالبي التوظيف وعدم إلزامهم بإعادة التقديم لكل معاملة تجريها الوزارة مناسبة لمؤهلاتهم. وطلبت اللجنة من الوزارة تضمين تقاريرها المقبلة بما حققته وفقاً لرؤية المملكة 2030، والتأكد من أنها تسير وفق المخطط لها.
ويبلغ عدد العاملين في الدولة بحسب آخر إحصاء لوزارة الخدمة المدنية نحو مليون ونصف المليون موظف ومستخدم، يشكل الرجال ما نسبته 60 في المئة والنساء 40 في المئة، فيما يشكل السعوديون ما نسبته نحو 95 في المئة والبقية لغير السعوديين، معظمهم يشغلون وظائف صحية وبعضاً من الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي.
وكانت وزارة الخدمة المدنية اعترفت في تقرير لها ناقشه مجلس الشورى أواخر عام 2015، بعجزها عن إحلال المواطنين محل الوافدين العاملين في أجهزة الدولة .وشكت حينها من عدم تعاون جهات حكومية في سعودة بعض الوظائف المشغولة بغير سعوديين، مثل الجامعات والمؤسسات والهيئات العامة التي لا تملك الوزارة صلاحيات التوظيف على وظائفها، كما اشتكت من صعوبة الحصول على معلومات شاملة عن المتعاقدين غير السعوديين في بعض الجهات (وظائف البنود)، الذين تجاوز عددهم نحو 70 ألف موظف.

«التعليم»: وسائل نقل لمعلمات المناطق النائية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19364797

الرياض - «الحياة»
أقر مجلس إدارة شركة تطوير التعليم القابضة برئاسة وزير التعليم أحمد العيسى، برنامج توفير وسائل النقل للمعلمات في المناطق النائية الوعرة، على أن يتم تنفيذه من خلال شركة تطوير لخدمات النقل التعليمي.
وأوضح العيسى أن البرنامج يستهدف توفير وسائل نقل مناسبة وأكثر أمناً لنحو 6000 معلمة في المراحل الأولية، يعملن في مناطق نائية وعرة.
وأكد أن مجلس الشركة أقر الإسراع في إطلاق البرنامج، تنفيذاً لتوجيهات عليا بالاهتمام بنقل المعلمات عموماً، ونقل المعلمات في المناطق النائية الوعرة خصوصاً.

من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي لشركة «تطوير «لخدمات النقل التعليمي سامي الدبيخي، أن البرنامج أقر الأسبوع الماضي، ويستهدف المعلمات في المدارس التي تقع في المناطق النائية الوعرة واللواتي يتنقلن لمسافات طويلة.
وأضاف أن الشركة بدأت فعلياً العمل لإنهاء الترتيبات والتهيئة المطلوبة للتنفيذ، وأنه سيتم إطلاق المرحلة التجريبية للبرنامج خلال عام 2017 لعدد محدود من المعلمات المشمولات بالخدمة، وسيكون هناك تدرج في التطبيق وصولاً إلى العدد المستهدف بنقل أكثر من 6000 معلمة في المناطق النائية الوعرة، من خلال توفير وسائل نقل آمنة ومريحة وذات موثوقية عالية، وستسهم المعلمة الراغبة في الخدمة بمبلغ مقطوع قدره ٥٠٠ ريال شهرياً للعام الدراسي، لاعتبارات تشغيلية وفاعلية في الاستفادة من الخدمة المقدمة.
وبيّن الدبيخي أن إقرار البرنامج جاء حرصاً من وزارة التعليم على تخفيف معاناة المعلمات في هذه المناطق المستهدفة، وسيكون له انعكاسات إيجابية عليهن وعلى أسرهن، وعلى العملية التعليمية عموماً، كما أنه خطوة إيجابية في طريق تضافر جهود جميع الجهات ذات العلاقة لتخفيف هذه المعاناة وإيجاد حلول عملية لها.
وأشار إلى أن شركة تطوير النقل التعليمي تنطلق من دورها، بوصفها ذراعاً تنفيذياً لوزارة التعليم في مجال تطوير وإدارة قطاع النقل التعليمي عموماً، وفي هذا البرنامج خصوصاً، وبرنامجها يخدم شريحة مهمة من القائمين على العملية التعليمة، بحيث تقوم في البداية بالتخطيط للخدمات المقدمة، يليها التهيئة ومن ثم تنفيذها ميدانياً وفق أسس ومعايير تضمن بإذن الله توفير وسائل نقل آمنة ومريحة وبكفاءة عالية للمعلمات المشمولات بالخدمة.
وتابع» :من هذا المنطلق ستقوم الشركة بجمع البيانات الخاصة بالمعلمات المستحقات للخدمة في المناطق المستهدفة، مع الاستعانة بما تم حصره سابقاً، ليراعي مستجدات حركة النقل للمعلمات والتي تمت أخيراً، لمعرفة وتحديد الفئة التي ستشملها الخدمة». وواصل: «سيتطلب الأمر من الشركة خلال المرحلة المقبلة إجراء مسح شامل وحصر للبيانات الأساسية كافة للمعلمات المستفيدات، وتحديد مواقع إقامتهن الحالية والمدارس المستهدف النقل إليها، لتتمكن الشركة من تحليلها والاعتماد عليها في تحديد مسافات الرحلات لكل يوم، ونوع المسارات بين الطرق السريعة والترابية والوعرة، ونوع المركبات المناسبة لكل مسار، وحجمها.«
وأكد الرئيس التنفيذي لـ«تطوير»، أن إطلاق المرحلة التجريبية للبرنامج سيتم تطويره باستمرار وتواصل، من خلال متابعة التنفيذ، والارتقاء بجودة الخدمة، حتى يتم الوصول إلى العدد المستهدف.
وقال» :تعمل الشركة حالياً للإسهام في التسريع من عملية جمع وحصر البيانات الأساسية المطلوبة، من خلال قيامها ببناء بوابة إلكترونية خاصة لاستقبال الطلبات، وتجميع المعلومات المطلوبة للمعلمات اللواتي تنطبق عليهن المعايير والشروط، وسيتم خلال الفترة القريبة الإعلان عن تفاصيل المعايير والشروط، وآلية التسجيل، بعد اكتمال بناء البوابة.«
وحول المناطق التي سيكون لها الأولوية في التنفيذ، أوضح الدبيخي أنه سيتم التركيز على المناطق النائية الوعرة ذات الحاجة العالية والملحة، وهي المدارس البعيدة عن النطاق العمراني، التي يصعب على المعلمات الإقامة فيها، إما لانعدام مساكن ملائمة، أو لقلة الخدمات المتوافرة فيها.

استبشار بـ"المدوّنة القضائية" وتساؤل عن إلزاميتها

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 ربيع ثانى 1438هـ - 31 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19348594

جدة - عمر بدوي
استبشر عدد من القضاة والمحامين بخبر اقتراب السعودية من إنجاز مدونة للأحكام القضائية تضم ثلاثة آلاف مادة، لتكون مرجعاً يوحّد الأحكام القضائية ويبعد اجتهاد القضاة، وأن القرار كان منتظراً لوقف التناقض في حالات التقاضي المتشابهة، نتيجة فتح المجال واسعاً أمام القضاة واجتهاداتهم.

وكان وزير العدل وليد الصمعاني استقبل وزير الشؤون الإسلامية رئيس اللجنة الشرعية لمشروع إعداد مدوّنة الأحكام القضائية صالح آل الشيخ، في مبنى التطوير العدلي لوزارة العدل بالرياض، للاطلاع على أعمال اللجنة القضائية المشكّلة، لمراجعة مدونة الأحكام القضائية، ومتابعة آخر تطورات مراجعتها في مراحلها النهائية.
وأشاد آل الشيخ بالجهود المبذولة من أعضاء اللجنة، مؤكداً أن المدوّنة «ستكون مرجعاً ومستنداً قضائياً، وتشكل حمايةً للشريعة وحراسة لتطبيق أحكام كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، بانسجامٍ تامٍ مع متطلبات العصر وظروفه، وستكون مناراً يهتدى به لمعرفة دستور القضاء لدينا ومعرفة الحقوق وسبل الترافع عنها.«
وأكّد أن الدور القضائي المتوّقع للمدونة في حال إطلاقها أنها «ستعد مرجعاً قضائياً يوحّد الأحكام، وتأصيلاً قضائياً يسهم في تقريب الاجتهاد بين الأحكام القضائية، وتجسِّد شرعية الأحكام ومنطوقها»، مبيناً أن مفهوم «المدوّنة» يتبلور حول «صياغة الأحكام في شكل مواد يرجع إليها القضاة حفظاً للوقت والجهد، وتفعيلاً لمبدأ العدالة الناجزة، وتسريعاً لوتيرة التقاضي، كما تسهم في تعزيز مفاهيم العدالة والحياد والشفافية، إضافة إلى أنها ستسهم في نشر الثقافة العدلية.«
ونشطت التعليقات والنقاشات بعد إعلان المراجعة النهائية لمدونة الأحكام القضائية أخيراً، وانهمرت الأسئلة والاستفسارات حولها وقبل طرحها بين أيدي المختصين وسريانها للنفاذ.
والسؤال يدور حول كون القضاء ملزماً بها أم يُقفز بالاجتهاد عليها، وعما إذا كانت تحوي نصاً يلزمهم بالالتفات إليها.
إذ في حال خلت من عنصر الإلزام فيعني ذلك الرجوع إلى المربع الأول، بمعنى بقاء إمكان أن يستعين القاضي برأي فقهي مخالف، ما اعتبره بعض المختصين من الوجهة الفنية، خارج إطار التقنين المطلوب عملياً.
يرى القاضي السابق وعضو مجلس الهيئة السعودية للمحامين أحمد الصقيه أن الوسط العدلي يرقب بشدة نتائج مدونة الأحكام القضائية، التي «سيكون لها، وفق ما نتطلّع إليه، بالغ الأثر في الحراك القضائي من نواح عدة، أبرزها انسجام الاجتهاد القضائي، وتسريع العملية القضائية، ويمتد هذا الأثر البالغ إلى الجانب الأكاديمي والدراسات العلمية المرتبطة بالقضاء وأحكامه.«
أما المستشار القانوني سالم المطوع فيقول إنه «من الجيد صدور مثل هذه المدونة، وعمل جبار، وسيكتمل العمل بالتقنين الكامل للأنظمة، ووجود قانون مدني يكون مرجعية للقضاة.«
وأضاف المطوع: بالنسبة لاجتهاد القاضي؛ فهذا أمر انتهى زمنه عند توسع المدن، وكليات الشريعة لا تستطيع أن تخرّج قاضياً يمتلك أدوات الاجتهاد، بل مايزال حتى بعد تخرجه طالب علم، وبالتالي يحدث تضارب الأحكام الذي كثيراً ما تصدر ونسمع به، وأضر كثيراً بالقضاء.
واستطرد :من واقع تجربة، واجهت قضيتين في موضوع واحد، ومجال الاجتهاد فيهما ضيق، ومع ذلك صدر في القضيتين حكمان متناقضان للموضوع نفسه، لكن الآن ومع وجود المدونة ستكون أرضية يرجع إليها القاضي، وهي ليست ضد الاجتهاد، بل ينبغي أن يعاد بالأمر إلى محكمة الاستئناف مثلاً للبت في اجتهاد القضاة في الموضوع الواحد، ثم يصدر مبدأ يعمم على جميع المحاكم.
وتابع» :المدونة نواة لانطلاقات أخرى، تساعد في توحيد الأحكام، وحفظ شروط الاجتهاد وإحالته إلى مختصين يتدارسونه للبت في شأنه، في ما يحقق النفع العام، والاجتهاد ليس محله القضاء، بل مكانه المجالس العلمية وهيئة كبار العلماء، وتوحيد الحالات القضائية وإسناده إلى مرجعية أو مدونة، فهو ضروري ويحقق الاستقرار القضائي.«
أما الباحث القانوني أمين العتيبي، فاعتبر مدونة الأحكام القضائية بحراً من العلم والمعرفة، يحتاج إليها الطالب والمعلم والفقيه والقاضي.
وأضاف العتيبي: «لا يمكن لأحد من المسلمين أن يستغني عنها، مدونة علم غزير، اتخذت الكتاب والسنة والإجماع مصدراً لها، واهتمت بالنوازل، وفقه الواقع والقضايا المعاصرة، وشملت وجمعت ما يتبادر إلى ذهن الباحث، وحرصت على تأصيل المسائل.«
ورأت المحامية ريم العجمي أن «المدونة» جاءت من أجل توحيد الأحكام القضائية وعلانيتها في المواضيع الشرعية التي تمس حاجة القضاء وتفعيل عملية الرجوع إلى الأحكام من أجل إزالة كثير من الإشكالات، وجاءت لتعزز استقرار الأحكام وثبات المبادئ، ولأهميتها تم تشكيل لجنة وتكليف لجنة شرعية مختصة يعد أعضاؤها من أبرز الأسماء الشرعية التي لها أهميتها، لأن الجميع يكونون على معرفة وهدى بجميع تعاقداتهم من حيث معرفة ما لهم وما عليهم، وتكون مرجعاً لجميع التعاملات.
وأضافت العجمي: «المدونة» سيكون لها أهمية كبيرة من حيث استقرار الأحكام، ولها كذلك أهمية من كونها مرجعاً ومستنداً قضائياً وتشكل حماية للشريعة، وهو ما لفت إليه الوزير صالح آل الشيخ، من أنها ستكون مناراً يهتدى به لمعرفة دستور القضاء لدينا ومعرفة الحقوق وسبل الترافع عنها، ونرجو من الله ان تخرج المدونة بنجاح وتحقق الهدف المرجو منها.«

«الشورى» يوصي بـ ضوابط تنظم توزيع المحال التجارية داخل الأحياء

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 ربيع ثانى 1438هـ - 31 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19348598

الرياض - سعاد الشمري

يناقش مجلس الشورى في جلسته الاثنين بعد المقبل 11 ربيع الآخر، تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، حول التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للسنة المالية 1436/1435هـ، إذ طالبت اللجنة في تقريرها)حصلت «الحياة» على نسخة منه)، الوزارة بوضع ضوابط ومعايير تنظم توزيع انتشار المحال داخل الأحياء.

وبررت اللجنة توصيتها، بأن »النظام الحالي للبناء في مدن المملكة لا يخلو من السلبيات، التي منها الانتشار الأفقي للشوارع التجارية، وارتفاع معدلها عن الحاجة الفعلية، ما أثر في النواحي الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، وألغى خصوصية البيئة العمرانية للأحياء، إضافة إلى محدودية ارتفاعات المباني على الشوارع التجارية، ما أدى إلى ضعف الاستغلال الأمثل للبنية التحتية، وهذا يوجب على الوزارة، من منطلق مسـؤوليتها عن التخطيط والتطوير، ضرورة معالجة التمدد العمراني الأفقي للمدن بمنظور شامل من حيث أشكال ذلك التمدد واتجاهاته وكثافاته السكانية.«

ولاحظت اللجنة تكرار بطء وزارة الشؤون البلدية والقروية في تنفيذ الخطط والبرامج التي أخذت كثيراً من الوقت والجهد والموازنة، بما لا يواكب مواجهة توسع المدن والنمو السريع غير المنظم، ما يؤدي إلى فقدان المزايا المرجوة من التحضر وفقدان مفهوم المدن المستدامة.

وقالت: «إنه ترتب على عدم إنجاز الدراسات والبرامج وتنفيذها في إطارها الزمني المحدد لها الكثير من المشكلات التخطيطية العمرانية»، موصية الوزارة بالإسراع في الانتهاء من إيجاد المؤشرات المناسبة والهيكل التنظيمي الملائم للمرصد الحضري الوطني، مؤكدة أنه على وزارة البلدية وضع خطة تطويرية شاملة لنظم التخطيط والتشريعات ذات الصلة.

كما يناقش المجلس في الجلسة نفسها، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن مقترح مشروع «نظام التوطين في المملكة»، المقدم من العضو عبدالرحمن الراشد، الذي يتضمن إنشاء هيئة عليا للتوطين ليوفر مليون وظيفة خلال 15 عاماً.

ويتناول «الشورى «في جلسة الثلثاء 12 ربيع الآخر تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن إضافة عقوبة التشهير لمرتكبي مخالفات نظام السياحة ونظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، وفي جلسة اليوم التالي، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية في شأن التقرير السنوي لوزارة الحرس الوطني، وتقرير لجنة المياه والزراعة في شأن تقرير وزارة البيئة والمياه، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن تقرير وزارة الحج والعمرة.

«العمل» تبرم اتفاقية لإعداد مشروع الميثاق الأخلاقي للعاملين في القطاع الأهلي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 ربيع اخر 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1559657

الرياض - «الرياض «
أبرمت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الخميس الماضي في مقر الوزارة بالرياض، اتفاقية مع مؤسسة علي بن إبراهيم المجدوعي الخيرية لخدمة المجتمع، وذلك لتمويل مشروع الميثاق الأخلاقي للعاملين في القطاع الأهلي.
ووقع الاتفاقية من جانب الوزارة وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية الدكتور سالم بن أحمد الديني، ومن جانب مؤسسة المجدوعي عضو مجلس الأمناء ورئيس اللجنة التنفيذية عمر بن علي المجدوعي.
وأوضح الدكتور سالم الديني عقب التوقيع، أن الاتفاقية تأتي في إطار حرص الوزارة على تطوير أعمال المؤسسات والجمعيات الأهلية والرقي بخدماتها وبكفاءات العاملين فيها، مشيراً إلى أن وثيقة الميثاق الاخلاقي للعاملين في القطاع الأهلي من شأنها أن تسهم في وضع مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي توجه سلوك العاملين في القطاع تجاه أصحاب العلاقة من مستفيدي القطاع، أو داعميه أو المنظمة التي يعملون فيها، وكذلك المجتمع من حولهم والجهات المنظمة.
وأكد وكيل الوزارة، أنه سيتم تشكيل فريق عمل مشترك بين الجانبين وبمشاركة عدد من الخبراء والمختصين لإعداد ودراسة مسودة مشروع الميثاق الاخلاقي للعاملين في القطاع الأهلي، كما سيتم مشاركة الرأي العام للمسودة، لأخذ أراءهم وملاحظاتهم عليها من خلال بوابة معاً الالكترونية، قبل أن يتم اعتماد الميثاق بشكل رسمي ونشره على منظمات القطاع الأهلي.
من جانبه قال الأستاذ عمر المجدوعي، أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة علي بن ابراهيم المجدوعي الخيرية لخدمة المجتمع، مضيفاً أن المؤسسة ستسعين بجهة استشارية تحت إشراف الوزارة لتقديم وثيقة عمل تعتبر دليلاً علمياً ومهنياً لسلوكيات العاملين في القطاع الأهلي وميثاقاً أخلاقياً لهم.
وأوضح المجدوعي أن المؤسسة ستقوم بحصر ودراسة عدد من التجارب العربية والعالمية المشابهة والنماذج المحلية للاستفادة منها في إعداد الميثاق، كما سيتم إقامة عدد من ورش العمل واستبانات الرأي العام، واجراء عدد من المقابلات مع الخبراء والمختصين في مجالات الموارد البشرية والعمل الخيري والأهلي، وكذلك تحكيم الميثاق علمياً من الجهات والخبراء المختصين في مجال المواثيق الأخلاقية.

أقسام "حضانة" في القطاعات الحكومية لرعاية أطفال الموظفات»

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 ربيع ثانى 1438هـ - 31 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/715649

سعيد الزهراني - الطائف

علمت «المدينة» أن هناك مشروعا سيرى النور في وقت لاحق، يتمثل في إنشاء أماكن أو أقسام حضانة لأولاد وبنات الموظفات في مقر أعمالهن في القطاعات الحكومية المختلفة، حيث سيتم التركيزعلى إنشاء هذه المواقع في الإدارات الحكومية التي يوجد بها أعداد كبيرة من النساء العاملات في مختلف الوظائف. وأكدت المصادر أن وزارة الخدمة المدنية أعدت مشروعا كاملا في هذا الخصوص من أجل توفير سبل الراحة للموظفات العاملات في القطاعات الحكومية. تجدر الإشارة إلى توفير أماكن وحضانات في القطاعات الحكومية سيسهم في الاستقرار الوظيفي للعاملات في مختلف القطاعات، خصوصا مع اضطرار العديد من الموظفات إلى ترك العمل من أجل البقاء مع أطفالهن في المنازل لعدم توفر البديل، كما أن نسبة الغياب مرتفعة بين الموظفات الحكوميات، إضافة إلى ارتفاع نسبة الحصول على الإجازات الاستثنائية بدون راتب لمواجهة متطلبات تربية الأطفال الصغار.

2000حالة عنف أسري والذكور أكثر تعرضا للإيذاء الجنسي

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 ربيع ثانى 1438هـ - 31 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/715656/2000

جابر المالكي - الرياض

كشفت د.مها بنت عبدالله المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني أن نتائج الدراسات المسحية التي نفذت في المملكة العربية السعودية أكدت على أن العنف الأسري وإيذاء الأطفال يشكل ظاهرة مجتمعية تستلزم تضافر الجهود لرفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع للحد من مظاهر العنف وانتشاره.

جاء ذلك خلال لقائها مع إعلاميين مبادرين، مشيرة إلى أن الدراسات أثبتت ازدياد حالات ومظاهر العنف ضد المسنين الذكور أكثر من الإناث، بينما أظهرت دراسات أخرى أن حالات التعرض للإيذاء الجنسي لدى الذكور في المملكة أكثر من الإناث.

واستعرضت د.المنيف خلال اللقاء أبرز المشروعات التي أعدها البرنامج ونفذت من قبل الشركاء مثل مشروع التوعية بأضرار هز أو رج الأطفال الرضع، ومشروع الحماية من الإيذاء ومشروع السجل الوطني الذي سجل أكثر من 2000 حالة عنف، بالتعاون مع وزارة الصحة، ومشروع الحماية والحد من التنمر (عنف الأقران) بالتعاون مع وزارة التعليم.

كما أكدت د.المنيف أن البرنامج منذ إنشائه بمرسوم ملكي عام 2005م لا يقدم خدماته بشكل مباشر لضحايا العنف والإيذاء، بل يعمل على تصميم وإعداد برامج ومشروعات متنوعة يقدمها للشركاء من الجهات الحكومية ومؤسسات

المجتمع المدني أبرزها التعليم والصحة والداخلية والعمل والتنمية المجتمعية، كما أن هناك العديد من المؤتمرات والحملات والفعاليات المحلية نفذها البرنامج في الاماكن العامة بهدف التوعية ونشر ثقافة الأمان الأسري بين المجتمع.
بينما أوضحت د.المنيف أن خط مساندة الطفل 116111 والذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٩ م يعمل حالياً 16 ساعة وسوف يقدم خدماته قريباً على مدار 24 ساعة للأطفال حتى سن 18 سنة على مستوى المملكة حيث يتم استقبال الاتصالات من ذوي الاطفال ليتم تقديم الاستشارات من خلال اختصاصيين اجتماعيين ونفسيين يقدمون الاستشارات والتوجيه والإرشاد الأسري للطفل وذويه لمعرفة حقوقهم وتوجيه حالات الإيذاء والعنف للجهات المختصة.
فيما استقبل وتم إحالتها للجهات المعنية

المدينة

خبراء: 7 مؤشرات يجب مراعاتها تلافياً لانفجار الخادمة نفسيا

تفتح ملف الموت بسواطير "التأشيرات القاتلة «

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 ربيع ثانى 1438هـ - 31 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/715658

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
أكد عدد من المختصين في العلوم الاجتماعية والطب النفسي والمعنيين بقطاع الاستقدام على ضرورة إلزام الخادمات بالكشف الطبي والتحليل النفسي قبل إصدار تأشيرات القدوم إلى المملكة، تلافيًا للاعتلالات النفسية التي تبرز من خلال اعتدائهن على الأطفال وغير ذلك من الجرائم، والتي بلغت حد القتل فضلًا عن تسهيل دخول لصوص المنازل والسرقة وإقامة العلاقات المحرمة مع غرباء داخل المنازل، علاوة على ممارسات السحر والشعوذة. وأشاروا في لقاءات لـ»المدينة» إلى أن بعض مكاتب الاستقدام يعميها الجشع عن انتقاء عمالة منزلية مناسبة، حيث يلجأون لتسريع عمليات الاستقدام طمعًا في الأرباح التي يجنونها دون اعتبار للخدمة المقدمة لعملائهم. غير أن مستثمرة في مجال الاستقدام أكدت براءة مكاتب الاستقدام من هذه الاتهامات مشيرة إلى أنها أضحت شماعة لتعليق السلبيات رغم أنها كما تقول مجرد وسيط لاعلاقة له بقضايا الخادمات.
وتطرق المختصون إلى دور وكلاء الاستقدام في الدول المصدرة للعمالة في تزوير الديانة والشهادات الطبية لتسريع الصفقات..
»المدينة» تفتح ملف خادمات المنازل في محاولة لكشف الدوافع والعوامل الكامنة وراء الجرائم البشعة التي ارتكبنها وما زلن ضد كثير من الأسر التي يخدمنها.
مستشار قانوني: لا يوجد نظام يلزم مكاتب الاستقدام بالكشف الطبي على الخادمة
أما المحامي والمستشار القانوني بدر بن فرحان الروقي فقد لفت إلى أنه لا يوجد نظام يلزم مكاتب الاستقدام بالكشف النفسي على الخادمة مشيراً إلى أن هذه الحالات لها أسباب عدة منها:
المعتقدات التي قد تحدث بسبب تزوير الوثائق الرسمية للمستقدمة لإخفاء الديانة الحقيقية.
حالات المرض النفسي المسمى بالحنين إلى الوطن.
الضغوطات التي تمارسها عصابات الاستقدام في الخارج للحصول منها على أموال.
الخزعبلات والشعوذات وأعمال السحر التي يؤمنون بها
أبرز جرائم الخادمات:
الهروب من العمل
الاعتداء على الأطفال
إقامة علاقات غير مشروعة مع غرباء
تسهيل دخول لصوص إلى المنازل
إقامة علاقات مع أحد الخدم بالمنزل

السرقة
كسناوي: التعامل السلبي يجعل الأسرة ضحية انفجار
من جهته قال البروفيسور محمود بن محمد كسناوي أستاذ علم الاجتماع التربوي بجامعة أم القرى: نحن أمام معادلة اجتماعية صعبة لأن التحول الذي حدث في مجتمعنا السعودي أدى إلى اعتماده الأسرة على الخادمات من الجنسيات المختلفة ومطاراتنا شاهدة على ذلك.
وطالب كسناوي مؤسسات التوعية والإعلام بتوعية الأسر عن كيفية التعامل مع الخادمات وفق شريعتنا الإسلامية التي تدعو إلى المعاملة الحسنة وعدم التوبيخ، لأن الخادمة خلال عملها في المنزل تعاني من ضغوطات نفسية من ترك عائلتها وأبنائها وزوجها وكل هذه الأمور عندما تقابل بتعامل سلبي تترابط مع بعضها البعض وتؤدي إلى الانفجار النفسي ما يجعل الأسرة هي الضحية.
وُشرات ودلالات على التغير وإرهاصات الانفجار النفسي
العزلة الاجتماعية داخل المنزل
تمتمة في الكلام وعبارات غير مفهومة
نرفزة وعصبية متكررة عند تلقي الأوامر
عدم النوم والاهتمام بالنظافة الشخصية
حدة الانفعالات نتيجة لإرغامها على العمل فوق طاقتها البدنية
ضغط العصابات في بلدها للحصول على عمولات وأتاوات باهظة
باداود: مكاتب الاستقدام (شماعة) لتحميل السلبيات ولاعلاقة لها بقضايا العاملات
من جهتها أوضحت دولت بنت داود باداود مستثمرة في نشاط الاستقدام إن مكاتب الاستقدام الأهلية أضحت (شماعة) تعلق عليها جميع السلبيات مع أنه ليس لها أي علاقة بقضايا العاملات فإذا كانت هناك أي قضايا للعاملات فوزارتي العمل والداخلية هما المعنيتان بهذه القضايا كون الأولى هي المسؤولة عن أنظمة العمل والثانية مسؤولة عن الأمن الوطني وفرض أنظمتنا على المستقدمين للعمل بالسعودية في ظل أنظمة تكفل حقوق أطراف العلاقة صاحب العمل والمستقدم.
واستعرضت باداود عددا من النقاط تبرئ ساحة مكاتب الاستقدام على النحو الآتي:
الكشف النفسي لم يعتمد حتى الآن والفحوصات الطبية تقتصر على فحوصات لا تشمله
إن الفحص الطبي يعتبر من أحد أهم مسوغات التأشيرة
مكتب الاستقدام (وسيط لاستقدام العمالة) وليس له صلاحية لعمل أي إجراءات للعمالة
يمنع أصحاب مكاتب الاستقدام السعودية أو مناديبهم منعاً باتاً من استلام جوازات العمالة وإذا حدث ذلك يعرض لتهمة الاتجار بالبشر وتطبق عليه الأنظمة.
انتقال ملف استقدام العاملات من وزير لآخر وهذا ما يدل على وجود خلل في القرارات المتخذة
مقترح الحل
وترى باداود أن الحل يكمن في عقد وزير العمل الجديد الدكتور علي الغفيص لقاءات مع أصحاب نشاط الاستقدام من أهل الخبرة للوقوف على أبعاد الأزمة لاسيما أن هذه الأزمة يتأثر بها كل بيت سعودي، مؤكدة أن تجاهل مكاتب الاستقدام وعدم مشاركتها في قرارات الجهات المسؤولة صعد من أزمة الاستقدام.
خبير أمني: قنصليات المملكة في الخارج مطالبة بفحص السوابق والسجلات الجنائية للخادمات
وأرجع المستشار والخبير الأمني عميد متقاعد محمد عبدالله منشاوي جرائم الخادمات إلى ضعف الاشتراطات الموجودة في شروط الاستقدام حيث يتم إرسال بعضهن ويكنّ من أرباب السوابق في بلدانهن وإذا ما اقترن ذلك حال قدومهن إلى المملكة مع سوء معاملة من بعض الكفلاء قد ينعكس ذلك عليهن ويدفعهن إلى ارتكاب ما نسمعه بين فترة وأخرى من جريمة هنا وهناك.
وطالب العميد المنشاوي السفارات والقنصليات السعودية بضرورة إدخال فحص السوابق والتأكد من خلو السجل الجنائي للعاملات من أي ملاحظات. بالإضافة إلى الاستفادة من كاميرات المراقبة المنزلية في غير مواقع الخصوصيات للمراقبة العامة على سلوكيات الخادمة وما قد يطرأ عليها من تغيّرات.
استشاري: 4 أسباب وراء لجوء الخادمات للقتل تنفيسًا عن الاضطرابات
ويلخص الدكتور رجب بن عبدالحكيم بريسالي استشاري الطب النفسي في مستشفى حراء العام ومستشفى الحرس الوطني المشكلة في أربعة أسباب محتملة:

حدوث صدمة نفسية عنيفة لدى الخادمة جراء تغير الثقافات والعادات والتقاليد فتكون الخادمة لقمة سائغة لاضطراب الشخصية، واضطراب في السلوك فتصبح الخادمة عصبية المزاج حادة الطباع.
وجود مرض نفسي مزمن لدى الخادمة قبل قدومها للعمل داخل السعودية مثل الفصام العقلي الزوراني والاكتئاب ونتيجة لعدم تناول الأدوية والعقاقير النفسية عندها تنتكس حالة المريضة النفسية والعقلية فتشكل بذلك خطورة حقيقية على من حولها.
وقوع ظلم من الكفيل بتأخر الراتب أو التحرش أو الاغتصاب... إلخ، فتكون عملية القتل هنا تنفيسًا لمشاعر القهر والظلم والغضب فيكون الكفيل أو زوجته أو أحد أبنائهما هو الضحية.
ضعف الوازع الديني مع وجود بعض المعتقدات الدينية الشاذة كالقتل تقربا لله!
وطالب الدكتور بريسالي بالمراقبة اللصيقة لسلوك وتصرفات الخادمات، فعند حدوث تغير مفاجئ وغير مبررعندها يجب أخذ الحيطة والحذر وإبعاد كل ما من شأنه أن يشكل خطورة حقيقية على النفس كالسكاكين مع إبلاغ الجهات الأمنية فورا.
مستشارة نفسية: الباحثون عن الثراء السريع يستقدمون المريضات نفسيًا وصاحبات السوابق
وتشير المستشارة النفسية وأخصائية علاج الإدمان والمعالجة الأسرية والزوجية نوال إبراهيم الهوساوي إلى أن بعض أصحاب المكاتب ووسطائهم استقدموا المريضات نفسيًا وصاحبات السوابق بل حتى الباحثات عن الربح السريع دون الاهتمام بالتأكد من سلامتهن النفسية والعقلية، فهناك من يرسل خادمات مستغلًا حاجة الناس الماسة وظروفهم الصعبة رغم يقينه أن العاملة لا تصلح للعمل، لافتة إلى أن بعض الأسر يكلفون العاملة فوق طاقتها ويعاملونها كجارية حتى تفقد صوابها، وعندما ترفض العمل تجبر عليه قسرًا وتكره على البقاء خاصة عندما ترفض العمل بعد انتهاء التجربة.
أبرز جرائم الخادمات خلال 3 أعوام:
/ 1120 /2016م
عاملة آسيوية تقتل كفيلتها بالساطور بمكة
/ 618 /2016م
خادمة تسكب زيتًا مغليًا على طفلة بجدة
/ 1117 /2016م
خادمة سنغالية تقتل مواطنة بـ14 طعنة بالدمام
/ 323 /2016م
خادمة آسيوية حاولت قتل طفلة عمرها 4 أشهر بالخرج
/ 32 /2016م
خادمة إفريقية تقتل كفليتها المسنة بعدة طعنات بالخفجي
/ 1229 /2015م
خادمة إثيوبية تسدد 5 طعنات لابن كفيلها بعرعر
/ 823 /2014م
خادمة إثيوبية تطعن طفلًا في رقبته بسكين في عسير
/ 83 /2014م
خادمة إثيوبية تقتل طفلة تبلغ من العمر 6 سنوات وتصيب شقيقتها طعنًا وتحاول الانتحار بجدة
/ 724 /2014م
خادمة تقتل طفلًا بعصا مكنسة وتكتم أنفاسه بسجادة بتبوك
/ 77 /2014م
خادمة إفريقية تقتل مواطنة على سجادة الصلاة بالطائف
الاحترازات الواجب اتخاذها مع الخادمات بالمنازل
عدم تركها مع الأطفال لساعات طويلة دون مراقبة ومتابعة
ترحيلها على الفور في حال ملاحظة تغيرات سيكولوجية عليها
وضع كاميرات مراقبة منزلية لرصد حركتها وتصرفاتها

توطين الوظائف الحكومية حسب المناطق

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 1 ربيع ثانى 1438هـ - 30 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/715492

سعيد الزهراني - الطائف

أعدت وزارة الخدمة المدنية برنامجًا إلكترونيًا خاصًا للإرشاد الوظيفي بهدف الارتقاء بالأداء وتوجيه الخريجين وطالبي الوظائف إلى التخصصات التي تحتاجها الجهات الحكومية في كافة المناطق

وأشار تقرير رسمي لوزارة الخدمة المدنية الى أن البرنامج الذي اطلق عليه «مرشد التوظيف الإلكتروني» يهدف الى ايصال واقع الدرجات العلمية والتخصصات والوظائف المتاحة في مختلف الجهات الحكومية الى جميع المعنيين من طلبة الثانوية العامة قبل التحاقهم بالجامعات والكليات وأولياء امورهم أيضا للإسهام في عملية اختيار التخصص المناسب واتخاذ القرار وربط عملية تخطيط التعليم العالي مع البعد الجغرافي ومراعاة الاحتياجات الفعلية للمناطق الادارية وفقا للجنس والمتغيرات الاخرى المتعلقة بخصوصية المنطقة وربط عملية القبول في مؤسسات التعليم العالي بالاحتياجات الفعلية للمناطق الجغرافية على مستوى المنطقة الادارية من خلال الاطلاع على التخصصات المكتفى منها ودرجة الاكتفاء.

كما يستهدف البرنامج تطوير المنظور الثقافي للمجتمع الخاص بالوظيفة الحكومية وتشجيع مخرجات التعليم العام والمعاهد التخصصية على التوجه نحو الوظائف التي يحتاجها سوق العمل، وتشجيع المقيمين بالمناطق الادارية على التوجه نحو الدرجات العلمية والتخصصات ومجالات العمل التي تحتاجها مناطقهم الادارية، ووقف نزف مخرجات بعض التخصصات بين الرجال والنساء في مسارات العلوم الانسانية والتعليمية خصوصا درجة البكالوريوس ومادونها.

ويتضمن البرنامج التوسع في نسب القبول للتخصصات التي مازالت مطلوبة بدرجة عالية ومتوسطة، وتوجه الخريجين والخريجات نحو الحرص على المستوى المعرفي الكافي والمهارات والقدرات التي تمكنهم من الانخراط في سوق العمل بسهولة نتيجة التأكيد على نتيجة الاختبارات المهنية، ودعم مؤسسات التعليم والتدريب الاعدادية بتغذية مرتجعة عن متطلبات سوق العمل الفعلية لتحقيق دعم قدرات الطلبة والطالبات في مراحل الدراسة او التدريب لاكسابهم المهارات والقدرات التي تمكنهم من التعامل مع التقنيات الجديدة، وتسويق طلباتهم للتوظيف.

أهداف البرنامج

ربط عملية تخطيط التعليم العالي مع البعد الجغرافي والاحتياجات الفعلية للمناطق

الاطلاع على التخصصات المطلوبة ودرجة الاكتفاء.

تطوير المنظور الثقافي للمجتمع الخاص بالوظيفة الحكومية

تحسين مخرجات التعليم العام والمعاهد التخصصية

وقف نزف مخرجات بعض التخصصات بين الرجال والنساء في مسارات العلوم الإنسانية

قضاياهم استثمارية.. وتكليف محامين للترافع عنهم

سفير المملكة في الخرطوم لـ "عكاظ" : السجناء السعوديون في السودان سيرون النور قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518358

أروى خشيفاتي (جدة)

كشف سفير المملكة في السودان علي حسن جعفر لـ«عكاظ»، أن السجناء السعوديين في السودان بسبب قضايا استثمارية ستحل قضاياهم في القريب العاجل، بعد أن تم توكيل محامين من السفارة للترافع عنهم، إلى جانب محامين اختارهم السجناء بأنفسهم. وأكد السفير أن السجناء السعوديين سيرون النور قريبا »قضاياهم شعبية لا دبلوماسية». وأضاف «لم ولن يهدأ لنا بال ما لم ينته موضوع السعوديين المسجونين في السودان». في سياق متصل، علمت «عكاظ» من مصدر أمني في سجون السودان، أن عدد الموقوفين السعوديين اثنان فقط على خلفية قضايا خاصة وعامة وهما بصحة جيدة، وأضاف المصدر أنه لم يحدث تبادل سجناء بين المملكة ودولة السودان خلال الفترة القريبة، خصوصاً وأنه لا يوجد سجناء سعوديون على ذمة أي قضايا في الخرطوم.وأجرت «عكاظ» اتصالات مع السجينين، إذ يقضي الأول حكما بالسجن لـ13 عاما والآخر ثلاثة أعوام، على خلفية قضايا استثمارية، وأوضحا أنهما دفعا ثمن جهلهما بقوانين الاستثمار في السودان، وعزوا ذلك إلى عدم وجود مكتب للاستثمار في السفارة السعودية بالخرطوم وقتذاك. وأضاف السجينان أن «الوضع تغير منذ قدوم السفير علي جعفر، إذ طلب إحضار السجناء السعوديين في القضايا الاستثمارية، والتقى بهم ووفر لهم كل حاجاتهم، واستمع إلى مطالبهم، كما قام بنقلهم من السجن الذي كانوا فيه إلى سجن آخر أفضل، ووفر لهم العلاج في أفضل المستشفيات، وتواصل مع العديد من الجهات لحل مشكلتهم، ويقف على أوضاعهم بشكل شخصي». وتقدم السجينان بالشكر والتقدير عبر «عكاظ» إلى السفير السعودي علي جعفر، الذي اهتم بقضيتهما بعد مباشرته مهمات عمله سفيرا للمملكة في دولة السودان، إذ لم يمض على تعيينه 10 أيام حتى قام بالبحث في قضايا السجناء، ومحاولة حلها بالرغم من أن بعض هذه القضايا مضى عليها قرابة 13 عاماً ولم يلتفت أي شخص لها، ولم يحاول أحد حلها طبقا لأقوالهما.

زوجة سجين: انقطعت الاتصالات.. الأولاد يسألون عنه

أكدت زوجة أحد السجناء لـ«عكاظ»: أنها تلقت خبر سجن زوجها بعد الحادثة بما يقارب الأسابيع الثلاثة، إذ تواصل معها ليخبرها أنه تم القبض عليه وسجنه في السودان إثر قضايا استثمارية، وأضافت: الأسرة عاشت جوا من القلق والتوتر خصوصا بعد سجن زوجها في الخارج، في البداية كان يتواصل معنا بشكل مستمر عبر وسائل التواصل الاجتماعي المرئية التانجو، سكايب، لاين، وانقطع التواصل، وبدأت نفسيات الأطفال في التدهور، وظلوا يسألون عن مصيره على الدوام .وزادت: سجن زوجي وعمر أصغر أبنائه سنتين، والآن يبلغ من العمر خمس سنوات، وهو لا يعرف والده إلا عبر الصور الفوتغرافية، أما ابنته «علياء» التي كانت تبلغ من العمر أربع سنوات فقد أصيبت بحالة نفسية؛ بسبب غياب والدها، فهي دائمة السؤال عنه، حتى أن إدارة الروضة في ذلك الوقت اتصلت بي لتسأل عن مكان الوالد، وسبب غيابه، فالطفلة دائمة الهذيان بوالدها، كما أن الموقف تكرر حين دخلت الصف الأول الابتدائي، وتواصلت معي مديرة المدرسة لتسأل عن والد علياء، وسبب غيابه، خصوصا أن طفلته متعلقة به بشكل كبير جدا.«

ألاعيب السماسرة أوقعت «الأول».. و«الثاني» 13 عاماً بلا محاكمة

السجين السعودي الأول روى لـ«عكاظ» تفاصيل ما تعرض له، وقال إنه أمضى في السجن السوداني نحو ثلاثة أعوام إثر قضية استثمارية تجارية، إذ قام بشراء مصنع للأدوية وبلدوزرات لمشروع زراعي، واتضح بعد الشراء أن البائع تلاعب في السعر بمضاعفته أربع مرات، والسبب في ذلك ألاعيب السماسرة وعدم وجود مكتب، أو ملحق تجاري أو اقتصادي

في السفارة السعودية بالخرطوم، بالإضافة إلى عدم فهمهم للقانون والسياسة الاقتصادية في السودان.
أما السجين الثاني فقال إن حيثيات قضيته بدأت عندما دخل إلى السودان مستثمرا في مشاريع حكومية قبل 13 عاما، وبعد ترسية عدد من المشاريع على شركات من الباطن تعذر صرف مستحقاته من الحكومة، وبدأت الشركات في مطالبته بسداد ما يعادل ستة ملايين ريال سعودي، وعجز عن السداد، ما أدى إلى دخوله خلف القضبان. وأضاف أنه أمضى في السجون نحو 13 عاماً دون محاكمة، وبين أنه كان موجودا في سجن يبعد عن العاصمة السودانية نحو 60 كيلومترا، برغم معاناته من عدة أمراض، ولم يجد العناية الطبية المطلوبة، كما لم يجد من يقف بجانبه من محامي السفارة وقتذاك، إذ قالوا له «ما يقدرون يسون شيء.«
وأضاف أن الحال الآن تغيرت بعد قدوم السفير الجديد، «إذ تم نقلنا إلى سجن أفضل وقدمت لنا الإعاشة والعلاج، وتم تعيين محامين للنظر في قضايانا وإنهائها.«

مذكرة تفاهم بين "طفولة آمنة" والتعليم لمنع التحرش

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518352

علي الرباعي (الباحة)
كشفت رئيسة جمعية طفولة آمنة عائشة عادل السيد عن توجه الجمعية لعقد شراكات مع التعليم لحماية الطلاب والطالبات من التحرش والابتزاز والإيذاء الجسدي من خلال رفع مستوى الوعي واعتماد الإجراءات الوقائية.
وأرجعت الشراكة مع التعليم إلى ما تم تناقله في بعض وسائل التواصل والإعلام من تسجيلات صوتية لأم تدعي هتك عرض ابنتها الطالبة بالصف الأول الابتدائي في إحدى مدارس جدة.
وأوضحت رئيسة جمعية طفولة لـ «عكاظ» أنها عقدت اجتماعاً مع مدير تعليم جدة وتقصت عن الحالة. مؤكدة أن ما تم تناقله غير صحيح كون ما حد سوء فهم وتقدير للأمر من جانب والدة الطالبة. لافتة إلى أن إجراءات المدرسة سليمة وليس عليها أي ملاحظات. وأضافت أنه تم التنسيق بين جمعية طفولة آمنة - والتي يقع ضمن اختصاصاتها وأهدافها التوعية بتوفير الحماية للأطفال من شتى أنواع العنف وخاصة العنف الجنسي - وبين إدارة التربية والتعليم بجدة وجرى الاتفاق على توقيع مذكرة تعاون بين الجهتين من أجل مزيد من الوعي لمجابهة مثل هذه الحالات والحيلوله دون تكرارها مستقبلا، مبدية استعداد الجمعية لعقد الشراكات ومذكرات التعاون مع جميع الإدارات التعليمية في المملكة.

الجهاز المركزي للإحصاء: من بين 8157 في الفترة من 2011 إلى 2016

الكويت .. 5 آلاف "بدون" يعدّلون وضعهم للجنسية السعودية و49 لـ "الإيرانية"

المصدر: جريدة سبق الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
https://sabq.org

صحيفة سبق الإلكترونية – الرياض

علن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين في الكويت بصورة غير قانونية، أن 8157 شخصاً، عدّلوا أوضاعهم خلال الفترة ما بين مطلع عام 2011حتى نهاية شهر ديسمبر 2016.

وقال مدير إدارة تعديل الأوضاع في الجهاز، العقيد محمد الوهيب؛ لوكالة الأنباء الكويتية، اليوم الأحد، إن 5637 شخصاً من هؤلاء تمّ تعديل أوضاعهم إلى الجنسية السعودية، في حين جرى تعديل أوضاع 923 آخرين إلى الجنسية العراقية.

وأضاف العقيد الوهيب؛ أن 816 شخصاً عدّلوا أوضاعهم إلى الجنسية السورية، و94 شخصاً إلى الجنسية الإيرانية، و49 إلى الجنسية الأردنية، و638 شخصاً جرى تعديل أوضاعهم إلى جنسيات أخرى.

وأوضح أن جميع الذين يتم تعديل أوضاعهم يحصلون فوراً على إقامة مجانية لجميع أفراد الأسرة، مدتها خمس سنوات وفق المادة 24 (كفيل نفسه) قابلة للتجديد، إلى جانب الحصول على خدمات التعليم والصحة المجانية وبطاقة تموين للأسرة.

وذكر أن الدولة تمنح هؤلاء الاشخاص أيضاً أولوية التوظيف لدى الجهات الحكومية - بعد الكويتيين - كما تعفيهم من شرط الراتب لدى استخراج رخصة القيادة؛ علاوة على عدد من الامتيازات والإعفاءات الأخرى.

وقال الوهيب: إن عمليتَي تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية تتمان وفق معايير دقيقة بوجود جواز سفر صحيح، وبعد أن يتثبّت الجهاز المركزي من صحة الوثائق المقدَّمة له.

ودعا الراغبين في تعديل أوضاعهم، إلى مراجعة إدارة تعديل الأوضاع بمقر الجهاز المركزي في منطقة)العارضية)؛ لتسوية إقامتهم وتوفيق أوضاعهم حسب قوانين الإقامة السارية في البلاد.

«الإسكان» توافق على «السلف المالية» في مشاريع «البيع على الخريطة»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19383627

الرياض - «الحياة»

أتاحت لجنة بيع وتأجير الوحدات العقارية على الخريطة في وزارة الإسكان إمكان استفادة المطورين العقاريين من حساب الضمان للمشاريع المرخصة ببيع وحداتها العقارية قبل أو أثناء التنفيذ، من خلال طلب سلفة مالية من حساب الضمان المخصص لإيداع الدفعات المالية أو أي تمويل آخر لمصلحة المشروع العقاري الذي يشرف عليه ذات المطور.

واشترطت اللجنة لموافقتها على طلب السلفة المالية من حسابات الضمان لتلك المشاريع التقدم لها برغبة المطور العقاري في سلفة مالية من حساب الضمان المخصص للمشروع، على أن يتم تقديم سند لأمر باسم حساب الضمان الخاص للمشروع بقيمة مساوية لقيمة السلفة.

وأشارت اللجنة إلى أن من أهم متطلبات الموافقة على إصدار تراخيص البيع على الخريطة فتح حساب الضمان لدى أحد فروع المصارف المحلية، ولا تتم الموافقة على صرف أي مبالغ مالية من حساب الضمان إلا بإنجاز نسب محددة من تنفيذ المشروع، إلا أن اللجنة في اجتماعها الأخير قررت الموافقة على تقديم هذه المرونة في اشتراطاتها، سعياً منها لدعم المطورين العقاريين لتسريع عجلة إنجاز الوحدات العقارية في أسرع وقت ممكن، وبذلك تمكين المستفيدين النهائيين من تملك وحداتهم السكنية.

يذكر أن لجنة البيع على الخريطة هي الجهة الحكومية المخولة نظاماً بالترخيص والتنظيم لمشاريع البيع على الخريطة بقرار مجلس الوزراء رقم 536 وتاريخ 4 ذي الحجة 1437هـ.

يذكر أن برنامج البيع على الخريطة «وافي» يقوم بتسويق وبيع الوحدات العقارية لأي غرض كانت «سكني، تجاري، صناعي، خدمي، سياحي، وغيرها»، قبل أو أثناء مرحلة التطوير أو البناء، وفقاً للخطة الزمنية والمواصفات والمخططات المُعدة في العقد للوحدة العقارية كما في صورتها النهائية، والتزام المطور بذلك، كما يرخص البرنامج لبيع الأراضي على الخريطة، وتسويق الوحدات العقارية على الخريطة داخل المملكة، وعرض الوحدات العقارية الداخلية والخارجية على الخريطة في المعارض داخل المملكة.

ويُعد «وافي» أحد سبل تملك العقار الذي يتيح للمشتري الحصول على العقار بجودة عالية وكلفة أقل، إضافة إلى أنه يتيح للمطور العقاري الحصول على تمويل مباشر للمشروع من خلال دفعات المشترين ومن دون نسبة فائدة خلافاً لوسائل التمويل الأخرى، ما يساعد في خفض تكاليف المشروع، إضافة إلى كونه يسهم في إيجاد فرص استثمارية ومشاريع عقارية بأساليب متنوعة، ويوفر أعلى مستويات الثقة والأمان بين المتعاملين في هذا المجال، وحماية حقوقهم من خلال الأنظمة والإجراءات التي تكفل ذلك.

«العمل» توفّر منصات تسويقية للأسر المنتجة والأيتام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19383621

الرياض - «الحياة»

أتاحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الفرصة أمام المستثمرات من الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة والمستفيدات من الضمان الاجتماعي للمشاركة في معرض «منتجون 4»، الذي تنظمه غرفة الرياض، في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، بالتسويق لمنتجاتهن من الأزياء، والمشغولات اليدوية، والإكسسوارات، ومستلزمات الحفلات، والتصوير، وغيرها من الحرف التي حولنها من موهبة إلى مهنة ومشروع ربحي، من خلال تسهيل مشاركتهن في المعرض، وتقديم الدعم اللازم لهن لتمكينهن في سوق العمل، والمساهمة في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقالت أمل عبدالدايم من دار الرعاية الاجتماعية: «كان لدي اهتمام بالأعمال اليدوية، وبخاصة في مجال الإكسسوارات بعد أن تلقيت دورات تدريبية في الرسم والأعمال اليدوية، من المدربات المتطوعات والجمعيات الخيرية، ثم شاركت في المعرض لعرض منتجاتي ضمن سلسلة من المشاركات في المعارض الأخرى.«

فيما أوضحت المصممة شروق فيصل أنها طورت شغفها في تصميم العباءات، حيث تلقت الدعم من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتسويق لتصاميمها في العديد من المعارض، والتحقت بعدة دورات لصقل مواهبها. في حين أكدت الأخصائية في مؤسسة رعاية الفتيات الجوهرة العبدالوهاب أن الاتفاق الدائم بين الوزارة مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ساعدت في صقل مهارات الفتيات من دور الرعاية الاجتماعية حتى وصلن إلى مرحلة متقدمة في تنفيذ الأعمال الحرفية بما يمكن من تحويلها إلى مهنة ومشروع ربحي.

وتضيف الأخصائية النفسية في دار الحضانة الاجتماعية لولوة العتيبي: «يتم تدريب الفتيات من عمر 10 حتى 15 سنة على الأعمال الحرفية من (كروشيه وديكوباج) وفن تشكيلي، من خلال العلاج بالعمل وضبط السلوكيات، وعرض منتجاتهن في المعارض والجمعيات الخيرية على أن يكون ريعها مكافأة لهن لتشجيعهن على الاستمرار في العمل، وحتى يتمكنَ من الاعتماد على أنفسهن بعد خروجهن من الدار.«

في حين أكدت هدى السماعيل، (مدربة في مركز التأهيل المهني)، أنه بعد تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة مدة سنتين، بحسب نوع الإعاقة، ذهنية أم سمعية، على مهارات التطريز اليدوي والحاسب الآلي نظير مكافأة تقدم لهن يتم عرض منتجاتهن بالمشاركة في المعارض، بصفته نوعاً من تقديم الدعم لهن، إضافة إلى شملهن في بوابة العمل الوطنية (طاقات) لتوظيفهن في المصانع والقطاع الخاص بما يتناسب مع درجة إعاقتهن.

إلى ذلك، منحت الوزارة منصات عدة في المعرض للمستثمرات من المنزل ممن سخرن مواهبهن في دخول سوق العمل من المنزل واستغلال إمكاناتهن رغبة منهن في المشاركة الفاعلة في المجتمع .وتقول وفاء العمران: «تعتبر هذه المشاركة الثانية في معرض (منتجون) مع الوزارة، وتلقيت دعماً مادياً بدفع تكاليف المنصة التسويقية، ما شجعني على زيادة إنتاجي من المأكولات لبيعه في المعرض»، مضيفة أن دعم الوزارة امتد لها بترشيحها للمشاركة في أحد المعارض في دولة الإمارات الشقيقة ضمن عشر أسر منتجة تقدمت للترشيح.

من جانبها، أكدت رئيسة القسم النسائي في مركز التنمية الاجتماعية بالدرعية، المشرفة على جناح الوزارة في المعرض، هيفاء العنقري: «توسعت مشاركاتنا في معرض (منتجون) هذه السنة عما كانت عليه في السابق، إذ تأتي مشاركتنا ممثلة بوكالة الضمان الاجتماعي ووكالة الرعاية والأسرة بتوفير أماكن تسويقية مجانية سواء للمستفيدات من الضمان الاجتماعي والأيتام وذوي الإعاقة أم من المستثمرات من المنزل من الأسر المنتجة، إذ يتم تغطية تكاليف المنصات التسويقية في المعارض بغض النظر عن القدرة المادية للأسرة.«

وبينت العنقري أن المشاركة امتداد للعديد من المعارض، التي قدمتها الوزارة لدعم الأسر المنتجة، إذ تقيم بشكل دوري مهرجانات عدة في جميع المناطق والقرى والمحافظات في المملكة، فضلاً عن دعم مشاركتهم في الجمعيات الخيرية.

ضبط 9435 مخالفاً لنظام الإقامة في تبوك

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1559819

لرياض - واس
تبوك - نواف العتيبي
تمكنت شرطة منطقة تبوك، خلال الثلاثة أشهر الماضية، وبالتعاون مع الجهات المختصة، ومشاركة كافة أفرع الأمن العام، من ضبط 9435 مخالفاً لنظام الإقامة والعمل، وذلك من خلال الحملات ونقاط الضبط الأمنية، والبحث والتحري لرصد المخالفين والمتسللين في كافة المواقع وأماكن العمل، التي شملت مدينة تبوك وكافة المحافظات والمراكز بالمنطقة، والتعامل معهم وفق ما تقتضيه الأنظمة.
وبحسب الناطق الإعلامي لشرطة منطقة تبوك المقدم خالد الغبان، فقد تنوعت جنسية المخالفين لتشمل أكثر من 27 جنسية، ارتكبوا مخالفات تشمل التسلل، وعدم حمل الإقامة، ومجهول هوية، والنقل، والإيـواء، والتشغيل، والعمل لحسابه، والعمل لدى الغير، وانتهاء صلاحية التأشيرة، والتغيب عن العمل، وجرى تطبيق التعليمات الخاصة بهم حسب نوعية المخالفة المرتكبة، مؤكداً بأن الحملات الأمنية مستمرة للقضاء على كافة الظواهر المخالفة.
وثمن مدير شرطة منطقة تبوك اللواء محمد التميمي، التعاون المثمر والمميز مع كلاً من مكتب العمل وإدارة الجوازات بالمنطقة، وتضافر جهود الجميع مما أدى إلى النتائج الايجابية التي تحققت لما فيه خدمة المصلحة العامة، فيما تهيب شرطة منطقة تبوك بكافة المواطنين والمقيمين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من خلال الإبلاغ عن أي مخالف في أي موقع، وعدم التهاون أو التستر عليهم أو تشغيلهم، حتى لا يتعرض للمسائلة لمخالفته للأنظمة والتعليمات.

تنظيم جديد لتحسن بيئة العمل ومزايا محفزة لـ180 ألف حارس أمن

يمثلون "الفئة المنسية" من مزايا التوطين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/715969

بسام بادويلان - جدة
تعتزم وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة تطبيق تنظيم جديد، يهدف إلى تحسين بيئة العمل لـ180 ألف حارس أمن مدني سعودي يعملون في 465 منشأة، يتضمن على هيكل تنظيمي بمسارات وظيفيَّة، ويساعد على ترقيتهم، واستقرارهم في وظائفهم.

والتقت «المدينة» بعدد من حراس الأمن المدنيين، الذين عبَّروا عن معاناتهم وهم يسهرون على أمن المنشآت الخاصة (شركات، بنوك، مجمعات تجاريَّة، ومستشفيات)، ويعملون في القطاع الخاص، إلاَّ أنَّهم سقطوا سهوًا من قائمة حوافز التوطين، ولسان حالهم يقول: «نحن فئة منسيَّة.«

يقول عدد من هؤلاء الحرَّاس: رواتبنا متدنية، بلا بدلات، وبلا تأمين طبي، وبلا وترقيات، مشيرين إلى أن رواتبهم تتراوح بين 2200 - 3000 ريال، مع أن بعضهم لديه خبرات، مطالبين برفع رواتبهم إلى 5000 ريال كحد أدنى للراتب الأساسي. في المقابل، هناك نماذج من المنشآت الأمنيَّة تدعم منسوبيها برواتب ومزايا محفزة، إلاَّ أنَّها تمثِّل الأقليَّة في القطاع.

تطوير مهني للموظفين

كشف متحدِّث وزارة العمل، خالد أبا الخيل، أن وزارته قامت بدراسة التنظيم، وجاري العمل مع وزارة الداخليَّة لتحديد معالم المشروع، مبينًا أن التنظيم يشمل ثلاثة أركان رئيسة: تطوير البنية التحتيَّة، ويدخل من ضمنها الإطار التشغيلي، وترخيص القطاع، أمَّا التطوير المهني للموظفين فيتضمَّن هيكلاً للوظائف والمسارات الوظيفيَّة، بالإضافة إلى إطارات لتدريب وترخيص الموظفين، بينما سيكون استقطاب السعوديين واستبقائهم، ضمن إطار التوعية والاستقطاب، ومواءمة الوظائف، بالإضافة إلى الفوائد والرواتب، والتطوير المهني المستمر، وانتقال الموظفين.

وعن إمكانية دمج الشركات الحاليَّة وعمل تحالف لإنشاء كيان كبير، أو إنشاء شركات أمنيَّة جديدة، قال أبا الخيل: قد ينشأ ذلك، لكنه ليس من اختصاص وزارة العمل، وإنَّما من اختصاص الداخليَّة، كجهة معنية بمنح تراخيص المنشآت.

المهنة تحتاج إلى لائحة منظمة

ويرى نائب رئيس اللجنة الوطنيَّة لقطاع الحراسات الأمنيَّة بمجلس الغرف السعوديَّة، الدكتور عبدالله الشهري، أن اللجنة قدمت دراسة بالتعاون مع وزارة العمل و»هدف» والأمن العام، تضمنت تحسين أوضاعهم ورفع رواتبهم، وتهيئة بيئة العمل وتوفير الحوافز المشجعة لهم، وتحتاج هذه المهنة إلى لائحة منظمة توفر السلم الوظيفي، والكادر المناسب للترقية، والزيادات، وتحسين البدلات، مشيرًا إلى أن هناك نحو أكثر من 450 شركة أمنيَّة تعمل، تبلغ نسبة الشركات المخالفة منها حوالى 150 شركة، وتبلغ نسبة الشركات النظاميَّة 75%، بينما تشكل المخالفة 25.%

حوافز معنوية ومادية

وقال رئيس مجلس إدارة شركة محمد بن فيصل للحراسات الأمنيَّة ونائب رئيس اللجنة الوطنيَّة لقطاع الحراسات الأمنيَّة - سابقًا- محمد آل صقر: سبق أن طرحت مقترحًا في 2004، حينما كنتُ أعمل نائبًا للجنة، ينصُّ على تذليل المعوِّقات أمام الاستثمار في هذا القطاع بتطبيق هيكل تنظيمي جديد، يتضمن مسارات، وتحسين بيئة العمل، وتعديل المسمَّى من «حارس أمن» إلى «رجل أمن مدني»، وتضمَّن المقترح العمل على تصحيح الصورة الذهنيَّة المغلوطة الراسخة في أذهان المجتمع، كما تضمَّن ضرورة توفير الحوافز المعنويَّة والماديَّة، وإيجاد برامج تدريبيَّة لتأهيلهم إلى سوق العمل، بالإضافة إلى إدراج البدلات المناسبة، متضمنة بدل العلاج الطبي إلى الراتب.

وانتقد آل صقر بعض المنشآت التي لا تعطي مزايا وحقوقا عادلة مناسبة، مؤكِّدًا ضرورة العمل بشكل منظم، لتحسين وضع القطاع بأكمله، باحترام الأنظمة والقوانين؛ لأن الشركات التي تعمل بشكل نموذجي ترفض الشركات المخالفة أن تعمل في هذا القطاع، حيث ستعرض كيانها إلى الانهيار بعد أن يسحب منها ترخيص مزاولة النشاط. وقال: من المهم جدًّا أن تقوم الجهات المعنيَّة، كوزارة العمل، بالتدخُّل بوضع حد أدنى للرواتب لا يقل عن 4000 ريال، قبل توقيع العقد مع تلك الشركات، وتطبيق النظام عليها، وفرض العقوبات، كما نأمل من وزارة الماليَّة تعديل بند العرض الأقل سعرًا في مناقصة الشركات الأمنيَّة، بحيث لا تقل المناقصة عن سعر 4500 ريال.

وطالب محمد الغامدي، الذي يعمل مديرًا للموارد البشريَّة في إحدى شركات الحراسات الأمنيَّة المدنيَّة، بتشديد الرقابة على هذه الشركات، وتوفير البدلات المناسبة لهذه الفئة التي تعمل في الحراسات في المنشآت كافة (الحكوميَّة والخاصَّة)، من خلال التعرُّض للخطر أثناء العمل؛ فحرَّاس الأمن ينظمون حركة السير وغيرها من التعرُّض على السرقة.

رواتب متدنية

من بين نماذج حرَّاس الأمن الذين يعانون ظروفًا معيشيَّة صعبة لتدني الرواتب، إسماعيل السماعيل الذي يتقاضى راتبًا شهريًّا بإجمالي مبلغ 2500 ريال، ويعيش في ظروف ماديَّة صعبة، ولديه أسرة مكوَّنة من 16 فردًا، فهو لم يختر هذا العمل إلاَّ مرغمًا؛ لعدم وجود بديل، مطالبًا وزارة العمل بسرعة التدخُّل لتحسين أوضاعه وزملائه.

أمَّا حسن سعيد الذي يعمل في إحدى الشركات الأمنيَّة لمدة 4 سنوات، فيتقاضى راتبًا وقدره 3000 ريال بلا بدلات، ولا تأمين طبي، أكَّد أنَّه خاطب مع زملائه الشركة لتوفير البدلات، إلاَّ أنَّها لم تستجب لمطلبهم، حتَّى أن بعض زملائه تركوا العمل وذهبوا إلى منشآت أخرى.

ويطالب عبدالله الصبياني يطالب بتحسين راتبه، فهو يعمل لأكثر من 4 سنوات، ولا يتقاضى سوى 4000 ريال.

الشركات النموذجيَّة رواتبها مناسبة

في المقابل، يتقاضى حمد القاضي، مدير عمليَّات في إحدى المنشآت الأمنيَّة، راتب 6500 ريال، لكنَّه يعمل على مدار 10 أعوام، معتبرًا أنَّ راتبه مناسب ومحفز، مقارنة برواتب بعض الشركات الأخرى، التي لا تعطي الفرصة في العلاوات، أو الترقيات، أو الزيادات؛ فتعاني بالتالي من التسرُّب الوظيفي.
ووافقه في الرأي، كل من فواز الشريف، وإبراهيم النعمي اللذين يعملان حارسي أمن في إحدى الشركات الكبرى النموذجيَّة، إذ يتقاضيان راتبًا قدره 4200 ريال، معتبرين أنَّه مناسب، ويأملان أن ترتفع وتتحسن الرواتب والمزايا في القطاع بأكمله، ليصل متوسط الرواتب بين 4500-5000 ريال، لاسيَّما أن هذه الوظيفة تحتاج إلى جهود لتنظيم العمل، وحراسة المنشآت طيلة اليوم.

عسير: التحقيق في 1741 قضية صحية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1515687

توفيق الأسمري (أبها)
كشف مدير إدارة المتابعة بصحة عسير سعيد بن علي بهران، التحقيق في 1741 قضية أحيل منها 780 إلى جهات الاختصاص فيما بقي 92 أخرى تحت الإجراء، مشيراً إلى أن الإدارة نفذت 107 جولات ميدانية على المستشفيات والمراكز الصحية وأنهت (869) قضية بعد استكمال التحقيقات والإجراءات النظامية حيالها.
وأكد أن إدارة المتابعة تولي القضايا جل اهتماماتها وتعمل على تقليص الزمن في اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة حيالها، لافتاً إلى أن هذه الجولات لا ترتبط بزمن محدد وتهدف لضبط سير العمل ومعالجة القصور إلى جانب محاسبة المتهاون في مجال عملة بما يتفق مع النظام. من جانبه، شدد مدير الشؤون الصحية بمنطقة عسير الدكتور محمد بن علي الهبدان، على أهمية تكثيف الرقابة على سير العمل الإداري والفني بالمنشآت الصحية بالمنطقة ومتابعة تطبيق النظم واللوائح بما يعزز انسياب العمل الصحي دون معوقات، والتأكيد من مدى قيام الموظف بالعمل الموكل إليه دون تراخ أو إهمال من خلال تكثيف الجولات الرقابية الميدانية المفاجئة لإدارة المتابعة بالمديرية والأقسام التابعة لها بالقطاعات والمستشفيات.
وأوضح المتحدث باسم صحة عسير سعيد بن عبدالله النقير، تنفيذ إدارة المتابعة 107 جولات ميدانية على المستشفيات والمراكز الصحية مع تكثيف الجولات الرقابية على أقسام المديرية بواقع ثلاثة أيام من كل أسبوع وذلك في العام الماضي، للوقوف على مواطن الخلل والقصور ومعالجة الوضع وتصحيح المسارات بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالمديرية.

«فطن» يلامس مشاعر ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518491

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

بدأ 30 مشرفا ومشرفة تربوية من خمس إدارات تعليمية بالمملكة أمس (الأحد) تحكيم (مبادرة فطن بين النور والأمل) التي أعدها تعليم منطقة مكة المكرمة والمخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة من الطلاب والطالبات بمختلف المراحل الدراسية. وتستهدف الورشة التي تستمر ثلاثة أيام الطلاب والطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة في العوق البصري والسمعي والتربية الفكرية، وذلك بهدف بناء شخصية متزنة فاعلة في المجتمع قادرة على تصدي تحديات العصر، كما تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من محاكاة وتقليد السلوك السوي لبناء شخصية واعية فكريا وأخلاقيا، وتعزيز الثقة بالنفس وزيادة فرص تحقيق الاستقلالية والعمل الفعال بالمجتمع

51% من الموظفين يفضلون العمل من المنزل

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=289371&CategoryID=2

أبها: محمد نور، الوطن 2017-01-01 10:38 PM

فيما يمكن برنامج العمل عن بعد الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قبل نحو عام الموظف من العمل إما في مراكز صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أو من المنزل، كشف استطلاع حديث أجراه موقع الوظائف FlexJobs أن 93% من المهنيين حول العالم يفضلون أن يكون مقرّ عملهم في أي مكان عدا المكتب، وذكر 51% منهم أن المنزل هو الخيار الأفضل للعمل عن بعد، بينما قال 33% من الذين شاركوا في الاستطلاع إنهم قدموا استقالاتهم بسبب افتقار وظائفهم إلى المرونة.

وأظهرت النتائج أن ثمة 3 استراتيجيات تضمن لصاحب العمل إنتاجية موظفيه إذا كانوا يعملون من المنزل.

فترات الراحة

أظهر الاستطلاع الذي نشره موقع Entrepreneur أنه عندما يعلم الموظفون أن بإمكانهم أن يعملوا في أي وقت وأي مكان فإن هذا الأمر يفتح أبوابا لهم للاستفادة من فترات الراحة التي يختارونها شخصيًا بأنفسهم، بدلًا من تضييع الوقت في روتينهم الصباحي أو في زحمة الحركة المرورية، فإن بإمكانهم حرفيًا أن يعملوا ببساطة وهم مستلقون على السرير على أجهزة الكمبيوتر المحمولة.

مرونة نفسية

لفت الاستطلاع إلى أن هذه الحرية تُعطي المرونة النفسية اللازمة للإنتاجية وذلك بالحد من بعض الملهيات مثل توقف زملاء العمل على باب المكتب والتعاملات الاجتماعية، العمل من المنزل ليس الخيار الأفضل لكل موظف أو لكل شركة، ولكن منح بعض من المرونة سيفيد الشركة.

حس الولاء

أبان الاستطلاع أن إعطاء الموظفين المكان والزمان يساهم في تحقيق التوازن بين العمل والحياة ولا يعطي الناس ذلك الشعور بأنهم مراقبون ومدقق عليهم في كل شيء. وهذه المرونة بدورها تجعلهم يشعرون بأهميتهم للشركة و يغرس فيهم حس الولاء. وحس الولاء يجعلهم يشعرون بأهميتهم للشركة، وهذا الأمر سينعكس في نتاج العمل النهائي.

الاحترام المتبادل

أكدت نتائج الاستطلاع أن الاحترام المتبادل لأي حياة شخصية للموظفين تماما كاحترام الحياة المهنية أمر ضروري حتى نبقى جميعا موظفين. والاحترام يتصدر قائمة الأمور التي يرغب الموظفون في توفرها في جهة العمل وأصحاب العمل. كما أن المرونة مهمة جدا للموظفين، وهذا يعني أنها أيضا مهمة لمؤسسي الشركة. وليست جميع الخيارات خيارات ناجحة لكل مكتب لذلك حدّد الخيارات التي ستفيد الموظفين والشركة أكثر من غيرها. وإذا اتضح أن إنتاجية الموظفين تزداد عند سماحهم بالعمل من منازلهم، فعلى صاحب العمل تبني هذا الخيار.

الحفاظ على الإنتاجية

بين الاستطلاع أن هناك 3 استراتيجيات للحفاظ على إنتاجية الموظفين في المنزل وهي:

-01تحفيز الموظفين كي يصلوا إلى خط النهاية، حيث يؤكد 83% من مديري التوظيف أن العمل عن بعد سيتزايد بشكل كبير في السنوات الخمس المقبلة، والعديد منهم يرون أن المكافآت والمحفزات هي الطريقة المُثلى لتعزيز إنتاجية الموظف عن بعد.

-02الدفع لكل مشروع، إذ إن الموظفين الذين يعملون من منازلهم لا يتوجب عليهم أن يداوموا دواما كاملا. وتعيين عدة متعاقدين على أساس كل مشروع عادة ما يكون أرخص للشركات مُقارنة بتوظيف موظفين بدوام كامل. وبحسب دراسة حديثة، فإن 70% من المتعاونين قالوا إنهم يفضلون العمل بهذه الطريقة. كما أن المتعاقدين مُحفزون لإكمال المشاريع بكفاءة مع شعور بالرضا، وذلك ببساطة لا يتلقون أموالهم حتى يُنهوا العمل. وتطبيق نظام الدفع هذا على أي متعاون يعمل من المنزل يجعل من أعضاء الفريق الذين يعملون عن بعد أكثر إنتاجية.

-03التواجد الافتراضي للموظفين، مع تواجد بعض الخدمات مثل برنامج GoToMeeting و FaceTime و Skype فإن بالإمكان عقد الاجتماعات وجهًا لوجه من المنزل. ومهما كانت الطريقة فالمهم هو تواجد الموظفين عند الحاجة إليهم.

ويؤكد 83% من مديري التوظيف أن العمل عن بعد سيتزايد بشكل كبير في السنوات الخمس المقبلة.

العمل عن بعد

أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" في يناير 2016 برنامج "العمل عن بعد" بشكل رسمي، وتتيح بوابة العمل عن بعد لكل الراغبين من منشآت القطاع الخاص وأصحاب العمل "الربط المباشر" مع البوابة دون الحاجة إلى التعاقد مع أي مزود خدمة، بشرط استيفاء المتطلبات والاشتراطات التقنية للربط المباشر. وجاء برنامج العمل عن البعد لزيادة الفرص الوظيفية للمواطنات بشكل خاص وللمواطنين عموما في مختلف مدن ومحافظات المملكة، وفتح مجال العمل في وظائف مناسبة ومستقرة ومنتجة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

5مبادرات أسرية تطلقها "العمل" .. «أبرزها "عامر"»

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/02/article_1114687.html

»الاقتصادية» من الرياض

أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس، في مقرها في الرياض، خمس مبادرات للتنمية الأسرية بحضور الوزير الدكتور علي الغفيص. ويأتي إطلاق المبادرات تزامناً مع إطلاق الوزارة لاستراتيجية القطاع غير الربحي للتنمية الأسرية، ومشاركة دول العالم في الاحتفاء باليوم العالمي للأسرة الذي يصادف الأول من يناير .وأكد الدكتور علي الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية، على أهمية دور الأسرة في إعداد الأفراد المنتجين، وبناء المجتمع، ليسهم بأدواره في التنمية الوطنية المستدامة. وقال إن المبادرات التنموية التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع جهات عديدة، وتوحيد الجهود بين كل القطاعات ذات المسؤولية المجتمعية ستحقق ممكنات دعم الأسرة، لتصبح مشاركتها فاعلة .

من جهته، قال الدكتور سالم الديني وكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية، إن الوزارة تعمل ضمن خطط استراتيجية وأهداف ومؤشرات ومبادرات وطنية، من بينها تدريب المقبلين على الزواج، الرقم الموحد للاستشارات والحماية وغيرها من الخدمات التي ستسند إلى القطاع غير الربحي، ليكون مورداً في الناتج الوطني، ومساهماً في التنمية المستدامة. وتتمثل مبادرات الوزارة للأسرة في مبادرة "عامر"، وهي منصة تسعى لتمكين الأسر وإعداد المقبلين والمقبلات على الزواج، والرقم الوطني الموحد للإرشاد والحماية 1919، ومبادرة الوعي بالقضايا الاجتماعية في الأيام العالمية، ونمذجة ممارسات البرامج والمنتجات الأسرية، وتنظيم خدمة التوفيق بين الراغبين في الزواج .

وتتمحور استراتيجية الوزارة للتنمية الأسرية في المساهمة في بناء مجتمع متماسك من خلال بناء القيم الإيجابية في المجتمع بدءاً بالأسرة، وتعزيز الترابط الأسري عن طريق تدعيم قدرات الأسر لتعزيز أدوارها في تنشئة الأطفال، وتشجيع ثقافة التخطيط، وتشجيع المسؤولية المالية، وزيادة الوعي فيما يخص الاحتياجات المالية، وذلك يحصن المجتمع من انتشار القضايا السلبية .

وتعمل الوزارة على بناء منظومة متكاملة للحماية الأسرية، عبر تأهيل العاملين في الإرشاد الأسري في المملكة، وزيادة عدد مراكز الإرشاد الأسري بتأسيس 200 مركز إرشاد أهلي، ووضع معايير فنية ووظيفية لتقديم خدمات موحدة ذات جودة عالية، وصولاً إلى إسناد الخدمات الاجتماعية للقطاع غير الربحي، وتمكينه من القيام بهذه الخدمات، والعمل على نمو القطاع غير الربحي كماً ونوعاً، بحيث يكون جهة رئيسية وشريكة في تنمية المجتمع، إلى جانب الجهود الحكومية عبر مجموعة من الآليات والسياسات الداعمة من أجل تعظيم الأثر الاجتماعي المستدام لهذا القطاع.

«التدريب التقني" تعلن تأهيل أكثر من 12 ألف سجين في تخصصات تقنية ومهنية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19286823

الرياض - «الحياة»
أعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، تأهيل 12351 سجيناً من خلال برامج التدريب المهني التي تقدمها المؤسسة في السجون بالشراكة مع المديرية العامة للسجون، بهدف تأهيل السجناء وإكسابهم المهارات اللازمة وإعدادهم للعودة للمجتمع عقب انتهاء محكوميتهم، ليكونوا عناصر فاعلة ومنتجة وتسهيل حصولهم على فرص عمل مناسبة.
وأوضح الناطق الرسمي للمؤسسة فهد العتيبي وفق «وكالة الأنباء السعودية» (واس)، أن البرامج التدريبية المخصصة للسجناء يتم تقديمها في 36 معهداً داخل السجون في مختلف مناطق المملكة وتشمل التخصصات التالية: الكهرباء، والتمديدات الصحية، والحاسب الآلي، والخياطة، والحلاقة، والنجارة، والسمكرة والدهان، والإلكترونيات، وميكانيكا السيارات، والتبريد والتكييف واللحام.
وأفاد بأن الملتحق بالبرامج التدريبية يحصل على مكافأة مالية شهرية قدرها 800 ريال طوال فترة التدريب، كما يحصل بعد تخرجه من البرنامج على شهادة معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وفق متطلبات سوق العمل.
وأكد العتيبي أن المؤسسة تعمل على التنسيق المستمر مع إدارات السجون في مختلف مناطق المملكة لتقديم التسهيلات لتقديم البرامج التدريبية، وتوفير الاحتياجات والتجهيزات لإيجاد بيئة تدريبية مناسبة، يستطيع من خلالها النزيل أن يكتسب المهارات بجودة وإتقان، وتحت إشراف مدربين متخصصين.

المملكة تؤكد أهمية الالتزام بتطبيق الاتفاق على إقرار تخفيض إنتاج البترول

مجلس الوزراء يهنئ خادم الحرمين بذكرى البيعة.. وينوه بقوة الميزانية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م

الرياض- واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة، التي عقدها، مجلس الوزراء، بعد ظهر امس الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وأعرب مجلس الوزراء في مستهل الجلسة عن التهنئة لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتوليه مقاليد الحكم وما تحقق خلال العامين الماضيين للمملكة من الإنجازات الوطنية والتنموية في مختلف المجالات، وكذلك في المشهد السياسي الدولي من المواقف الثابتة والعادلة.
ونوه المجلس بما حملته الميزانية العامة للدولة للعام المالي 14391438 / هـ 2017م من القوة الكافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية - بتوفيق الله - وذلك نتيجة للسياسات المالية الحصيفة التي اتخذتها الدولة، وعزمها على المضي قدماً لتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني من خلال رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية وفق رؤية إصلاحية شاملة من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل.
وثمن مجلس الوزراء سعي القيادة الرشيدة - حفظها الله - من خلال هذه الميزانية وبرامجها لرفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي في الدولة وتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها، مشيداً بالتوجيه الكريم إلى الجميع بالحرص على تنفيذ هذه الميزانية بكل دقة بما يحقق طموحات القيادة الحكيمة في التنمية الشاملة والمتوازنة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام د.عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء قدّر الأمر الكريم من خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - بتنظيم حملة شعبية في جميع مناطق المملكة لإغاثة الشعب السوري الشقيق، وتوجيهه - أيده الله - بتخصيص مبلغ مئة مليون ريال لهذه الحملة، وتبرعه بمبلغ 20 مليون ريال وتبرع سمو ولي العهد بمبلغ 10 ملايين ريال، وتبرع سمو ولي ولي العهد بمبلغ 8 ملايين ريال، مما يجسد حرص قيادة المملكة العربية السعودية على رفع معاناة الأشقاء السوريين، وخاصة المهجرين من حلب وغيرها الذين تقطعت بهم السبل إثر الظروف الصعبة التي يعيشونها. مشيداً بالتجاوب الكبير الذي أبداه المواطنون كافة بمختلف شرائحهم مع الحملة لتقديم العون والوقوف إلى جانب الأشقاء السوريين .
إثر ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج اتصاليه - أيده الله - مع جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، وكذلك لقائيه مع فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، ورئيس مجلس إدارة صندوق القدس منيب المصري، بالإضافة إلى فحوى الرسائل التي تسلمها - رعاه الله - من جلالة ملك الأردن، وسمو أمير دولة الكويت، ورئيس جمهورية القمر المتحدة.
وبين معاليه أن مجلس الوزراء اطلع على جملة من التقارير حول مجريات الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، مجدداً ما أكدته المملكة العربية السعودية أمام الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي بأن المجازر التي ترتكب في مدينة حلب السورية يمكن تصنيفها جريمة حرب ضد الإنسانية، وترحيب المملكة بقرار مجلس الأمن رقم 2328 بشأن نشر مراقبين دوليين في حلب للإشراف على عمليات إخلاء المدنيين، وما عبرت عنه المملكة من مؤازرة ومساندة للشعب السوري فيما يواجهه من إبادة جماعية يرتكبها النظام السوري في أرجاء سوريا كافة.
وتطرق المجلس إلى نتائج اجتماع وزراء بترول الدول الأعضاء بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" في دورته 97 بالقاهرة، وما بحثه من أوضاع السوق النفطية الدولية والقضايا التنظيمية وتقييم للنشاطات التي تدعمها المنظمة، وتأكيد أهمية الاستقرار والتنسيق وزيادة التعاون والالتزام بين الدول الأعضاء بتطبيق الاتفاق على إقرار تخفيض الإنتاج الذي تم التوصل إليه في نوفمبر الماضي.
كما جدد المجلس ترحيب المملكة بالمقترحات التي طرحها وزير الخارجية الأمريكية حول الحل النهائي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك تبني مجلس الأمن للقرار رقم 2334 الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي ويطالب بوقفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
وعبر المجلس عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين لمقتل سفير روسيا الاتحادية لدى الجمهورية التركية، ولحادث الدهس الذي وقع في العاصمة الألمانية برلين، وكذلك التفجير الإرهابي المزدوج في سوق ببغداد، والهجوم المسلح الذي حدث في اسطنبول وأدت إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى، مقدماً العزاء لذوي الضحايا ولحكومات تلك الدول، والتمنيات للمصابين بالشفاء والعافية.

وأفاد معالي الدكتور عادل بن زيد الطريفي أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:
-بعد الاطلاع على ما رفعه معالي رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (158 / 63) وتاريخ 1438 / 2 / 9هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة المتجددة بين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة في المملكة العربية السعودية وإدارة الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 9 / 4 / 1437هـ.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك .
-بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التجارة والاستثمار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعيين كل من: سهيل بن محمد أبانمي ممثلاً لوزارة التجارة والاستثمار، وعبدالكريم بن حمد النجيدي ممثلاً لصندوق تنمية الموارد البشرية، عضوين في مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
-بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة المالية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (8 - 12 / 38 / د (وتاريخ 21 / 2 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
- 1على المؤسسة العامة للموانئ عدم مطالبة بعض الجهات الحكومية بدفع إيجار لمقرات عملها في الموانئ، وكذلك عدم مطالبتها بدفع المديونيات المتراكمة المتعلقة بإيجارات تلك المقرات.
- 2يكون تخصيص المرافق الإدارية والتشغيلية للجهات الحكومية العاملة في الموانئ بالتنسيق بينها وبين المؤسسة العامة للموانئ، وذلك بحسب الاحتياج الفعلي لتلك الجهات، وبما ينسجم مع النظم واللوائح ذات الصلة.
- 3التأكيد على الجهات الحكومية العاملة في الموانئ بأن يكون استخدام مرافقها وفقاً لما خصصت له، وإذا انتفت الحاجة إلى المرفق يعود إلى المؤسسة العامة للموانئ.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها البرنامج التنفيذي لتخصيص الوحدات الاستثمارية بالهيئة العامة للطيران المدني، ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، كما اطلع المجلس على تقريرين سنويين لوزارة الحج والعمرة، وهيئة الرقابة والتحقيق عن عامين ماليين سابقين، واطلع كذلك على تقرير أعمال البرنامج الوطني لتطوير التجمعات الصناعية لعام 2015م، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.
الموافقة على الحوافز والمزايا الممنوحة للمتبرعين بما يعرض في المتاحف
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي رئيس مجلس إدارة هيئة السياحة والتراث الوطني، قرر مجلس الوزراء الموافقة على "الحوافز والمزايا الممنوحة للمتبرعين بشراء قطع أثرية أو تراثية أو مجموعات خاصة تعرض في المتاحف" ومن بين تلك الحوافز:
- 1وضع اسم المتبرع في لوحة الشرف الخاصة بالمتبرعين في المتحف الذي أهديت إليه القطعة أو القطع المتبرع بها.
- 2الاحتفاء بالمتبرع في إحدى المناسبات الرسمية لهيئة السياحة والتراث الوطني.
- 3تنشر هيئة السياحة والتراث الوطني للمتبرع الذي تزيد قيمة تبرعه على مليون ريال خبراً إعلامياً عن المتبرِّع والمتبرَّع به للمتحف في واحدة)أو أكثر) من الصحف المحلية.
- 4تطبع هيئة السياحة والتراث الوطني كتيباً وثائقياً موجزاً للمتبرع الذي تزيد قيمة تبرعه على خمسة ملايين ريال، يوضح أهمية التبرع، ويضم عرضاً للسيرة الذاتية للمتبرع، ويمنح كل متبرع 100 نسخة من الكتيب الوثائقي الخاص به، وأن تنسق هيئة السياحة والتراث الوطني مع إمارة المنطقة لتكريمه بوسيلة (أو أكثر) من وسائل التكريم المتبعة في تكريم رجال الأعمال، وأن ترفع هيئة السياحة والتراث الوطني إلى المقام السامي الكريم توصية بمنح المتبرِّع وساماً، وفقاً لنظام الأوسمة السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/39) وتاريخ 1434/6/24هـ.
إقرار الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة للرياضة
قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة للرياضة.
وتهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع الرياضة وتطويره، والنهوض بمقوماته، وتوسيع قاعدة الممارسين للرياضة، والعمل على تحقيق تميز الرياضة السعودية على المستوى المحلي والدولي، وتشجيع جميع فئات المجتمع على ممارسة الرياضات المتنوعة والمشاركة فيها، والعمل على نشر ثقافة التطوع والشراكة المجتمعية في المجال الرياضي ، وتشجيع الاستثمار في المجال الرياضي، واتخاذ ما يلزم لمكافحة المنشطات المحظورة في المجال الرياضي والمساهمة مع الجهات المعنية في تطوير الطب الرياضي.
تنفيذ تعداد للسكان والمساكن لعام 2020

بعد الإطلاع على ما رفعه معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، قرر مجلس الوزراء قيام الهيئة العامة للإحصاء بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن لعام (1441هـ) (2020م) وما يسبقه من الأعمال التحضيرية ابتداء من عام (1438هـ) وصولاً إلى مرحلة العد الفعلي ونشر النتائج، وفقاً لنظام تعداد السكان العام الصادر بالمرسوم الملكي رقم)م/13) وتاريخ 1391/4/23هـ.

اتفاقية تعاون أمني بين حكومتي المملكة وجيبوتي

بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (147 / 61 (وتاريخ 7 / 2 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية تعاون أمني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 10 / 7 / 1437هـ.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

وبعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (157 / 63 (وتاريخ 9 / 2 / 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين الإدارة العامة للتحريات المالية السعودية (سافيو) بوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية ووحدة التحريات المالية في الهند فيما يتعلق بالتعاون في تبادل التحريات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 25 / 6 / 1437هـ.

تطبيق التأمين الصحي على الزائرين واستثناء الحجاج والمعتمرين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560044

الرياض - فهد اللويحق

يبدأ تطبيق التأمين الصحي للزائرين للمملكة لمن رغب في تمديد تاشيرة الزيارة الصادرة بتاريخ 13/2/1438 هـ.

واكدت الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني إستكمال المتطلبات الإلكترونية لربط تمديد تأشيرة الزيارة بالتأمين الصحي ، حيث يتطلب وجود تأمين صحي ساري المفعول او وثيقة التأمين الصحي للزائرين المتواجدين في المملكة العربية السعودية وذلك بالتعاون مع المديرية العامة للجوازات ومركز المعلومات الوطني ، وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 180 بتاريخ 2 – 5 1435 – هـ والذي ينص على إلزامية التأمين الصحي على جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول للمملكة بغرض الزيارة او تمديدها أو بغرض المرور و كذلك مرافقيهم.

ونوهت الأمانة أن وثيقة التأمين الصحي استثنت حجاج بيت الله الحرام و المعتمرين والدبلوماسيين و الزائرون للممثليات و المنظمات الدولية للأعمال الدبلوماسية.

التحقيق في عجز مستشفى عن تشخيص تشوهات خلقية لمولود وجنين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716128

أحمد الجهني - جدة

فتحت الشؤون الصحية بجدة تحقيقاً في قضية مستشفى خاص متهم بالفشل مرتين في تشخيص إصابة طفل حديث الولادة وجنين بتشوهات خلقية. وأكد مدير العلاقات العامة والإعلام والمتحدث الرسمي بصحة جدة عبدالله بن علي الغامدي أن الشكوى التي تقدم بها مواطن ضد المستشفى لدى إدارة المتابعة الفنية حيث تتم دراسة ملف الحالة من قبل أطباء مختصين في المجال ومن ثم رفع النتائج إلى جهة الاختصاص وفي حال ثبوت وجود مخالفة من المنشأة سيتم تطبيق النظام بحقها أو بحق المخالف من قبل لجنة مخالفات مزاولي المهن الصحية.

وكان مواطن قد اتهم مستشفى خاص بجدة بالفشل في تشخيص تشوهات طفليه.

وسرد ماهر الهندي لـ «المدينة» قصة المعاناة الذي تعرض لها وأسرته مع المستشفى والتي بدأت فصولها قبل 3 سنوات ونيف حينما قدم له بزوجته الحامل حيث تمت متابعة كافة فترات الحمل وحتى الولادة لزوجته وجنينها وكان النتائج التي تصلهم من الأطباء بأن الأمور على ما يرام وتمت الولادة وصرف علاج للمولود وغادرت زوجتي وابني البالغ من العمر الآن 3 سنوات ونصف المستشفى إلا أن الذي لم يكن في الحسبان واجهنا بعد شهور حيث تبين أن الطفل «عبدالرحمن» مولود بعيب خلقي، واتضح أن حالته لا يمكن علاجها بالمملكة نتيجة تأخر اكتشافها مما اضطرنا إلى الترحال بين دولة أوروبية وأخرى بحثا عن العلاج وما زال الأمر كذلك.

وأضاف: تجددت معاناة أخرى مع المستشفى حيث حملت زوجتي وبدأت بالمراجعات الدورية حتى الشهر السادس والطبيبة المعالجة تؤكد سلامة الجنين، إلا انني ومن باب الاطمئنان اتجهت إلى مستشفى آخر وبعد الفحوصات ذكروا لي بأن الطفل يعاني من تشوهات خلقية وتقدر نسبة وفاته بـ 70 % ولا بد من تدخل جراحي، ولم أقتنع كثيرا فتم الفحص في مستشفيين آخرين وكانت النتائج مطابقة حينها واجهت الطبية المعالجة بالمستشفى الأول وبتقارير المستشفيات الثلاث إلا أنهم وفي بداية الأمر أقنعوني بأن ذلك غير معقول والطفل بصحة وسلامة وفق فحوصاتهم وبعد برهة من الزمن جاءني اعتذار المستشفى عن متابعة الحمل والولادة بحجة عدم وجود جراح حديثي الولادة.

وقال الهندي: لو لم يتم تشخيص الحالة عن طريق مستشفيات أخرى لتكرر الخطأ مرتين، مبينا أنه قدم شكوى لوزارة الصحة ضد المستشفى.

شكوى المواطن في نقاط:

قدوم المواطن بزوجته الحامل للمستشفى
اكتمال المتابعة وإجراء الولادة وخروج الأم ومولودها للمنزل
اكتشاف إصابة المولود بتشوهات خلقية بعد أشهر من الولادة
قدوم المواطن لذات المستشفى بزوجته بعد حملها مرة ثانية
تأكيد طبيبة المستشفى أن الجنين والأم بحالة جيدة
اكتشاف عيوب خلقية لدى الجنين بعد الفحص في 3 مستشفيات أخرى
المواطن قدم شكوى لوزارة الصحة ضد المستشفى

5عوامل تمنح الإصلاحات الحكومية الفرصة لخفض معدلات البطالة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716133

محمد سعيد الشريف - جدة

حدَّد مختصون 5 عوامل يمكنها أن تجعل الإصلاحات والإجراءات التي تجريها الحكومة حاليًّا، تتحكم في خفض معدلات البطالة، التي باتت بحسب منظورهم تأخذ طابعًا فريدًا. وأوضحوا أنّ الأسباب المعنية تتلخّص في: تقنين تدفُّق صنبور الاستقدام، وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وتحديد حد أدنى للأجور، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية خاصة التأمينات الاجتماعية، مع تعديل نظام العمل الحالي. وأكد المختصون أن جميع إجراءات الإصلاحات الحكومية تعتبر إجراءات سيادية، هدفها تحقيق نتائج متعددة، سواء فيما يتعلق بنمو الاقتصاد، أو انخفاض البطالة، ولمواجهة المتغيرات والمعطيات الجديدة.

وأكد رئيس اتحاد اللجان العمالية بالمملكة، نضال رضوان، أنه لا يختلف اثنان على أهمية وجود عمالة وافدة، بشرط أن تكون ماهرة ومنضبطة، وتعمل في مجالات لا تجذب العمالة الوطنية، وأن يكون عددها مكافئًا للاحتياج الحقيقي. وقال: البطالة لدينا تاخذ طابعًا فريدًا بلا مثيل في العالم، باستثناء بعض دول الجوار، فلا حاجة لخلق فرص عمل جديدة أو تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي لإيجاد فرص العمل لكي نقضي عليها، بل نحتاج لمجموعة إجراءات جريئة وفعّالة تضع العمالة الوطنية في صدارة خيارات صاحب العمل، وتجبره على تفضيل العامل الوطني على الوافد لأسباب عدة، أهمها عنصر التكلفة كون صاحب العمل لا يفهم سوى لغة الحساب والأرقام.

وأضاف رضوان: الإصلاحات المنتظرة حتى 2020 تنصب في هذا الاتجاه، وأعتقد أنه إذا صاحب ذلك تقنينًا لتدفُّق صنبور الاستقدام، مع إجراء إصلاحات لسوق العمل كتخفيض ساعات العمل الأسبوعية، وتحديد حد أدنى للأجور، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية خاصة التأمينات الاجتماعية، مع تعديل نظام العمل الحالي؛ فسيكون له أثر مهم في خفض البطالة.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور صديق البلوشي، أن البطالة مشكلة اقتصادية بحتة، وأي حلول بعيدة عن الاقتصاد ومشاكله ستكون غير كافية للعلاج. وقال: الاقتصاد الكلي مثل اقتصادنا يكون محصورًا في القطاعات المدعومة من قبل الدولة، لذلك يؤدِّي توقُّف الدعم المباشر وغير المباشر لفشل نموه، وبالتالي خلق فرص وظيفية جديدة. أمَّا في الاقتصاد الصناعي أو الزراعي أو الخدمي أو الخليط، فإن البطالة لا يتحملها الاقتصاد الكلي إنما الاقتصاد الجزئي، وهنا تكون الحلول بسيطة وسهلة بدعم الاقتصاد الجزئي، من خلال إجراءات سهلة تساهم في نموه، خاصة لو عرفنا أن الارتفاع في الناتج المحلي بنسبة 1% يساهم في خفض البطالة بنسبة 0.5%.

وأوضح البلوشي أن علاج البطالة يحتاج إلى توضيح عدة اعتبارات، أولها تعريف القوة العاملة، ثم العمل على فرزها و قياس إنتاجيتها حسب نوع الاقتصاد في المجتمع، ثم وضعها في مؤسسات إنتاجية وتحفيزها، مشيرًا إلى أنه حتى تكتمل الصورة، فإن المسؤول الأول على حل المشكلة هي المؤسسة التعليمية، ثم المؤسسة التجارية، ثم المؤسسة العمالية، حيث تقوم المؤسسة التعليمية بتغيير سياستها في المخرجات التي لا توافق احتياج سوق العمل، وتقدم دراسة من خلال المؤسسة التجارية التي تقوم بمسح بالاحتياج، ثم يأتي دور المؤسسة العمالية لطرح الفرص الوظيفية للقطاع الجزئي، ومنها يتم بناء القوة العاملة الأساسية للمجتمع، لتصبح ذات قيمة سوقية منتجة، وتستطيع دعم الاقتصاد الكلي.

للنظر في جهود السعودية وكيفية ارتباطها بالالتزامات الدولية

خبير الأمم المتحدة المعني بالفقر وحقوق الإنسان يزور المملكة الأحد القادم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
https://sabq.org

يبدأ المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان فيليب الستون الأحد القادم زيارة رسمية إلى المملكة تستمر 12 يومًا، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين 8- 19 يناير الجاري للنظر في جهود الحكومة السعودية للقضاء على الفقر وكيفية ارتباط هذه الجهود بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأشار الخبير المستقل المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لمراقبة ورفع التقارير وتقديم المشورة حول الفقر المدقع وحقوق الإنسان أن "المملكة العربية السعودية دولة غنية في نواحٍ عدة، ولكن كما هو الحال في جميع الدول، فإن التحديات المتعلقة بالفقر لا تزال قائمة ".

وسيركز المقرر الخاص على قضية هامة وهي طرق تعريف وقياس الفقر والفقر المدقع في السعودية وتوفر المعلومات حول التحديات، كما سينظر في كيفية عمل نظام الحماية الاجتماعية في السعودية على حماية الفقراء.

وأكد الخبير الأممي أن هناك أجندة طموحة لرؤية 2030 تبين رغبة المملكة في تحسين معيشة الأفراد القاطنين فيها ومن جملة الأمور التي تثير اهتمامي لمعرفتها هو الإصلاح في مجال الإعانات المالية الذي أعلن عنه مؤخراً، وكيف سيؤثر طرح برنامج تحويل مالي على حياة المستضعفين".

إلى هذا سيلتقي الخبير الذي يزور البلاد بدعوة من الحكومة ممثلي الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأكاديميين وممثلي المنظمات الدولية والسلك الدبلوماسي. وسيزور الرياض ويقضي عدة أيام في مناطق أخرى من البلاد .

وقال الستون: "ستكون الزيارة فرصة لا تقدر بثمن بالنسبة لي للتواصل مع السلطات والمنظمات غير الحكومية والخبراء والأشخاص الذين يعيشون في فقر لأكوّن تصوراً حول طبيعة وحجم التحديات في المملكة العربية السعودية، كما أرحب أيضا بمساهمة المنظمات والأفراد العاملين في هذه القضايا في وقت مبكر من زيارتي."

وأضاف أنه من خلال التحدث مع شريحة واسعة من المجتمع السعودي، آمل معرفة المزيد عن جهود الدولة في مجالات الفقر المدقع وحقوق الإنسان وإجراء تقييمٍ عادلٍ ومتوازن لسجلها".

ومن المقرر أن يشارك خبير الحقوق ملاحظاته الأولية والتوصيات في مؤتمر صحفي يعقد في نهاية مهمته، في الساعة 12:00 ظهراً من يوم 19 يناير الجاري في قاعة مبنى الأمم المتحدة، بالحي الدبلوماسي بالرياض، وسيقدم المقرر الخاص تقريره النهائي لمجلس حقوق الإنسان في يونيو العام الجاري.

«العمل» تتلقى 6368 بلاغاً عبر «معاً للرصد»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19418481

الرياض - «الحياة»

تلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 6368 بلاغاً عبر تطبيق «معاً للرصد»، الذي تم إطلاقه أخيراً، ويتيح لعملاء الوزارة الإبلاغ عن مخالفات سوق العمل، ومنحهم مكافأة مالية تبلغ 10 في المئة من قيمة المخالفة عند تحصيلها.

ووفقاً للتقسيم الإداري لمناطق المملكة، أوضح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور محمد الفالح، أن منطقة الرياض تصدرت عدد البلاغات بـ2767 بلاغاً، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ1737 بلاغاً، ثم المنطقة الشرقية بـ732 بلاغاً، فيما جاءت منطقة المدينة المنورة بالمرتبة الرابعة بـ257 بلاغاً، ثم منطقة جازان بـ231 بلاغاً، في حين حلت منطقة عسير بالمرتبة السادسة بـ158 بلاغاً، ثم منطقة تبوك بـ145 بلاغاً. وقالب الفالح إن منطقة القصيم جاءت في المرتبة الثامنة بـ111 بلاغاً، تلتها منطقة الباحة بـ 84 بلاغاً، ثم منطقة الجوف بـ59 بلاغاً، بينما وصلت عدد البلاغات في منطقة الحدود الشمالية إلى 37 بلاغاً، في حين كانت عدد البلاغات الواردة من منطقتي نجران وحائل 27 و23 بلاغاً على التوالي.

ودعا وكيل الوزارة المساعد للتفتيش وتطوير بيئة العمل، عملاء الوزارة إلى استمرار التعاون معها والإبلاغ عن مخالفات أنظمة سوق العمل في القطاع الخاص عبر تطبيق «معاً للرصد»، من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبوابة، وتقديم البلاغ وتفاصيل المخالفة. مؤكداً أن الإبلاغ عن المخالفات يجعل المجتمع شريكاً فاعلاً في اكتشاف مكامن الخلل في سوق العمل. وأشار إلى أن مكافأة الـ10 في المئة التي أقرتها الوزارة للمبلِّغ «المتعاون» تأتي وفقاً لمواد نظام العمل، الذي أعطى الوزير الحق في منح المبلِّغ «المتعاون» نسبة من المكافأة تقديرًا له لإسهامه في رصد المخالفة، ومساعدة موظفي التفتيش في رصد المخالفات.

يذكر أن الوزارة، أتاحت في المرحلة الأولى الإبلاغ عن ست مخالفات بسوق العمل على أن تتم زيادتها وفق مراحل لاحقة، وتشمل: مخالفة بيع تأشيرات العمل أو التوسط في بيعها، ومخالفة العمل تحت أشعة الشمس المكشوفة في أوقات وفترات الحظر أو الظروف المناخية السيئة من دون أخذ الاحتياطات اللازمة في الأوقات المحددة، وقيام صاحب العمل بتسجيل شخص سعودي ضمن عمال منشأته من دون علمه أو موافقته، وتوظيف عمالة غير سعودية في المهن المقصورة على السعوديين، وتشغيل العاملين من الذكور في الوظائف المقصورة على العاملات السعوديات، والقيام بالتوسط في استقدام عامل أو أكثر من دون ترخيص من الوزارة.

فتح المحاكم مساءً لإجراء عقود النكاح لمن لا ولي لها و«المعضولات»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19418695

الرياض - «الحياة»

أقر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني ما انتهت إليه دراسة أجراها المجلس حول إمكان تزويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها خارج أوقات الدوام الرسمي، نظراً لتحرج بعض الخُطاب.
ونظراً إلى ما جاء في إفادة بعض القضاة من أن كثيراً من الخُطاب في مثل هذه الحال يتحرجون من إجراء عقد النكاح في المحكمة وقت الدوام، ونظراً إلى ما انتهت إليه دراسة الموضوع من الإدارة المختصة في المجلس من أنه إذا امتنع الخاطب في هذه الحال من إجراء عقد النكاح وقت الدوام الرسمي وطلب إجراء العقد خارجه فلرئيس المحكمة أن يكلف أحد القضاة بإجراء العقد في المحكمة خارج وقت الدوام الرسمي إن لم يكن هناك قاضٍ مكلف بالعمل خارج وقت الدوام.
وتم تعميم ما أقره الوزير على كل المحاكم، ويأتي ذلك وفقاً لما يختص به المجلس الأعلى للقضاء بالإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم، وبناءً على المادة **33**من نظام المرافعات الشرعية التي نصت بفقرتها السادسة على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بتزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها.
وجاء القرار وفقاً للأنظمة المشار إليها إضافة إلى اقتراح أصحاب الفضيلة القضاة المشاركين في برنامج «العنف الأسري» المنعقد بمدينة الرياض المتضمن إجراء عقد نكاح من عضلها أولياؤها خارج وقت الدوام الرسمي في حال امتناع الخاطب من عقد النكاح في المحكمة وقت الدوام الرسمي.
من جهة أخرى، وقعت وزارة العدل ومؤسسة البريد السعودي أمس، مذكرة تعاون لتعزيز مبادرات الحكومة الإلكترونية والتطبيقات المصاحبة في الخدمات والإجراءات التي تضطلع بها المحاكم من معالجة مشكلات التأخير في التبليغ بأشكاله والاستفادة من الخدمات البريدية وتوسيع نطاق المشمولين بها توافقاً مع رؤية المملكة 2030.
وأوضحت وزارة العدل أن اهداف مذكرة الربط بين العدل والبريد السعودي تشمل تبادل المعلومات وتقديم الخدمات الالكترونية عبر ربط وتواصل الأنظمة الالكترونية بين الطرفين، وتقديم الخدمات البريدية الشاملة لعمليات التحقق من العنوان وإيصال أوراق التبليغ ومرفقاتها، وربط كل الخدمات الحكومية بتسجيل العنوان الوطني.
وتنص مذكرة التعاون بين كل من وزارة العدل ومؤسسة البريد السعودي على تولي البريد عملية التبليغات القضائية على العنوان الوطني، وقيام وزارة العدل بتضمين كل صحائف الدعوى العنوان الوطني لكل مدع، وتهيئة النظام الإلكتروني والنماذج الورقية للوزارة بالخانات اللازمة للعناوين الوطنية وترتيبها مع مكوناته.
كما تتيح المذكرة استفادة وزارة العدل من خدمات التحقق من العنوان الوطني للاستعلام عن المسجلين بالعنوان الوطني والتأكد من صحته، وتضمين خدمة تسجيل العنوان ضمن الاجراءات الالكترونية لدى وزارة العدل، وتوعية المستفيدين بأهمية التسجيل في العنوان الوطني، وتمكين وزارة العدل من خرائط البريد السعودي.
يذكر أن وزارة العدل وتنفيذاً لسعيها للتحوّل الإلكتروني الحكومي قامت بعمل الربط الإلكتروني مع أكثر من 11 جهة حكومية، كما تعمل على ربط خمس جهات حكومية أخرى.
ويعتبر العنوان الوطني الذي أعدته مؤسسة البريد عنواناً معتمداً تترتب عليه جميع الاثار النظامية.

سيارات تنقل "ذوي الاحتياجات" في الرياض وجدة عبر «كريم»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19418480

الرياض - الحياة
أتاحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالشراكة الاستراتيجية مع شركة مواصلات «كريم» لتقنية المعلومات سيارات مجهزة لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في الرياض وجدة، على أن تطلق الخدمة ذاتها في مدن أخرى خلال الفترة المقبلة، مما يمكن مستفيدي الرعاية الاجتماعية من الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة حالياً من هذه الخدمة في مدينتي الرياض وجدة.

وبلغ عدد الرحلات التي استخدمت بواسطة التطبيق 1670 رحلة، والعدد في ازدياد بشكل يومي بمتوسط 25 رحلة يومياً، كما أن الوزارة تعمل على زيادة عدد السيارات المشغلة المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأشهر المقبلة.
وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وقعت في شوال الماضي اتفاق مع شركة مواصلات كريم لتقنية المعلومات، لتوفير سيارات لنقل الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تطبيق شركة كريم.
وينص الاتفاق على توفير خيار في تطبيق الشركة الإلكتروني يمكن الأشخاص ذوي الاعاقة من طلب خدمة النقل بواسطة السيارات المعدة لهذا الغرض، وإطلاق 25 سيارة نقل للأشخاص ذوي الإعاقة مجهزة بشكل كامل في الرياض وجدة على مدار الساعة في المرحلة الأولى، على أن تتم زيادة أعداد السيارات والمدن المشمولة في الخدمة بشكل تدريجي.
وتضمن الاتفاق تنازل الشركة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية عن المقابل الربحي المخصص لها والمقدر بـ25 في المئة من إجمالي كلفة أجرة النقل، وذلك مبادرة من الشركة لخدمة الاشخاص ذوي الإعاقة.
ونصّ الاتفاق على منح فرصة العمل في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإعطاء الأولوية للفئات المستفيدة من خدمات الوزارة كالأيتام ومستفيدي الضمان الاجتماعي للانضمام إلى الشركة كسائقين، وذلك سعياً من الوزارة إلى إشراكهم في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين القدرات المالية لهم، وذلك انطلاقاً من مبدأ التعاون والتكامل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص بالتشاركية للمشاريع التي يتبناها القطاع الخاص وتعود بتحسين للخدمة والمستفيد من المواطنين، إضافة إلى التزام الشركة بتزويد الوزارة بتقرير دوري عن الخدمة ومدى رضا المستفيدين عنها

عقوبات تعزيرية ضد كل من أساء للمتوفين في "التواصل الاجتماعي»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560391

تبوك - نورة العطوي
تجاوز بعض مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ألم وبشاعة الحادث الإرهابي الذي وقع قبل أيام في تركيا وراح ضحيته سبعة قتلى من المواطنين ليواصلوا سيل تغريداتهم وتعليقاتهم المسيئة في انتهاك وتعد صريح لحرمة الأموات باتهامهم وتشويه سمعتهم دون أن يدركوا بأن نظام جرائم المعلومات سيردعهم إن لم تردعهم ضمائرهم تجاه حقوق الآخرين أحياءً أو أمواتاً .
وفي هذ الشأن أوضح د. عبدالعزيز الشبرمي -قاضٍ سابق ومحامٍ- أن من حق ورثة المتوفين والمتضررين من شتم مورثيهم في حادثة مطعم «رينا» في اسطنبول أن يتقدموا بدعوى قضائية لدى القضاء العام "ممثلاً في المحكمة الجزائية" ضد كل من تعرض وأساء إلى المقتولين في مواقع التواصل الاجتماعي، مبيناً أن هناك عقوبات تعزيرية وليست حدية ترجع لتقدير القضاء ومراع فيها الظروف والملابسات ونوع التشويه والسباب والشخص الذي تعرض لذلك وانتشار ذلك من عدمه وأثره على المجتمع.
وعلق على زيادة عدد قضايا جرائم المعلومات والتي تجاوزت 1300 قضية في العام الماضي بأنها لم تخلُ من قضايا السب والقذف في تلك المواقع وذلك بحسب ما كشفت عنه آخر الإحصائيات لوزارة العدل بأنها مؤشر قوي على أن "الأمن المجتمعي" يمر بمرحلة خطيرة من البدء في الانحدار، خاصة مع سهولة الوصول إلى هذه المواقع من جميع فئات المجتمع ومن الجوال والمحمول والأجهزة اللوحية. مرجعاً أبرز الأسباب إلى حب الشهرة والرغبة في الانتقام من شخص أو جهات معينة وضعف الوازع الديني.

وشدد د. الشبرمي، على أهمية تظافر جهود المصلحين على مختلف الطبقات وكافة الأصعدة، مع ضرورة رفع مستوى الوعي الحقوقي في هذا الباب، فكل فرد في هذا المجتمع معرض لأن يكون ضحية "جريمة إلكترونية" يوماً ما، فلأجل هذا على كل فرد من أفراد المجتمع أن يرفع مستوى ثقافته الحقوقية عموماً وفي هذا الباب خصوصاً، من دراية بالأنظمة التي كفلت حقوقه وبينت واجباته، وكيفية اتخاذ الإجراءات النظامية والقضائية التي تضمن له حقه كاملاً حال تعرضه لمثل هذه الجرائم أو المخالفات.

الخارجية تسعى لتعزيز الربط الالكتروني مع العدل بخصوص قضايا السعوديين في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560454

الرياض- أسمهان الغامدي

طلب المستشار والمشرف العام على برنامج التطوير والتحول الإستراتيجي بوزارة الخارجية إبراهيم آل معيقل من المواطنين والمواطنات تبرئة الذمم وإحسان الظن في ضحايا حادثة إسطنبول الإرهابية، وأن يراعوا الله في نفسيات ذويهم ولاسيما المتوفين منهم.

وأكد براءة المتوفين والمصابين من كافة التهم الملحقة بهم، إذ أن مضيق البسفور يعد معلما سياحيا معروفا في تركيا، وكانوا هناك للاستمتاع بهذا المعلم، مشددا في ذات السياق على أن هذه الإساءة تتجاوز من أصيب أو من توفي إلى عائلاتهم وإلى الوطن وهو أمر مزعج.

جاء هذا خلال استلام وزارة الخارجية لشهادة الآيزو 2700 **iso** -لأمن المعلومات.

وأوضح بأن 85% من المخاطر الأمنية متولدة من العنصر البشري وليس التقني، مشيرا أنه في السابق تم الإعلان عن وجود هجمات منظمة وشرسة تستهدف مصالح حكومية كبيرة في المملكة، ولذلك تم التعاون بين وزارة الخارجية وبين المركز الوطني التابع لوزارة الداخلية.

وأضاف أن الهجمات الإلكترونية تعد من الظواهر المستمرة لكن تزداد شراستها في أوقات معينة قد يكون هناك تخطيط لها من جهات خارجية، لأن الهجوم يأتي من عدد كبير من الدول فهو ليس من دولة واحدة خاصة أن الهجوم الممنهج المنظم يأتي في وقت واحد محاولا تعطيل أنظمة المصلحة المعينة سواء كانت وزارة حكومية أو مؤسسة عامة أو خاصة.

وقال: إن بعض الدراسات أكدت أن المخاطر تأتي من طريقة كتابة المعلومات وآلية حفظها، إذ أنها قد تكتب بطريقة قد تعرض المعلومة لخطر أكبر مما لو كتبها بطريقة أخرى.

وأشار آل معيقل إلى أنه عند قياس عدد الهجمات وعدد ما يفشل منها بسبب الحماية، نجد أن الضرر لايكاد يذكر، وذلك لأن أنظمة الحماية ووعي المسؤولين وحرفية ومهارة الشباب السعودي القائمين عليه العالية، حيث تستطيع هذه الدولة أن تصد الهجمات بكل احترافية.

وإبان حصول الخارجية على هذه الشهادة مؤشر قوة على أن الوزارة أكملت متطلبات تحقيق هذه الشهادة وهي شهادة معروف أنها من الشهادات الأساسية في أمن المعلومات، مما يتعلق بمراكز المعلومات وغيرها.

ولفت إلى أن الهجمات الإلكترونية المتكررة على مصالح الدولة في تزايد، ويجب علينا كمسؤولين في هذه الجهات والقطاع الخاص أن نستمر في تدعيم وتعزيز السياسات الأمنية ورفع الجاهزية الأمنية.

وقال آل معيقل: تسعى وزارة الخارجية لاستكمال ربط أمن معلوماتها مع جهات أخرى لتقديم خدمات الإلكترونية، بشكل أفضل فهم مربوطين مع وزارة العمل والداخلية من خلال المركز الوطني للمعلومات، ومربوطين مع الأجهزة الأمنية، وعدد كبير من الجهات، مؤكدا أنهم يسعون الى تعزيز هذا الربط مع وزارة العدل فيما يتعلق بقضايا السعوديين في الخارج أو الوافدين في الداخل وكذلك توسيع الربط مع وزارة العمل لخدمتهم بشكل أكبر وتوسيع ربط التجارة والهيئة العامة للاستثمار لتسهيل عملية دخول الوفود التجارية وغيرها .

تشريع لحماية مجهولي الأبوين والمعوقين والمسنين من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560460

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أقرت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى إضافة نصوص نظامية مادة لتخويل الدولة عبر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لحماية القصر مجهولي الأبوين والمعوقين والمسنين، من حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي والحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية.

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" بتعديل اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية تخول حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين الذين تتولى الوزارة الرعاية اللاحقة لهم بعد انتهاء إقامتهم في البيوت الاجتماعية، وكذلك إضافة مادة إلى لائحة دور الرعاية لتخويل الوزارة حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المسنين، الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.

وشملت تعديلات لجنة الشورى المدرجة للمناقشة ضمن بنود جلسة الأربعاء المقبل اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، لتنص على تخويل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المعوقين، الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس.

وانطلقت فكرة تعديل اللوائح السابقة الخاصة بحقوق فئات المجتمع من القاصرين وكبار السن وذوي الاعاقة من مبدأ أن الشخص القاصر غير قادر على اتخاذ القرار السليم في نفسه أو أمواله، وأوضح تقرير لجنة الأسرة والشباب أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واجهت بعض الصعوبات لهذه الفئات من خلال تعامل إدارات مختلفة مباشرة في الوزارة مع هذه الفئات، وعدم توافر الآليات النظامية التي تمكنها من واجباتها تجاهها.

وأشار تقرير اللجنة إلى أهمية إيجاد وسيلة نظامية تعطي حق الولاية على النفس لمن ينوب عن القاصر في هذا الصدد والمحافظة على النفس المقدم على المحافظة على المال الذي أعطي حق الولاية فيه للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم وفقاً لنظامها.

وشدد تقرير لجنة الأسرة والشباب على أن إجراء التعديلات المشار إليها، تتلخص في حالات الاعتداء السابقة وتعطي الوزارة الحق في إقامة الدعاوى لدى جهات الاختصاص القضائية وغيرها في هذه الحالات فقط على اعتبار أنها ولية أمر من لا ولي له.

من ناحية أخرى، تدرس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب مشروع مقترح لإعداد تشريع لمكافحة البطر وكفر النعمة، المقدم من عضو الشورى السابق ناصر بن داوود وارتأت اللجنة الدمج بينه وبين مشروع أحمد آل مفرح العضو السابق للمجلس لمقترح نظام الترشيد الغذائي في ظل هدف كل مقترح، مؤكدةً بأن الدراسة انتهت إلى التوصية بملائمة دراسة المشروع.

81%: مسنو المملكة يعتمدون على الخادمة و62٪: مهمشون من المجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716257

علي السهيمي - الرياض
أجرى المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام، التابع لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، مؤخرًا استطلاعًا بعنوان: «اتجاهات المجتمع نحو العنف ضد المسنين» بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني وشمل الاستطلاع عينة عشوائية من مختلف مناطق المملكة بلغت 1224 فردًا جاءت فئة الرجال بنسبة 68% من عينة الاستطلاع، وبلغت نسبة النساء (32%)، ومثلت نسبة العينة المتزوجين منهم (80%) وتبلغ أعمار عينة الاستطلاع أكثر من 36 سنة بنسبة (69%)، بينما جاء المستوى التعليمي للعينة بنسبة (43%) من حملة البكالوريوس ونسبة (36%) للحاصلين على مؤهل الثانوية العامة فأقل، وقد تم إجراء جمع معلومات الاستطلاع من خلال مركز اتصالات هاتفي متطور ومخصص لهذا الغرض.

المملكة تتفوق على مصر والأردن والإمارات

مشروع "العقد العربي": 5 مراحل للقضاء على أمية الكبار

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1519007

عبدالله الغامدي (الرياض)
عقدت اللجنة الإشرافية العليا لمشروع العقد العربي لمحو الأمية اجتماعها الأول برئاسة وكيل وزارة التعليم للتعليم الدكتورة هيا العواد، وحضور ممثلين عن الإدارات المعنية بالوزارات المشاركة في تنفيذ المشروع.
وتناول الاجتماع نبذة تعريفية عن المشروع، ووضع الأمية والأميين في المملكة، وتحديد الأدوار المطلوبة من الجهات الحكومية المشاركة.
ويكمن الهدف الاستراتيجي للمشروع في خفض نسبة الأميين بين الكبار من 15 سنة فما فوق، ضمن 5 مراحل تنتهي بتنفيذ البرامج المتنوعة وتكثيفها في المناطق والمحافظات بحسب الحاجة، وإعداد برامج توعوية وتثقيفية،وتفعيل دور الإعلام في إدارات التعليم، والتنسيق والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى إجراء المسح السريع للجيوب المتبقية من الأمية، واستهداف الأميين فيها ببرامج سريعة وقصيرة حتى إعلان المنطقة التعليمية أو المحافظة القضاء على الأمية.
وانطلقت آلية تنفيذ مشروع العقد العربي في وزارة التعليم بتشكيل لجنتين، هما اللجنة الإشرافية برئاسة وكيل الوزارة لتعليم البنات وعضوية ممثلي بعض الوزارات ذات العلاقة (الاقتصاد والتخطيط، العمل والتنمية الاجتماعية، الصحة، والثقافة والإعلام)، بالإضافة إلى ممثلين من وزارة التعليم (تعليم الكبار، الإعلام والعلاقات العامة، والميزانية)، واللجنة

التحضيرية برئاسة المدير العام لتعليم الكبار (بنين (وعضوية ممثلين من الإدارة العامة لتعليم الكبار (بنين - بنات) ومديري إدارات تعليم الكبار في بعض الإدارات التعليمية.
يذكر أن المملكة حققت مراكز متقدمة على مستوى الوطن العربي في القضاء على الأمية بنسبة **5.2%**، بينما بلغت نسبة الأمية في مصر 23.7%، وفي الأردن 6.4%، وفي الإمارات **7%.**
وأطلقت وزارة التعليم العديد من المشاريع الخاصة بمحاربة الأمية، منها مشروع وزارة بلا أمية، الموجه إلى الأميين والأميات العاملين في القطاعات الحكومية من العمال والمستخدمين، وتقوم فكرته على تفرغ الأمي أو الأمية من عمله لمدة ساعتين يومياً يتلقى خلالها دروساً لمحو الأمية، وبدأ تطبيق المشروع في الوزارة كتجربة وبعد نجاحه تم تعميمه على قطاعات الدولة، وتم تنفيذ المرحلة الأولى عام 1422/ 2001 في جهاز الوزارة، وبعد متابعة التجربة وتقويمها بدأ التنفيذ في إدارات التعليم على مدى ثلاث سنوات.
كما أطلقت الوزارة مشروع المدينة المنورة بلا أمية، الذي تم تدشينه عام 1424 /2003، واتجهت الخطة فيه إلى محو أمية مدينة بأكملها وإعلانها خالية من الأمية، واتجه تعليم الكبار ومحو الأمية فيها اتجاها أوسع في مفهوم محو الأمية ليشمل محو الأمية الحضاري بدلا من الأبجدي من خلال استهداف كامل مجتمع المدينة المنورة دينياً وتعليمياً وثقافياً وصحياً وبيئياً وأمنياً.

إنهاء 18 ألف قضية جنائية في شهر واحد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518999

»عكاظ« (الدمام (
أكدت وزارة العدل عبر حسابها الرسمي في «تويتر» إنجازها خلال الشهر الماضي 63637 قضية حقوقية، 18260 جنائية، 7133 أحوال شخصية، و 37019 قضية إنهائية. كما أصدرت 162078 وكالة من كتابات العدل، و 33145 طلب تنفيذ وبلغ أجمالي مبالغ طلبات التنفيذ خلال شهر واحد اكثر من 22 مليون ريال في شهر واحد. وأشارت الوزارة إلى أنها عملت خلال الشهر الماضي على تطوير الخدمات الإلكترونية العدلية من خلال لقاء وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء مديري الإدارات الإقليمية لتقنية المعلومات بهدف التحول الإلكتروني الكامل لجميع أعمال الوزارة والعمل على إكمال خدمات الربط الإلكتروني لقضاء التنفيذ مع كافة الجهات بعد انضمام «سمة» لأربع جهات أخرى، وإصدار **10**إشعارات عدلية جديدة للمستفيدين تمكنهم من الاطلاع على معاملاتهم ومتابعتها دون الحاجة إلى زيارة المحكمة، كما عملت المحكمة العامة بالرياض على تطبيق عدد من المشاريع القضائية والإجراءات العدلية لتسريع إنجاز القضايا، وإصدار مشروع تقني لخدمة المحامين يتضمن استقبال طلبات الترخيص وتجديد الرخص وتحديث البيانات الخاصة بالمحامي وتسجيل المتدرب وانتقاله إلى محام آخر آلياً دون الحاجة لمراجعة الوزارة. كما قدمت الوزارة مبادرة إزالة الحواجز الزجاجية والمعدنية بين منسوبيها والمستفيدين من المحاكم وكتابات العدل لتعزيز التواصل وتيسير إنجاز المعاملات وتطوير الأعمال، وسعت كذلك الوزارة إلى التعاون العدلي والقضائي من خلال استقبال محافظ مؤسسة النقد والبحث معه عن الدور المشترك بين الوزارة والمؤسسة في دعم البيئة الاستثمارية وحماية القطاع المالي والاستثماري وتسهيل الخدمات على المستفيدين.

إصدار 2.3 مليون هوية مقيم العام الماضي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=289603&CategoryID=5

الرياض: معيض الرفدي
أعلنت المديرية العامة للجوازات أنها أصدرت خلال العام الماضي 1437، مليونين و301 ألف و725 هوية مقيم، وجددت 8 ملايين و160 ألفا و958 هوية مقيم .
كما طبعت خلال الفترة نفسها مليونا و462 ألفا و377 هوية مقيم، وبلغ إجمالي الهويات التي تم إرسالها عبر البريد مليونا و343 ألفا و542 هوية.
يذكر أن هوية مقيم هي البديل الحديث لرخص الإقامة التي تم استبدالها مطلع العام الهجري 1437، وتحمل كثيرا من المواصفات الجديدة، ومنها أن صلاحية الهوية الجديدة 5 سنوات، ويجب تجديدها سنويا إلكترونيا. وتأتي هوية مقيم دون أي تغيير في الرسوم النظامية، ودون أي تعديل لنظام الإقامة والعمل.

"تعليم الشرقية" فتحت تحقيقاً في الواقعة

طالب متوسطة يطعن وكيل مدرسة بالدمام ويلحق إصابة قوية بعينه

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
https://sabq.org

تعرَّض وكيل إحدى مدارس المنطقة الشرقية للطعن والاعتداء من قِبل أحد طلاب المدرسة، بعد أن حاول الوكيل حل مشكلة بين طالبَيْن، كانا قد اعتديا على بعضهما.
وقالت مصادر "سبق" إن وكيل المدرسة نُقل للمستشفى، بعد أن تعرض للاعتداء بالطعن، وإصابة عينه اليسرى بإصابة قوية.
وأضافت المصادر بأن إدارة التعليم فتحت ملفًّا للتحقيق، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك.
" سبق" تواصلت مع سعيد الباحص، المتحدث الرسمي لإدارة التعليم بالمنطقة الشرقية، الذي أوضح أن الاعتداء وقع أثناء مشاجرة بين طالبَيْن في أحد الفصول؛ فاستدعى المعلم وكيل شؤون الطلاب لحل المشكلة، إلا أن أحد الطالبين اعتدى على الوكيل وأصابه.
وأضاف "الباحص" بأن إدارة المدرسة صنفت الحالة من الدرجة الخامسة، ورفعت للمكتب والجهات المختصة، فيما مكتب التعليم بغرب الدمام بصدد إكمال إجراءاته للتحقق أولاً، ومن ثم التحقيق وفق الأنظمة المعمول بها.

المنيع: جواز سفر المرأة وثيقة رسمية ولا يحتاج موافقة ولي الأمر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19436534

الرياض - سعاد الشمراني

ذكرت عضو مجلس الشورى السابقة الدكتورة هيا المنيع، أن إصدار جواز للمرأة من دون إذن ولي الأمر يعتبر حقاً لها، إذ إنه وثيقة رسمية مثل إصدار بطاقة الأحوال للمرأة، مشيرة إلى أنها وزميلاتها وزملاءها، الدكتورة لطيفة الشعلان، والدكتورة حمده العنزي، وعطا السبتي، والدكتور محمد الخنيزي، قدموا في الدورة السابقة مقترحاً بتعديل نظام وثائق السفر بأن تمنح المرأة جوازاً من دون إذن ولي أمرها مثله مثل البطاقة المدنية، وهو حق أصيل لكل مواطن سعودي إن لم يوجد ما يحول دون ذلك بحسب النظام.

وأشارت المنيع إلى أن ربط إصدار الجواز بموافقة ولي الأمر لا يتفق مع ما وصلت له المرأة السعودية، إضافة إلى أن الجواز وثيقة وطنية يفترض أن تكون متاحة للجميع بالضوابط نفسها. أما إذن السفر فلم تتم معالجته باعتبار انه اساساً ليس ضمن نظام وثائق السفر وهو عموماً ليس جزءاً من نظام وثائق السفر الذي عملت على تعديله مع زميلاتها وزملائها.

يذكر أن اللجنة الامنية في الدورة السابقة وافقت عليه بالإجماع، واحالته للهيئة العامة، ومن المتوقع وفق النظام ان يعرض تحت القبة خلال الفترة المقبلة.

إلى ذلك، منعت جوازات مطار الملك عبدالعزيز في جدة للرحلات الدولية مواطنة سعودية من السفر برفقة اخيها الأكبر وإخوتها، مطالبين إياها بتصريح وإذن سفر من طليقها، وذكرت المواطنة لـ«الحياة»: «أنه في يوم الجمعة الماضي، رفضت جوازات المطار سفري من جدة الى دبي على الخطوط الإماراتية، رافضة الاعتراف بصك الطلاق، مطالبة اما باحضار طليقها او مراجعة الأحوال المدنية لتعديل الحال من متزوجة الى مطلقة لينقل اذن ولي امرها لأخيها»، وأشارت إلى أنها لجأت إلى طليقها، وقالت: «بعد ترج وافق ان يحضر للمطار لحل الاشكالية، وقدم طليق المواطنة للجوازات أخيراً ليسمح لها بالسفر مع أخيها.«

وفاة مسنّة بسبب ضرب «عاملة منزلية»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19436531

بريدة - منصور الفريدي

أوضح المتحدث باسم شرطة القصيم الرائد بدر السحيباني، أن الجهات الأمنية باشرت الاثنين الماضي بلاغاً عن تعرض مواطنة في العقد الثامن من العمر للاعتداء بالضرب من عاملة منزلية من جنسية آسيوية، وإصابتها جراء ذلك إصابات متفرقة في الرأس وفي الساعد الأيمن، نقلت على إثرها لمستشفى الرس العام لتلقي العناية الطبية اللازمة، مشيراً إلى ورود تقرير مستشفى الرس العام المتضمن وفاتها صباح الأربعاء.

وأشار السحيباني إلى أن المختصين بشرطة محافظة الرس وخبراء الأدلة الجنائية والطب الشرعي استكملوا إجراءات الضبط والاستدلال اللازمة للحادثة، فيما تم إيداع المتهمة سجن النساء في مدينة بريدة، وإشعار هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال إجراءات التحقيق اللازمة بحسب الاختصاص.

تأهيل 1199 من ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19434501

الرياض - «الحياة»
أهلت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 1199 خريجاً من ذوي الإعاقة الذين التحقوا بالبرامج التدريبية التابعة للمؤسسة، وذلك بنهاية العام التدريبي الماضي 1436-1437هـ. ووفقاً لنائب محافظ المؤسسة للتدريب الدكتور راشد الزهراني، فإنه يتم قبول المعوقين في بعض التخصصات والبرامج التدريبية بعد تحديد مستوى الإعاقة من لجان متخصصة بالكليات والمعاهد التقنية، ومتخصصين من مراكز التأهيل الشامل التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ويتم دمجهم مع بقية المتدربين الآخرين، مشيراً إلى أنه يصرف لهم مكافأة شهرية مالية بحسب نوع الإعاقة، إضافة إلى المكافأة الشهرية التي تصرف لجميع المتدربين بالكليات والمعاهد التقنية. ولفت إلى حرص المؤسسة على توفير بيئة تدريبية مناسبة لتدريب ذوي الإعاقة تتوفر بها وسائل التنقل كافة كالمصاعد الكهربائية، ودورات المياه الخاصة بهم، والمواقف المخصصة لسياراتهم، مع ضمان توفر جميع وسائل السلامة المهنية لهم، إلى جانب استقطاب مدربين متخصصين في تدريب ذوي الإعاقة. وبين أن المؤسسة تقوم حاليًا بالعمل على إطلاق برامج تدريبية إلكترونية لذوي الإعاقة ستتيح الفرصة لهم للتدريب في التخصصات التي تتناسب مع نوعية إعاقاتهم وتسهم في توفير الجهد والعناء عليهم. يذكر أن المؤسسة قامت أخيراً بإنشاء إدارة التقنية الخاصة لدعم وتطوير البرامج التدريبية المقدمة في الكليات والمعاهد التقنية لذوي الإعاقة، وذلك في إطار سعيها للتوسع في تقديم البرامج التدريبة لذوي الإعاقة خلال المرحلة المقبلة.

سنتان من الدراسة لاستقلال المجلس الصحي في الشورى

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560631

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
قرر مجلس الشورى إدراج تقرير لجنته الصحية بشأن تعديل فقرة في النظام الصحي المقدم من حنان الأحمدي والعضو السابق خالد المحيسن الرئيس الحالي لهيئة مكافحة الفساد، على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل، وليست هي المرة الأولى التي تدرج أمانة المجلس بند تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح تعديل النظام الصحي بل أدرجته مرات عديدة في جلسات انتهت جميعها دون مناقشته وقد انفردت "الرياض" بتأييد اللجنة الصحية للمقترح وتوصيتها بملاءمة دراسته منذ نحو عامين، مبينة أنه يستهدف المقترح استقلال المجلس الصحي السعودي بتعيين رئيس له بمرتبة وزير بدلاً من وزير الصحة ليمارس أدواره الرقابية بفاعلية، كما يسعى المقترح ويناط به بيان الأدوار الرقابية والتنظيمية المناطة بالمجلس الصحي السعودي، والمهام التنظيمية والرقابية والتنسيقية المناطة بالمجلس الصحي السعودي ومن ذلك دراسة مستوى الخدمات الصحية وتقويمها، وتحديد متطلبات القطاع الصحي، واتخاذ التوصيات اللازمة في شأن توزيع الخدمات

الصحية بجميع أنواعها على مناطق المملكة، والنهوض النوعي بالخدمات الصحية، إضافة إلى دراسة الأنظمة الخاصة بالخدمات الصحية، واقتراح تعديلها وتطويرها، وتقويم السياسات والخطط الصحية ومراجعتها بصفة دورية، والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تقدم خدمات صحية في شأن إنشاء المستشفيات والمشروعات والبرامج التخصصية.

وأشار تقرير المقترح إلى ضعف آليات الرقابة وتقويم أداء القطاع الصحي، حيث يلاحظ المتأمل للقطاع الصحي في المملكة ضعف الرقابة على أداء القطاعات الصحية، وعدم الالتزام بمنهجية موحدة لجودة الرعاية الصحية وسلامة المرضى وتشتت الجهود الهادفة إلى تعزيز أخلاقيات ممارسة المهن الصحية، والالتزام بحقوق المرضى والتعامل مع الأخطاء والحوادث الطبية والمخالفات المهنية، والحاجة إلى وضع المعايير والمواصفات العالية لتشغيل وإدارة المرافق الصحية ومؤشرات الجودة والسلامة وترشيد استخدام الموارد الصحية.

وأكد التقرير ضرورة تعزيز الآليات الرقابية والتنظيمية على القطاعات الصحية، وأن وزارة الصحة بما لديها من أعباء وأولويات لا يمكن أن تمارس كل هذه الأدوار بكفاءة وفعالية، كما أن تعدد الأجهزة والقطاعات الصحية يبرز الحاجة إلى تفعيل درجات التنسيق بينها، إضافة إلى أهمية استقلالية المجلس الصحي لتفعيل الإستراتيجية الصحية، حيث يضطلع المجلس بعدد من المهام المنبثقة عن إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة والتي تحتم منحه الصلاحيات المناسبة للتنسيق مع الأجهزة ذات العلاقة لتحقيقها.

وبحسب حديث سابق لصاحبة المقترح د. حنان الأحمدي لـ"الرياض" فواقعنا الصحي يطرح تساؤلات مهمة، من يقيّم الخدمات الصحية؟ ومن يضع معايير الممارسة ومعايير الأداء المؤسسي والفردي في القطاع الصحي؟ وتقول د . الأحمدي: "كل هذه أدوار يمكن أن يمارسها المجلس الصحي السعودي وفق نظامه الأساسي، إلا أنها أدوار غير مفعلة بسبب غياب أحد أهم متطلبات الحوكمة وهو الاستقلالية التنظيمية للأجهزة الرقابية."

وتؤكد عضو الشورى أن استقلالية المجلس الصحي تؤسس لأدوار أوسع له في مجال الرقابة والتنظيم والإشراف على جودة الأداء وضمان السلامة وكفاءة التعامل مع الأخطاء الطبية، ووضع مؤشرات معيارية للمقارنة بين أداء مختلف القطاعات الصحية تمهيداً لصياغة أجندة هادفة لتطويرها، وتشير إلى أن المهام المناطة بالمجلس الصحي السعودي في كثير من الأوقات لم تكن من أولويات وزير الصحة، الذي يشغله الهمّ اليومي لتقديم الخدمة، ولذلك لم تحقق الكيانات المهمة المندرجة تحت مظلة المجلس الصحي السعودي المأمول منها، وقد تبين هذا الواقع خلال أزمة كورونا والتي كان فيها مجلس الخدمات الصحية مهمشاً وتم إنشاء مركز للسيطرة والتحكم.

تصنيف موحد لقضايا الفساد وحصر الحالات والجرائم بهدف البت فيها

ربط إلكتروني بين هيئة مكافحة الفساد وجهات رقابية وقضائية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716423

جابر المالكي- الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة عن توجه لإقرار ربط إلكتروني بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» وجهات رقابية وقضائية وجهات تحقيق، وذلك إنفاذا لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم هيئة مكافحة الفساد، والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

وكشفت المصادر ذاتها بأن هذا الربط يستهدف سرعة الإجراءات المتعلقة بقضايا الفساد، وسرعة البت في قضايا الفساد، من خلال إحالة جرائم الفساد إلى الجهة المختصة، وبناء قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على الوثائق النظامية والإدارية، وتنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على جميع الوثائق النظامية والإدارية، ورصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم المشكلة، وتصنيفها، وتحديد أنواعها، وأسبابها، وآثارها، واولويتها، ومدى انتشارها زمنيًا، ومكانيًا، واجتماعيًا، والحد من الازدواجية، وتكرار الجهود في بعض القضايا.

وأضافت المصادر بأن هذا الربط التقني سيفيد في تحديد القضايا والحالات والجرائم، التي تدخل في مفهوم الفساد، وتصنيفها تصنيفًا موحدًا، يتم من خلاله حصر هذه الحالات والجرائم، وبيان الجهة المختصة بكل جريمة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذا الشأن، وتبادلها بكل سهولة بين الجهات المختصة بسرعة ودقة.

وقالت المصادر: إن هذه الإجراءات التطويرية في آلية عمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، تأتي إنفاذًا لما جاءت به المادة الثالثة من تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ونصها: «تهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ولها في سبيل تحقيق ذلك الاختصاصات الآتية: 17- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها.. بالإضافة لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من تنظيم قاعدة معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تشتمل على جميع الوثائق النظامية والإدارية ورصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم المشكلة وتصنيفها وتحديد أنواعها وأسبابها وآثارها وأولويتها ومدى انتشارها زمنيًا ومكانيًا واجتماعيًا.

«العمل" تفتح الاستقدام من 4 دول إفريقية خلال الربع الأول من 2017

المصدر: جريدة المدينة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716453

عبدالرحمن جمال - جدة

تتجه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع 4 دول إفريقية، هي: الصومال وإثيوبيا وغينيا وتشاد، لتوقيع عقود الاتفاقية لفتح الاستقدام، خلال الربع الأول من العام الحالي؛ لتلبية زيادة الطلب على العمالة المنزلية، وتوفير المزيد من العاملات، مشيرة إلى أن المباحثات مع بعض الدول في طورها الأخير. وبيَّنت ضرورة استيفاء تلك الدول للاشتراطات التي وضعتها ببنود الاتفاقية، والتي ستهتم بتخفيض تكاليف الاستقدام، ومنافسة المكاتب بتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

وبيَّن المتحدث الرسمي للوزارة، خالد أبا الخيل، أنها تعمل بشكل مستمر على البحث عن دول جديدة ومتنوعة، للتنسيق معها بمجال تصدير العمالة المنزلية، موضحاً أنه سيتم التوقيع مع دولتين خلال الربع الأول من العام الحالي، وستعلن الوزارة عن تفاصيل التوقيع في حينه.

من جهته، أوضح مصدر مطلع بالوزارة، أن هناك عدة مباحثات بين الوزارة و نظيراتها من عدة دول، لتنسيق إمكانية فتح الاستقدام منها، مضيفاً: إن المباحثات مع الجهات المختصة الصومالية في طورها الأخير، وسيكون التوقيع خلال الربع الأول من العام الحالي، بعد استيفاء الجهات المختصة من الجانب الصومالي جميع بنود الاتفاقية، التي تلزم الجهات المعنية هناك بضرورة تدريب العاملات بالمعاهد والمراكز المتخصصة، وتثقيفها بالعادات السعودية، إضافة إلى خلو سجلهن الأمني والصحي من أي شوائب أو ملاحظات، متوقعاً أن تكون تكلفة الاستقدام هي الأرخص من بين جميع الدول المصدرة للعاملات المنزليات، حيث ستتراوح تكلفة الاستقدام بين 6 إلى 7 آلاف ريال.

من ناحية أخرى، أوضح عبدالله الأنصاري، صاحب مكتب استقدام، أن فتح المزيد من الدول لاستقدام العاملات المنزليات، يسهم في التنافس بتقديم أفضل الخدمات للعملاء، وتخفيض تكاليف الاستقدام، إضافة للحد من ارتفاع الرواتب، وتلبية حاجة السوق السعودي للعاملات، مبيناً ضرورة استيفاء تلك الدول للشروط التي تضعها وزارة العمل، مع ضرورة العمل على العقد الموحَّد من كلا الطرفين، لتفادي دخول السماسرة لمكاتب الاستقدام.

يذكر أن ملف استقدام العاملات المنزليات يعاني من عدة معوقات، أسهمت في ارتفاع التكاليف، وتكدُّس التأشيرات الجديدة بالمكاتب السعودية، وزيادة نسبة السماسرة وارتفاع أسعارهم. وتتمثل تلك المعوقات في قلة المكاتب بالدول المصدِّرة، واشتراطات بعض الدول وعدم جاهزيتها لإرسال عمالتها، وتخوُّف بعض العاملات من العمل بالمملكة، إضافة لزيادة الطلب على العاملات، وقلة المعروض من الدول المصدرة؛ ما يدعو البعض لاستقدام العاملات عن طريق السماسرة رغم ارتفاع التكلفة.

وزير العدل يدشن مشروع محاكم بلا ورق

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=289722&CategoryID=5

الرياض: الوطن

دشن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني مشروع "محكمة بلا ورق" خلال زيارته لمحكمة التنفيذ بالرياض أمس، وذلك بعد إطلاق المشروع تجريبيا في محكمتي التنفيذ في المدينة المنورة وبريدة.

معالجة إلكترونية

أوضح وزير العدل في بيان صحفي أمس، أن مشروع "محكمة بلا ورق" هو مشروع إستراتيجي لوزارة العدل يهدف إلى إلغاء التقديم الورقي في محاكم ودوائر التنفيذ في المملكة، مبينا أن المشروع يعالج كافة الطلبات في عملية إلكترونية متكاملة، ويوفر الكثير من الوقت والجهد والمال على المستفيدين من خدمات قضاء التنفيذ، ويرفع من كفاءة أداء محاكم ودوائر التنفيذ وقضاتها وموظفيها. وأشار الصمعاني إلى أن المشروع سيكون له انعكاسات إيجابية على طالب التنفيذ "المستفيد من خدمات قضاء التنفيذ"، كسرعة إنجاز الطلب الإلكتروني مما يسهم في إعادة الحقوق لأصحابها وفق الوقت الذي حدده النظام تحقيقا لمقتضيات العدالة الناجزة. وأضاف أن فوائد المشروع تمتد إلى أعوان قضاة التنفيذ، إذ تتيح لهم سرعة البحث عن القرارات القضائية وملفات طالبي التنفيذ بكافة وثائقها بشكل آلي عبر النظام الإلكتروني.

نجاح تجربة المدينة وبريدة

بدوره، قال وكيل وزارة العدل للتنفيذ الشيخ الدكتور حمد الخضيري، إن مشروع "محكمة بلا ورق" أسهم بعد إطلاقه تجريبيا في المدينة المنورة وبريدة في إلغاء الزيارات المتكررة لطالب التنفيذ للمحكمة، والاكتفاء بزيارة واحدة فقط لختم السند التنفيذي، مبينا أن النظام الآلي لطالب التنفيذ يتيح معرفة الإجراءات التي تتم على الطلب سواءً برسالة نصية أو من خلال البوابة الإلكترونية للوزارة. وأضاف الخضيري أن المشروع يلغي التكدس الورقي الذي يستهلك حيزا مكانيا وجهدا بحثيا واستهلاكا للوقت، كما سهل المشروع الربط الإلكتروني بين دوائر التنفيذ والأقسام التابعة للمحكمة لسرعة إنجاز وأتمتة طلب التنفيذ.

وعن نتائج تجربة "محكمة بلا ورق" في تنفيذ بريدة، قال الخضيري "منذ بداية انطلاق المشروع في 15 محرم 1438، تلقت المحكمة 2441 إحالة، نفذ منها 1898 قرارا بحسب تطبيق المادة 34، كما أصدرت محكمة تنفيذ بريدة 555 قرارا من قرارات المادة الـ46". أما في محكمة تنفيذ المدينة المنورة، فقد انطلق المشروع منذ 12 ربيع الأول المنصرم، وبلغ إجمالي الإحالات لدوائر التنفيذ في المدينة المنورة حتى 4 ربيع الآخر 1536 إحالة، فيما أصدرت المحكمة 758 قرارا من قرارات المادة الـ34، إضافة إلى إصدارها 5 قرارات من قرارات المادة الـ46، وقرار حبس واحد، بينما بلغت محاضر التبليغ 22 محضرا.

دون الكشف عن جنسياتهم أو أسمائهم

خلال الساعات المقبلة.. أمريكا تنقل 4 سجناء إلى السعودية

رغم اعتراض "ترامب"

المصدر: جريدة سبق الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
https://sabq.org

خالد علي – نيويورك
أعلن مسؤوول أمريكي في إدارة "أوباما" أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت نقل أربعة سجناء من معتقل جوانتانامو إلى السعودية خلال الـ 24ساعة المقبلة، دون أن يتم الكشف عن هوية وأسماء المعتقلين المقرر نقلهم.
وذكرت وسائل إعلام أمريكية، اليوم الخميس، أن الرئيس الأمريكي "أوباما" يحاول تقليص عدد السجناء في المعتقل رغم الضغوط، واعتراض الرئيس المنتخب دونالد ترامب على عمليات الإفراج.
وأشارت التقارير إلى أن "أوباما" فشل في الوفاء بوعوده المتكررة بإغلاق المعتقل، حيث إنه حتى انتهاء رئاسته المقرر في 20 يناير الجاري سيحاول إرسال 19 سجيناً إلى أربع دول مختلفة هي: السعودية، وإيطاليا، وعمان، والإمارات، في حين سيستمر اعتقال 40 سجيناً آخر لم يُكشف عن هوياتهم بعدُ.
وأضافت أن السجناء الأربعة المقرر إرسالهم إلى السعودية خلال الساعات المقبلة لم يتم الكشف عن أي معلومات عنهم أو جنسياتهم، وما زالت سرية بعيداً عن الإعلام.
وكان الرئيس المنتخب "ترامب" قد ذكر قبل يومين على حسابه الشخصي في "تويتر" أنه معترض على عمليات الإفراج الأخيرة، ويطالب بعدم السماح للسجناء بمغادرة المعتقل، باعتبار أنهم يشكّلون خطراً شديداً على الأمن؛ على حد وصفه.

أغلبهم رهن التحقيقات على ذمة قضايا متنوعة

16موقوفا "بحرينياً وإيرانياً" في سجون المباحث العامة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4174110

عبد الله العماري - الرياض
بلغ عدد الموقوفين في سجون المباحث العامة من الجنسية البحرينية 10 أشخاص وذلك حتى تاريخ 03 /04 /1438هـ.
وأظهر موقع «نافذة» الإلكتروني التابع لوزارة الداخلية أن 7 موقوفين من العشرة رهن التحقيق والثامن أوراق قضيته لدى هيئة التحقيق والادعاء العام و2 من الموقوفين جار استكمال إجراءات إحالتهما للادعاء وإنفاذ ما صدر بحقهما من توجيه.
كما أظهر الموقع أن عدد الموقوفين من الجنسية الإيرانية بلغ ستة أشخاص أحدهم محكوم وخاضع للاستئناف، و3 رهن التحقيق، وآخر موقوف تم إيقافه بتاريخ 1437/ 09/ 11هـ.

وأفاد الموقع بأن عدد الموقوفين من الجنسية اللبنانية «3» أحدهم رهن التحقيق وآخر محكوم خاضع للاستئناف، وخمسة عراقيين ثلاثة منهم موقوفون رهن التحقيق و«2» صدرت بحقهما أحكام قضائية.
وأظهر الموقع أن عدد الموقوفين في سجون المباحث العامة بلغ 5087 موقوفاً حتى تاريخ إعداد التقرير.
وسجل السعوديون الموقوفون في سجون المباحث العامة النسبة الأكبر من عدد الموقوفين بعدد 4252 موقوفاً، إضافة لموقوفين وافدين من عدة دول آسيوية وأفريقية وأوروبية وأمريكية، وأشخاص مجهولي الهوية أو نازحين.
وبينت وزارة الداخلية عبر الموقع أن حالات الموقوفين تراوحت ما بين محكوم عليه، ورهن التحقيق، وأوراقه لدى هيئة التحقيق والادعاء العام ومنهم »ما صدر بحقه من توجيه و محكوم خاضع للاستئناف وجار استكمال إجراءات إحالته للادعاء أو أوراق قضيته منظورة لدى القضاء، أو جار استكمال إجراءات إحالته للادعاء وإنفاذ ما صدر بحقه من توجيه». ويأتي إنشاء موقع «نافذة «الإلكتروني انطلاقا من حرص حكومة المملكة، ممثلة في وزاراتها وقطاعاتها الحكومية، على توفير أحدث الخدمات الإلكترونية وأنسبها لمواطنيها والمقيمين، فيما أوضحت وزارة الداخلية أن باقة خدماتها الإلكترونية تعد بوابة ونافذة حقيقية للتواصل بين الموقوف أو السجين أو المستفيد في مراكز التوقيف وذويهم خارجها، بكافة الوسائل المتاحة والخدمات التي توفرها الوزارة .
وتعمل البوابة على تحويل الخدمات التقليدية إلى «إلكترونية» حديثة، اختصارا لوقت وجهد ذوي الموقوفين بشكل يلائم احتياجاتهم أينما كانوا ومهما كانت المسافة بينهم ومراكز التوقيف.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

العمالة الأجنبية .. والباب المفتوح

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/01/article_1114500.html

عثمان الخويطر

من كان يظن قبل عقود أننا سنستقدم عمالة أجنبية ترعى غنمنا وإبلنا وتخدم نخلنا وتزرع أرضنا وتبني بيوتنا وتقود مركباتنا وتعمل في مصانعنا ونحن أحياء نرزق؟ بل إن الأمر تعدى حدود المنطق، فجلبنا كثيرين منهم ليعملوا في محالنا التجارية، وهي مهنة لا تحتاج إلى أي مؤهلات علمية أو حرفية أو حتى شهادات مدرسية. ثم تمادينا إلى أبعد من ذلك، فسلمناهم مفاتيح مرافق التجزئة "الدكاكين" والورش والمحال التجارية الأخرى وفوضناهم يبيعون ويشترون لحسابهم الخاص دون حسيب ولا رقيب ولا ضرائب، مخالفة لنظام الاستقدام وذلك تحت بصر وسمع المسؤولين. وهي فرص لم يكونوا يحلمون بها ولا في بلدانهم الأصلية. وقد وصل عددهم اليوم حسب التقديرات غير الرسمية إلى ما يربو على 14 مليون نسمة، وربما أعلى من هذا المستوى، وسكان البلاد في حدود 20 مليونا. نسبة مخيفة. ويزيدون سنويا بما يقارب المليون، إن لم نضع حدا لذلك .وعندما تسير في الشوارع أو تذهب إلى المرافق العامة تشعر وكأنك غريب في البلاد. وهذه حال دول الخليج الشقيقة. إلا أن بعضها تكون الجاليات الأجنبية فيها نسبة ربما تصل إلى 80 في المائة من عدد السكان. وفي ذلك خطورة ديموغرافية واجتماعية قد لا تحمد عواقبها .
وإذا غضضنا النظر عن العوامل والمسائل الاجتماعية، فإن وجود كثيرين منهم بهذا القدر الكبير يكون عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، خصوصا في مثل الظروف الحالية. وبعض منهم يعيشون اليوم عالة على اقتصادنا ويجب التخلص منهم في أقرب فرصة. فالعمالة الرخيصة قد لا تكون دائما مفيدة، ناهيك عن أن نسبة كبيرة من الوافدين في الوقت الحاضر لا يعطي عملهم قيمة مضافة للاقتصاد، بل العكس تماما، فهم يضرون أكثر مما ينفعون. فما جدوى بقائهم في بلادنا؟ ولا يخفى على المسؤولين ولا على أي مواطن أن نسبة عالية من الدكاكين تحتلها عمالة أجنبية، تمتلكها وتعمل فيها لحسابها. ونتوقع أن معظمهم يحصلون على أرباح ضخمة يرحلونها إلى بلدانهم. وبطبيعة الحال، فبسبب وجودهم بيننا، يستغلون جميع ما هو مهيأ للمواطن من تخفيضات في الوقود والكهرباء والماء وبعض المواد الغذائية. وهذا إنهاك للاقتصاد غير مرئي. ومن المؤكد أن هذه الفئة من العمالة الوافدة تشارك في الاختناقات المرورية والأماكن العامة. ولن

نتحدث عن المخاطر الاجتماعية والأعمال السلبية التي تنجم عن وجود كل من هب ودب فوق أرضنا، نظرا لعدم توافر إحصاءات دقيقة نبني عليها حكمنا .
وسائل الاستقدام متعددة. فإذا استثنينا العمالة المنزلية، فهناك استقدام لمشاريع معينة ومحددة. واستقدام للعمل في مرافق ومنشآت صناعية وخدمية. كما أن البعض يستقدم العمالة الأجنبية للعمل في المحال العامة والمراكز التجارية التي أشرنا إليها آنفا. وينسب البعض وجود ملايين العمالة السائبة وشبه العاطلة إلى استقدامهم لمشاريع وهمية، تختفي بمجرد وصولهم إلى البلاد .ولا نظن أن الجهات المختصة تقتفي أثر منح التأشيرات وتتأكد بعد زمن من صحة الطلب وموقع عمل العمالة المعنية. وهو أمر ضروري حتى نقطع الطريق على الذين يتحايلون على النظام، وهو أمر لم نشاهد له أثرا بيننا حتى الآن .والدليل مشاهدة هذه الأعداد الهائلة التي تجوب شوارع المدن في جميع أنحاء الوطن يوميا بحثا عن عمل.
أما تأثير العمالة الوافدة في فرص العمل للمواطنين فحدث ولا حرج. ولا يجب أن يكون هدفنا استجلاب عمالة رخيصة على حساب فرص أبناء الوطن. فعلى سبيل المثال، لدينا ما يقارب ألفي محطة محروقات. العمل فيها منتظم ومقسم إلى ثلاث فترات، كل منها ثماني ساعات. عمل نظيف وشريف ومؤهلاته متواضعة وبسيطة. وكل ما يحتاج هو الالتزام بالدوام .فهو ملائم جدا للمواطنين الذين لا يحملون شهادات عالية، مع ضرورة منح المواطن راتبا يتناسب مع مستوى المعيشة في بلادنا. ويجب أن يكون فرضا على صاحب المنشأة توظيف المواطنين حصريا، كشرط لمنحه رخصة إنشاء المحطة .وستستوعب المحطات الآلاف من المواطنين من ذوي التعليم المتواضع. وهناك مجالات كثيرة من السهولة بمكان حصرها في المواطن والاستغناء عن العامل الأجنبي بالتدريج. وكل ما نحتاج إليه هو التخطيط السليم ومتابعة التنفيذ .وليس خافيا على المسؤولين أهمية إحلال المواطن محل الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الوطني، ناهيك عن المكاسب الاجتماعية الأخرى ورفع مستوى الطبقة المتوسطة في المجتمع .
هذا لا يعني على الإطلاق أن التركيز يكون فقط على سعودة الوظائف المتدنية، بل لا بد من توطين جميع المراكز التي تتطلب تعليما عاليا أو فنيا أو تقنيا. فشبابنا أولى بها من غير المواطنين. وهذا أيضا يحتاج إلى مجهود كبير وتدريب وتأهيل وسن نظم وقوانين تحفظ للمواطن حقوقه وتضمن لصاحب العمل المواظبة وحسن الأداء. وهناك تذمر كبير من جانب الشباب الذين تخرجوا بشهادات علمية وتقنية من الجامعات والمعاهد المحلية والخارجية، أن فرص العمل محدودة رغم وجود الوظائف على أرض الواقع ويشغلها أجانب. نحن نعرف الأسباب. صاحب العمل لا يثق كثيرا في المواطن ولا بقدرته على الانتظام في العمل والمثابرة. وهي عقدة تحتاج إلى معالجة عملية من ذوي الاختصاص. وترك الوضع على ما هو عليه اليوم لا يخدم مصالحنا الحيوية ولا اقتصادنا ولا أمننا الوطني .
الذي فتح باب الاستقدام على مصراعيه هي الطفرات الاقتصادية المتوالية، منذ السبعينيات الميلادية. وكان من الممكن، آنذاك، أن نمزج بين الاستقدام المنظم وبين تأهيل وتشغيل المواطنين جنبا إلى جنب مع العمالة الأجنبية .ولكن ذلك لم يحدث. فتركنا القرار بأيدي المواطنين ورجال الأعمال الذين فضلوا الأجنبي على المواطن، لسهولة التعامل معه وتدني تكلفته. وأملنا ومبتغانا ألا يترك وضع الاستقدام على حاله اليوم. وألا نتغاضى عن وجود الملايين من غير المواطنين الذين ليس لوجودهم ضرورة قصوى، طبقا لروح "الرؤية المباركة، 2030."

1

مدونة الأحكام القضائية وحفظ حقوق المتخاصمين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/715854

سمر الحيسوني

تصدّرت في الآونة الأخيرة أخبار بالصحف المحلية عن متابعة وزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية للمراحل النهائية لمراجعة مدونة الأحكام القضائية قبيل إصدارها، والمتوقع أن يكون خلال الأيام القليلة المقبلة. وستهدف المدونة إلى توثيق أحكام الشريعة الإسلامية والتي نحن في أمّس الحاجة للقيام بذلك، طمعا في ضبط الاجتهادات القضائية والحد من

تفاوت الأحكام الصادرة، سواء في نفس نوع الجرم المرتكب أو موضوع الدعاوى المرفوعة أمام القضاء، مما سيترتب عليه حفظ حقوق المتخاصمين وضمانها من الاختلافات في آراء القضاة حسب وجهة نظر كل قاضٍ للموضوع. كما سينعكس ذلك انعكاساً إيجابياً على مختلف الجوانب الحقوقية، والتي من أهمها ما هو مرتبط بالأحوال الشخصية والأحكام التعزيرية الجنائية، نظرا لكون هذين الجانبين لا يوجد أنظمة مقننة بخصوصهما توضّح المنهج المتّبع أثناء النظر في الدعوى المعروضة أمام القضاء.

كل الأنظار تترقب صدور المدونة والتي ستحتوي كما هو متوقع على ثلاثة آلاف مادة قضائية، مقسّمة على عدّة أقسام، وتُحاكي جميعها في تشريعها مبادئ الفقه الإسلامي. ويكمن السؤال هنا في مدى مساهمة هذه المدونة في تسهيل عمل القضاة، وهل ستكون سبيلاً لتنمية السلك القضائي فعلياً أم أنّها من الممكن أن تتسبب في تعقيد الأمور؟ .. لا يمكننا حقيقةً التحقق من ذلك قبل إصدارها ومشاهدة تطبيقها على أرض الواقع.

أتمنى أن تصدر المدونة في أقرب وقت ممكن، وأن تشتمل في طياتها على كل الأمور والتشريعات التي نحتاجها لتوحيد الأحكام القضائية، فهذه الخطوة تندرج ضمن الخطوات التي ستساهم في تحسين العملية القضائية وتحقيق ما تطمح إليه وزارة العدل، وتسعى جاهدة إلى تلبية الاحتياجات والارتقاء بالمهنة وسماع صدى للأصوات المنادية بهذا التقنين.

اليوم

زواج القاصرات!!

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4173591

انيسة الشريف مكي

هذه القضية ذات بعد اجتماعي وصحي ونفسي واقتصادي، وتداخل أبعادها يزيد من تعقيدها خاصة وأن أصحابها قصّر لم يصلوا لمرحلة اتخاذ القرار إناثًا أو ذكورًا، وفي مقالي هذا أخص القاصرات، هذه الظاهرة بدأت تنتشر في مجتمعنا، شيء مؤسف حقاً وإن كانوا قلة .!!

أما لماذا يؤمل منع انتشار هذه الظاهرة فللأسباب التالية:

أشار المختصون إلى أن عدم اكتمال البنية الجسمانية للقاصر يؤدي إلى أضرار متعددة، وأن جسمها بحاجة لاكتمال أعضائه ليكون قادرًا على الإنجاب.

وبالنسبة للأضرار النفسية، فقد أفاد الكثير من علماء النفس، والأطباء النفسيين، أن حرمانهن العاطفي من حنان الوالدين، وحرمانهن من العيش مرحلة الطفولة يعرضهن لضغوط الارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية، مثل الهستريا والفصام، والاكتئاب، والقلق، واضطرابات الشخصية، وعدم التكيف مع الزوج نتيجة المشاكل الزوجية التي تحدث بينهما بسبب عدم تفهم القاصر لما يعنيه الزواج وتكوين الأسرة، بالإضافة إلى عدم النضج الاجتماعي، والاتزان الشخصي، وكذلك عدم استيعاب القاصر لما هي مقدمة عليه بحكم مستواها العلمي والثقافي الذي وصلت إليه وهي في عمر الطفولة.

هذا الاستيعاب لا يكفي لإتمام الزواج الناجح، ونتيجة لذلك تولد زيجات غير صحية، أما الطلاق العاطفي فأمر وارد.

ولفارق السن دور كبير في الفشل، وإذا بدأتْ عملية الحمل والإنجاب وتربية الأطفال تكون المسكينة قد وصلت لمرحلة كبيرة من الإحباط، والنتيجة المتوقعة خنوع واستسلام، مما يشجع بعض الأزواج لممارسة العنف عليها.

وليست القاصر وحدها من يتضرر بهذا الزواج، فأطفالها أيضا ضحايا لهذا الزواج، فعدم فهم الأم لمعنى الأمومة، وعدم تقديرها لمسئولية الزواج، وعدم قدرتها على رعاية أطفالها يشعرهم بدورهم بالحرمان ويؤدي هذا الشعور لأمراض نفسية تماما كالأمراض النفسية التي تعرضت لها أمهم القاصر«منتج مجتمعي غير معافى»، وتتكرر المأساة نتيجة وجودهم في بيئة اجتماعية غير متجانسة ويتأخر نموهم الذهني نتيجة لذلك. وهذا ما أكده التقرير الذي بعثه معالي وزير الصحة الدكتور حمد المانع لمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الأستاذ تركي السديري وتناولته بعض الصحف المحلية.

كان بناء على استفسار الهيئة عن كيفية إجراء فحوص ما قبل الزواج للأزواج القصر، وأكد التقرير على أن زواج القصر

يكون أحد العوامل الرئيسية التي تساعد في ظهور مشكلات صحية ونفسية مما يؤدي إلى زيادة الأمراض في الأسرة والمجتمع، وبالتالي يشكل عبئا اقتصاديا على النظام الصحي.
ووزارة العدل أيضاً أكدت ذلك حيث تقدمت بمشروع كامل متضمنا مسببات نفسية واجتماعية وصحية حول ضرر زواج الفتيات دون سن 15 عامًا للرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، مطالبة فيه بإصدار فتوى تقنن زواج القاصرات والمشروع بكامل تفصيله عُرض على هيئة كبار العلماء للنظر فيه، مشترطة أن تنقل صلاحيات زواج القاصرات من المأذون للقاضي الشرعي لتتم مناصحة ولي الأمر وعند عدم اقتناعه يعقد القاضي النكاح. وإجراءات أخرى مثل اشتراط موافقة الأب والأم والطفلة كتابيا، وإضافة تاريخ الميلاد لكلا الزوجين، لأن الضرر الذي يلحق بالطفلة أكبر من الفائدة لها .
من وجهة نظري المتواضعة أرى أن موافقة القاصر لا أعتقد أنها إيجابية لعدم استيعابها لما هي مقدمة عليه، وربما تكون قد وافقت بالإجبار لجشع بعض الآباء، والمتاجرة ببناتهم، وأغلبه يحدث في بعض القرى النائية لقلة وعي الوالدين فيها .
كما أعتقد أن القاصرات يتعرضن لمشاكل نفسية أثناء العلاقات الزوجية، حيث تعتبر في هذه الحالة أشبه بالاغتصاب، هتك لبراءة الطفولة.
فمن يحمي القاصرات بعد الله في حالة توقع أضرارا، خاصة زواجهن من مسنين، هل هي مؤسسات الدولة؟ أم الوضع القانوني لدى الأفراد، أم حقوق الإنسان أم المجتمع؟.
نحتاج مع الشكر والتقدير لفتوى شرعية تحدد سن الزواج في حالة وجود ضرر، والمصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام يقول «لا ضرر ولا ضرار.»

الحياة AL HAYAT

دروس عالمية في عمل المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/19330937

عمر العبيدلي

تعمل دول خليجية، وفي مقدمها السعودية، لزيادة مساهمة المرأة في القوة العاملة، وتتميز الاقتصادات المتقدمة كلها بنسب عالية لهذه المساهمة، فالاقتصاد الفاعل يستفيد من كل الموارد المتوافرة، ومنها عمل الإناث، وليس فقط الذكور، الذين كانوا ولا يزالون يحظون بنصيب الأسد في سوق العمل. ولدى رسم سياسات تعزز دور المرأة في الاقتصاد، ينبغي درس ظاهرة مهمة برزت خلال آخر 20 سنة في الولايات المتحدة، واتخاذ إجراءات مسبقة تفادياً للمشكلة ذاتها.
صعدت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاوزت 60 في المئة عام 1980، ثم فاقت 70 في المئة عام 1990. لكن في نهاية عقد التسعينات، بدأت مساهمة الإناث تتراجع ويستمر التراجع إلى اليوم، إذ ساوت النسبة 72 في المئة عام 2014، مقارنة بـ 77 في المئة عام 1999.
وسعى الباحث الاقتصادي الياباني سو كوبوتا إلى تحليل أسباب التراجع، الذي يعارض ما مرت به معظم الدول الثرية الأخرى، التي شهدت ارتفاعاً مستداماً في مساهمة الإناث في القوة العاملة خلال الفترة ذاتها. وفي ورقة علمية بعنوان «تكاليف الاعتناء بالأطفال وجمود مساهمة الإناث في القوة العاملة في الولايات المتحدة»، نسب كوبوتا التراجع التدريجي إلى نمو ملحوظ في تكاليف الروضات والمربيات الخاصات. ففي الغالبية الساحقة من العائلات التي تتميز بأم عاملة، يعمل الأب أيضاً، ما يوجد حاجة إلى جهة خارجية للعناية بالأطفال قبل الالتحاق الكامل بالمدرسة.
وتنقسم الخيارات المتاحة إلى فئتين: خيارات السوق التي تشمل الروضات والمربيات المنزليات، وخيارات غير السوق كالأجداد. وقبل عام 1995، كانت كلفة خيارات السوق مستقرة، وبالتالي أدت سياسات تمكين المرأة إلى ارتفاع في مساهمة الإناث. لكن التكاليف بدأت تتزايد بعد عام 1995، وأصبحت الكلفة الحقيقية عام 2010 أعلى منها في 1990 بنسبة 32 في المئة، ما تسبب في الانكماش المذكور أعلاه في مساهمة الإناث في القوة العاملة الأميركية.
وحلل كوبوتا أسباب ارتفاع تكاليف الاعتناء بالأطفال، واكتشف أثراً معاكساً لسياسات حكومية كانت مصممة لمساعدة العائلات على ترتيب العناية بأطفالهم، ونصت على تقديم دعم مادي لكل عائلة ذات والدَين عاملَيْن. ففي فترة ما قبل الدعم، كانت مراكز الاعتناء بالأطفال الخاصة مكْلِفة لعائلات عديدة، ما دفع نسبة ملحوظة من الأمهات إلى عدم الدخول

إلى سوق العمل في شكل رسمي. لكن ضمن هذه الفئة، كانت بعض الأمهات يعملن كمربيات منزليات في بيوتهن، يعتنين بأطفالهن، فضلاً عن أطفال الجيران، بكلفة كانت تقل عن كلفة خيارات السوق الأخرى في شكل ملحوظ، ما سمح للعديد من أمهات الحي الأخريات بالحصول على وظائف تقليدية.

وقررت الحكومة أن تقدم دعماً مالياً للأمهات اللاتي يرغبن في الاستفادة من وسيلة من وسائل السوق للاعتناء بأطفالهن كي يدخلن في سوق العمل. وكان الأثر المباشر إيجابياً، إذ مكنت تلك الأموال العديد من الأمهات من تدبير ترتيب من ترتيبات السوق مناسب لظروفهن. لكن أثراً سلبياً غير مباشر ما لبث أن برز إذ حفّز الدعم العديد من الأمهات اللاتي عملن كمربيات منزليات لأبنائهن وأبناء الجيران على البحث عن وظائف تقليدية، ومغادرة هذا المجال الذي كان له دور كبير غير رسمي في مساهمة الإناث في سوق العمل، كونه خياراً ذا كلفة محدودة مقارنة بكلفة خيارات السوق الأخرى. وأدت هذه المغادرة إلى تراجع في قدرة القطاع الخاص على تلبية احتياجات الأمهات العاملات في ما يخص الاعتناء بالأطفال، وإلى تزايد الطلب حينما بدأت المربيات المنزليات السابقات بالبحث عن عمل. ولذلك ارتفعت كلفة الاعتناء وتضرر الاقتصاد.

في دول مجلس التعاون الخليجي، لا شك في أن أحد أهم الحواجز أمام دخول الوالدين في سوق العمل هو الاعتبارات المتعلقة بالاعتناء بالأطفال. ويلجأ العديد من العائلات إلى الأيدي العاملة الأجنبية المنزلية، لكن هذا الحل لا يناسب الجميع، لأن العاملات المنزليات لا يملكن مؤهلات مهنية في التربية، على عكس الروضات، لكن الروضات المحترفة مكلفة.

وهكذا يجب على الحكومات النظر في إقرار سياسات جديدة قد تعزز خيارات العناية المتاحة للإناث، وتقلل كلفتها، ربما عبر دعم ذكي. ولأجل تجنّب الثغرات التي ظهرت في الحالة الأميركية، ينبغي رسم هذه السياسات بناءً على تشاورات تشمل كل أصحاب المصلحة، ومنهم المربيات المنزليات والجدات. وينبغي وجود متابعة حكومية لسهولة الحصول على عناية للأطفال وكلفتها في شكل مفصل، حتى مع خفض الدعم للكلفة في شكل مباشر، وكذلك يجب وضْعُ خطة مرنة ومراجعتها في شكل فوري حينما تبرز معوقات جديدة غير متوقعة.

مدير برنامج الدراسات الدولية في مركز «دراسات» - المنامة

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

مواجهة الإرهاب مهمة المجتمع الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/03

كلمة الاقتصادية

قضى عام 2016 آخر أنفاسه ليبدأ عام جديد أشرق صباحه بخبر تفجير إرهابي في إسطنبول ليقضي ما يقرب من 40 شخصا حتفهم ضحايا لإرهابي حمل سلاحه ليقتل كل من أمامه. ويعيدنا هذا إلى تأمل مجريات الأحداث في العام الفائت فمن تفجير بروكسل إلى تفجير ميامي، مرورا بحوادث الدهس بالشاحنات من نيس في فرنسا إلى برلين في ألمانيا، إلى قتل السفير الروسي في تركيا ليكون العام الفائت بحق عام مواجهة وتحد مع الإرهاب ومنظماته وأفكاره ومنظريه .

إن الظروف بالغة التعقيد التي تمر بها المنطقة تشكل خطرا على جميع دولها؛ بل العالم وهناك أزمات ترتبت على تلك المستجدات ويتطلب العمل الجماعي مواجهتها بروح المسؤولية والعزم، وتكثيف الجهود لترسيخ دعائم الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج، والنماء والازدهار لدوله وشعوبه، وهذا ما تؤكده كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، حيث إن تضافر الجهود الخليجية والدولية سيضع حدا لما تمر به المنطقة من أخطار قد تمس الجميع دون استثناء ــ لا سمح الله .

وقد لمست دول العالم أهمية التعاون في مواجهة الإرهاب ومن يحرض عليه، وجاء تشكيل الحلف العسكري الإسلامي بقيادة المملكة لمواجهة الإرهاب بكل تنظيماته وتشكيلاته ومسمياته التي تتزايد كل يوم في دول مجاورة لمجلس التعاون الخليجي ليكون خط دفاع موحدا تجاه منظمات الإرهاب التي أصبحت أكثر خطرا وضررا على الأمن القومي والاستقرار في المنطقة العربية والشرق الأوسط على وجه الخصوص .

تأتي أهمية انضمام عُمان إلى الحلف العسكري لتصبح الدولة الـ 41 في هذه المنظومة القوية والمتينة بقوتها وتحالفها، حيث تلقى الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد وزير الدفاع رسالة خطية من الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع في عُمان يعرب فيها عن انضمام السلطنة إلى الحلف العسكري لمواجهة الإرهاب وتنظيماته من أجل غد آمن لدول الخليج وسكانها والمقيمين فيها .

وهذه المشاركة ستكون لبنة قوية في التحالف الذي تقوده المملكة ضد الإرهاب ومنظماته وأفكاره ومنظريه ولكن الأولوية هي للجهد العسكري، حيث تفاقم خطر الإرهاب وتعددت منظماته وتزايد العاملون تحت راية ميليشياته المسلحة، ما فرض بناء حلف عسكري واحد بقيادة المملكة وتعاون باقي الدول الأعضاء في هذا الحلف الذي يعتبر الآن خط الدفاع الأول في المنطقة العربية والشرق الأوسط على وجه الخصوص. ولذلك جاء قرار انضمام عُمان لهذا التحالف إيجابيا خاصة في هذا الوقت الذي تقف فيه جميع الدول ضد المنظمات الإرهابية ومخططاتها التخريبية التي تؤدي إلى عدم استقرار المنطقة.

هويتها!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/716161

عائشة عباس نتو

ما أن يحلَّ موعد جلسة مجلس الشورى، حتَّى أتابعَ تحديث قرارات أبناء الزوجة السعوديَّة المتزوِّجة من غير السعوديّ.. أتفحَّصُ قرارات الدورة الجديدة لمجلس الشورى، التي نعقد الآمال لنسائنا المواطنات.

جميل أن تقبض على فصل الحب، وتعيش الآمال القادمة.. التقيتُ الأسبوع الماضي بمعلِّمتي التي حصلت على علامة B في مادة اللغة العربيَّة في الجامعة، ولا أزال أتتلمذ يوميًّا من هذه اللغة.

لم يشوِّه العمل جمال معلِّمتي، تحدَّثنا من جديد عن برنامج «مشروع التمكين اللغويّ لذوي الإعاقة السمعيَّة»، وعن تمكين فاقدي السمع من اللغة العربيَّة، وجعل اللغة مطلبًا أساسيًّا لعمليَّة الالتحاق بالوظائف الحكوميَّة والخاصَّة.

تأمَّلتُ تفاصيل السنوات لمعلِّمتي، وأنا أتحدَّثُ معها، كانت تغطيها ببودرة قمحيَّة، وكحل في العين، ولبرهة من الزمن بحلقتُ في أرض قاعة الاجتماعات، وصوت ضجيج طالبات الجامعة يبعثر هدوء اللقاء.

ابتسمت للبسكويت الورديِّ المقدَّم للضيافة بسعادة وحبور.. سألتُها: لماذا كل هذا اللون الورديّ لصبغ البسكويت؟ ضحكت هامسة، وأجابتني بصوت مبحوح: لقد أصبح الحبُّ لونه ورديّ.

أربكتني إجابتها.. باغتها بسؤال: هل حصلتم على البطاقة الوطنيَّة؟ أجابت معلِّمتي: تحتاج إلى مجلدات أكتبها!.

حلمتُ وأنا في عودتي لمكتبي أن تتغيَّر بعض القرارات السابقة لتمكين الأمِّ السعوديَّة أن تعيش وأبناؤها حولها دون ذعرٍ أو خوفٍ.. لم تعد تحتاج معلِّمتي من هذه الحياة أكثر من أن أبناءها يحصلون على الهويَّة الوطنيَّة.

مع أوَّل مقالة في يناير 2017 أتطلَّع لصوت المرأة في مجلس الشورى لتتمكَّن من المطالبة بحقوق المرأة المتزوِّجة من غير السعوديِّ.

كان ينتظرني خطاب في بريدي الإلكتروني، مغلَّف بلون حبات التوت، فتحتُ البريد لأجد بداخله برنامج مشروع التمكين اللغويِّ لذوي الإعاقة السمعيَّة معدل من معلِّمتي، وعبارة مكتوبة منها «هكذا هي عائشة نتو».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إنقاذ السعودة .. مسؤولية وزارة العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/04/article_1115271.html

عبدالله بن عبدالرحمن الربدي

احتلت قضية السعودة خلال السنوات العشر الماضية أبرز النقاشات الاقتصادية وكانت واحدة من أهم مشاكل وهموم وزارة العمل والقطاع الخاص على حد سواء، وتم وضع برامج وحلول متعددة وفرض قوانين أخذت كثيرا من الجدل خلال السنوات الفائتة وما زالت. إن السعودة بفرضها كحل رئيس لمشكلة البطالة تصبح قضية خطيرة وحساسة لأن معالجة البطالة تعتبر مقياسا رئيسا لنجاح أي اقتصاد، ولذلك يتم نشر بيانات معدل البطالة بشكل شهري في الدول المتقدمة وعلى أثرها يقاس مدى نجاح هذه الحكومات في إنعاش الاقتصاد، لقد تم لدينا تشخيص مشكلة السعودة بعدة أسباب منها على سبيل المثال وليس الحصر، انخفاض تكلفة الأجنبي مقابل تكلفة السعودي، ممانعة بعض رجال الأعمال "وذلك لعدة أسباب"، عزوف السعوديين عن العمل بالقطاع الخاص، خصوصا في بعض المهن والقطاعات، ضعف إنتاجية (بعض) الموظفين السعوديين وعدم وجود التخصصات المناسبة مع القطاع الخاص وغيرها الكثير .

لكن هنالك وجها آخر للمشكلة ويعانيه أصحاب الأعمال والشركات مع (بعض (الموظفين السعوديين، ولقد مررت بهذه المشكلة شخصيا سواء كمدير للشركات أو أعمال خاصة، وهي عدم جدية الموظف وسرعة تخليه عن الوظيفة، ناهيك عن الإنتاجية وهو موضوع مقلق ومزعج إلى حد كبير "وليس من يده في الماء كمن يده في النار"، يجب عدم إلقاء اللوم كليا على القطاع الخاص "مع العلم أنه يتحمل جزءا منها" في مسألة السعودة، بل يجب النظر إلى المشكلة من جميع أوجهها، ومنها أن بعض باحثي العمل في القطاع الخاص شوهوا صورة البقية، وزيادة على ذلك، سببوا مشاكل لأصحاب العمل الذين يخسرون الوقت والمال في عملية البحث المتعبة والمتكررة عن سعوديين لملء هذه الوظائف .

إنني أعرف أصحاب أعمال لديهم الحس الوطني وحب مساعدة الشباب وتوظيفهم لكن واجهوا هذه العقبة وعانوا كثيرا مع عينة من شباب مع الأسف لا يملك الطموح اللازم ولا الرؤية المستقبلية بل كل ما يريده وظيفة يعاملها بالمرحلة المؤقتة حتى يحصل على وظيفة حكومية أقل بكثير من مرتبه في القطاع الخاص، ولذلك نجد أن كثيرا من الشباب يتوظف في شركة ثم يغادرها بعد ثلاثة أشهر أو في بعض الأحيان بعد أن يتسلم راتب أول شهر !

مع الأسف هذه العينة من الباحثين عن عمل شوهت إلى حد ما صورة البقية الجادة التي لديها رغبة في الالتزام والإنتاجية، وسببت المشاكل للشركات بعدما كانت مستقرة بوضع العامل الأجنبي، مع العلم أنه يتم تقديم رواتب عالية وليست منخفضة لهم ومع ذلك لا يستقر فيها الشاب، وفي نظري أن هناك أكثر من سبب لهذه المشكلة منها وجود خيار أكثر أمانا وظيفيا وهو القطاع الحكومي (وهذا عندما كانت الوظائف الحكومية تطرح بكثرة خلال السنوات العشر الماضية) وهو ما يدعو كثيرا من الشباب إلى وضع الوظيفة الحكومية الخيار رقم واحد رغم وجود فارق في الراتب بين الوظيفتين، السبب الثاني يتعلق بطبيعة وظائف القطاع الخاص التي تتطلب عملا وجهدا أكبر بكثير من (أغلب) الوظائف الحكومية وعدد ساعات أطول وهو ما يزيد إغراء الوظائف الحكومية، هذه الأسباب هي في الأغلب ما تدعو الشاب إلى التخلي وبسرعة عن وظيفته في القطاع الخاص عند توافر وظيفة حكومية .

نحن نعلم أن مع برنامج التحول الوطني و"رؤية المملكة 2030" لن تكون الحكومة عبر أجهزتها هي الموظف للشباب، بل هي مطلوب منها تخفيض عدد الوظائف بحلول عام 2020 بنسبة 20 في المائة، ومعنى ذلك أن الدولة لن تفتح باب الوظائف كما كان سابقا بل سيتوقف إلا للوظائف الحساسة والمهمة، وسيكون القطاع الخاص هو المصدر رقم واحد لتوفير الوظائف، لكن كي نساعد القطاع الخاص في مهمته وسعودة قطاعاته يجب الاهتمام بقضية معاناة الشركات وأصحاب الأعمال مع (بعض) السعوديين الذين قد يدمرون ويتسببون في أضرار لهذه الشركات عبر عدم انتظامهم .

وكأحد الحلول أقترح أن تقوم وزارة العمل بوضع نظام تقييم باحتساب)نقاط) لكل موظف في القطاع الخاص يتم فيه تقييم الموظف من قبل الشركة التي يعمل فيها، يأخذ في عين الاعتبار انضباطية الموظف وإنتاجيته وسلوكه مع زملائه وأمانته وغيرها من المعايير الرئيسة والمهمة، على أن يربط التقييم بنظام تشرف عليه وتضع لوائحه وتضمن عدالته وزارة العمل، ويتم رفع التقييم مع نهاية التعاقد مع الموظف، ويصبح كنظام معلومات عن كل الموظفين في القطاع الخاص، وللموظف في حال عدم رضاه عن أي تقييم (أو لوجود شبهة إجراءات كيدية من قبل مديريه السابقين) التظلم لدى هيئات تسوية الخلافات العمالية، في هذه الحالة سيكون بمقدور أي جهة ترغب في التوظيف أن تطلع على نظام المعلومات لدى وزارة العمل ومن خلاله سيسهل عليها اتخاذ القرار واختيار الموظف الجاد والمناسب، ويسهل التفريق بين الموظفين ذوي السجلات الممتازة وغيرهم في أحقية التوظيف عند المفاضلة بين المتقدمين من دون إخلال بحق أحد منهم، وتهدف في النهاية إلى زيادة الجدية لدى طالبي العمل والاهتمام بسجلاتهم عن طريق الإنتاجية والانضباط .
من جانب آخر، تجب مساواة القطاع العام مع القطاع الخاص في مسألة الأمان الوظيفي التي قتلت الإنتاجية والإبداع لدى كثير من الموظفين وحولتهم إلى رقم في البطالة المقنعة. وفي الختام أكرر أن ما ذكرته من أسباب لا يغطي مشاكل السعودة، وما ذكرته من عينة من الباحثين عن عمل لا يعمم على الشباب الراغبين في العمل بل هنالك شباب وشابات كثيرون افتخرت بالعمل معهم وكانوا وجها مشرقا لمستقبل شبابنا وأملا في نهضة بلدنا، ولأجلهم كتبت هذه المقالة حتى لا يتم تشويههم من قبل القلة التي يجب أن تتم معالجتهم وتحفيزهم نحو العمل الجاد ونحو الإنتاجية والانضباط.

الأسلحة واتساع العنف في التعليم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1518903

مها الشهري

حمل الأسلحة البيضاء والنارية واستخدامها في بيئات التعليم تعتبر من المؤشرات الخطيرة التي تتطلب التدخل والعلاج السريع والمباشر، فهي تبرز ظاهرة العنف وتفسر مدى اتساعها بين طلاب المتوسطة والثانوية وكذلك طلاب الجامعات والتي أخذت تتكرر أحداثها على فترات متقاربة.
العنف لا يولد إلا من العنف، حيث إنه يستخدم كوسيلة دفاعية أو يكون ناتجا عن الميل للعدوانية، غير أنه يأخذ عدة أشكال؛ منها ما يوجه من قبل المعلمين نحو الطلبة أو العكس، ومنها ما يكون بين الطلبة فيما بينهم، ومنها ما يكون ناتجا في أصله عن عنف التنشئة والمؤثرات الداخلية (كالأسرة) أو المؤثرات الأخرى الموجودة في البيئة ومحيط الفرد، والواقع أن العنف قد يكون فكرة مكتسبة من مواد إعلامية متضمنة لأفعال ومظاهر عنيفة وتكون في متناول الجميع دون رقابة، كذلك قد تؤخذ من الألعاب الإلكترونية التي يقضي عليها الكثير من الشباب والأطفال أوقاتهم الطويلة في التفاعل معها والتأثر بها، وقد تترجم هذه الفكرة لاحقا وتظهر على السلوك بشكل أو بآخر.
يتضح مما سبق أن ظاهرة العنف ومدى انتشارها يقاس على مدى تزايد المشكلات النفسية والاجتماعية والعلاقات العكسية التي بينها والتي تتغذى منها هذه الظاهرة وقد تتطور إلى حالة من العنف الجنائي إذا استمرت المؤثرات أو تأزمت الحالة، مما يشكل خطرا كبيرا على المجتمع الذي تتنامى فيه دون معالجة.
قد يرى بعض المعلمين أن مكانته كمعلم اختلفت عن مكانة المعلم الذي تعلم عنده أيام طفولته، وقد يظهر الجيل الحالي والأجيال المقبلة بشكل يوصف بقلة تقديم الاحترام نسبة إلى سابقيهم، ففقدان هذه المكانة قد يرافقها أسلوب من العنف يجعل المعلم والمعلم الجامعي يظن أنها تعوضه الشعور بالنقص كمحاولة منه لإثبات وجوده، إضافة إلى أن السلطة المطلقة التي تمنح للمعلم الجامعي وتجعل منهجية التعليم خاضعة لمزاجيته أو تابعة لأخلاقياته والتي قد يقع العديد من الطلبة ضحية لها هي إحدى وأهم المسببات في تزايد العنف بالبيئات الجامعية التي تجعل الطالب يبحث عن وسيلة للانتقام من معلمه كما حدث في جامعة الطائف، ولو أن سلوك الطالب في هذه الحالة ليس مبررا إلا أن معالجة أسبابه من الأمور التي يجب العمل عليها للحد من نتائجها الكارثية.

كلما كان محيط الفرد أكثر إنماء واحتواء له قلت ظاهرة العنف في شكله اللفظي أو السلوكي وبشكل كبير، سواء في الأسرة أو المدرسة أو الجامعة، وهذا يتطلب عملا مجتمعيا متكاملا يكفل للفرد تنشئة سليمة تحارب كافة أشكال العنف وظواهره.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مكافحة الفساد مهمة مستمرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
https://www.aleqt.com/2017/01/05/article_1115511.html

أحمد العمري

الخبر الذي تضمن كف يد أحد كتاب العدل ومعه عدد من الموظفين تلاعبوا في بيانات صك أرض بقيمة 400 مليون ريال، يجب ألا يكون خوفا من صحة بيانات الصكوك، بل يجب أن يكون عامل ثقة بدقة إجراءات كشف مثل هذا التلاعب ومعاقبة من تسول له نفسه القيام بمثل هذه الجريمة التي تحدث حالة شك في صحة ما يصدر عن كتابات العدل من مستندات ووثائق، بل يجب أن يكون تحفيزا لكل متضرر أو من لديه معلومات صحيحة عن تلاعب في بيانات الصكوك أو الضبوط أو نحو ذلك من الأوراق الرسمية .

لقد استطاعت وزارة العدل أن تفعل التقنية في كثير من الأعمال الإدارية، ولكن يبدو أن هناك حاجة إلى وجود سجلات إلكترونية تتم مراقبتها مركزيا لمنع أي تلاعب في بيانات الصكوك، والضبوط لتكون تلك السجلات الإلكترونية هي الأصل الذي تتم المطابقة معه دائما والرجوع إليه للتأكد من سلامة الإجراءات في كتابات العدل بتطبيق الرقابة الإلكترونية وهو مشروع قطع شوطا لكنه لم ينته حتى الآن .

إن الصعوبات كبيرة والمهمة ضخمة، ونحن أمام تصحيح وتطوير لأوضاع قديمة ومتراكمة، ولأنه حان الوقت للانتهاء من تنفيذ خطة شاملة لتطوير القضاء والأجهزة العدلية بصورة عامة، فإن الاعتراف بضخامة المشروع شرط لنجاحه، فهناك إعدادات للمباني وللأدوات المكتبية وتنظيم الارتباط الإداري وتعيين الأكفاء في مواقعهم، وبلا شك هناك حاجة إلى تعيينات جديدة في أكثر من مستوى في الكادر القضائي وكذلك الإداري، ولا بد من تهيئة العنصر البشري للعمل، فهو الأساس في أي برنامج أو مشروع، بل هناك مواصفات واشتراطات ضرورية يجب تحققها ثم تطويرها كي نصل إلى إعادة تهيئة السلطة القضائية بشكل حديث ومتوافق مع طموح ولاة الأمر .

إن مواجهة حالات الفساد الوظيفي تتطلب موقفا حاسما وحازما، فالوظيفة الحكومية جزء رئيس في البناء الاقتصادي للوطن، لذا تجب حماية نزاهة الوظيفة من العبث والتكسب غير المشروع، لأن هذه الحماية وسيلة لصيانة دور الوظيفة في تحقيق أهداف كل وزارة وهيئة ومرفق حكومي، وعلى الأخص تلك المرافق الخدمية التي تتعامل مع المواطنين والمقيمين في كل ما يقدمه الجهاز الحكومي من خدمات، حيث تظهر أهمية تنفيذ الأنظمة والتعليمات من أجل سلامة سير الجهاز الحكومي الذي يمثله موظفوه دائما في علاقاتهم مع الجمهور .

الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد يتم تنفيذها على أرض الواقع، ولا تتوقف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن الحديث المباشر مع المجتمع عن أعمالها وإنجازاتها والمعوقات التي تواجهها، وهو حديث يتسم بالصراحة. ولعل معاناة هذه الهيئة الوليدة أنها تتحمل وحدها مكافحة الفساد وكأنها الوحيدة المسؤولة عن ذلك، وهذا التصور غير صحيح من الناحيتين الإدارية والقانونية، فالفساد يعني جريمة ذات صفة إدارية في الغالب أو محلها الوظيفة العامة أو يقوم بها موظف عام، وهي دائما تتضمن مخالفة للقانون، وعلى الأخص القانون الجنائي الذي يجرم التربح غير المشروع، حيث تكمن معظم قضايا الفساد، فلن يخالف الموظف العام القانون لمجرد إرضاء شخص، بل بقصد تحقيق مصلحة مادية، وهي في جميع الحالات غير مشروعة.

سجين الأمس - نزيل اليوم!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4174044

صالح الغامدي

السجن والسجين لهما وقع سلبي مهما تغيرت المسميات، فكلمة سجن فيها ألم بينما إصلاحية تبعث في النفس روح الامل ولكي يكون للتغيير أثر لابد من تغيير المفهوم لدى أفراد المجتمع وليس فقط المسميات، لان ثقافة المجتمع سلبية في هذا الجانب

و للقضاء على هذه النظرة السلبية، يجب رفع ثقافة المجتمع من جانب، وتعاون الجهات المعنية من جانب اخر في الرقي في التعامل مع نزلاء الاصلاحيات، علينا ان نبدل نظرتنا بان كل من دخل الاصلاحية دخل الى مكان لتهذيبه لا لتعذيبه أو التشهير به ولن تبقى (وصمة) العار تلاحقه طول العمر بعد طلوعه! مؤلم جدا ان نسمع من بعض السجناء ممن يتمنى لو يعود إلى سجنه لكي يرتاح من نظرات الاحتقار وهمزات ولمزات المجتمع من حوله، هؤلاء السجناء يشعرون انهم ما زالوا داخل الاسوار ومحاطين بسياج العار وخرسانة الاهانات وسجن المجتمع ونظراته أكثر ألما من السجن وبواباته.

ما شاهدناه في ملتقى أسبوع النزيل الخليجي بالشراكة مع المديرية العامة للسجون، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية من ابداعات النزلاء سواء كانت أعمال مجسمات خشبية أو صورا أو حياكة وخلافه خير دليل على ان لديهم مهارات عندما توفرت لهم البيئة الصحية للعمل والابداع، فهم ببساطة لم يولدوا مجرمين ولا مروجين أو نشالين الخ، ولكن هناك بيئات سلبية جعلت منهم ارضا خصبة لان يكونوا كذلك .

بحمد الله أصبح مكان السجون عبارة عن معامل (استصلاح) ان صح التعبير، فهناك العديد من الجمعيات التي تعمل بجد واحترافية بالتعاون مع ادارات السجون للمساهمة في دعم النزلاء وذويهم كلجنة تراحم وغيرها من الجمعيات، ولا أستطيع ان انهي المقال دون ذكر وشكر كل من شارك في ملتقى النزيل الخليجي وسوف احاول جاهدا ذكر الجميع، فمن سقط اسمه في المقال، لن يسقط عند الله وهذا هو الأهم !! الشكر ممتد لكل من جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل، جمعية تعافي، جمعية بصيرة وإدارة الجمارك وادارة التعليم ووزارة الصحة، وادارة السجون، الجمارك، الكليات التقنية، مستشفى قوى الأمن، واكرر اسفي لمن سقط اسمهم في مقالي لكن ما قدموه لن يضيع ولن يسقط عند الله.

لقد احسنت وزارة الداخلية والمديرية العامة للسجون ممثلة في إدارة سجون جدة وإدارة إصلاحيتي جدة وبريمان وإدارة العلاقات العامة والإعلام صنعا على إتاحة الفرصة لعدد من الاعلاميين للاطلاع عن قرب على احوال السجناء وكيفية المعاملة معهم من نظافة مسكن ومأكل ومشرب الخ... وبحكم علاقتي ببعض من زار السجن من الاعلاميين، كانت لهم الحرية المطلقة لمشاركة متابعيهم من خلال ما تم نقله عن طريق السناب لذا كنت كما كان غيري على اطلاع تام على كل ما تم تغطيته في تلك الزيارة، وهذه من حسنات العولمة والانفتاح ولم يعد يتناسب مع هذه المرحلة ما كان يتناسب مع الحقبة الماضية، حيث كانت عبارة (ممنوع التصوير) مقبولة!

فتح السجون للإعلاميين لزيارة بعض العنابر جميل، ولكن ترك الاعلاميين يختاروا العنابر بأنفسهم مستقبل أجمل، الاهتمام بالنزلاء جميل، ولكن الاهتمام بهم ودراسة أوضاعهم قبل ان يصبحوا نزلاء أجمل، الاهتمام بكل من يغادر السجن بدعم مالي جميل ولكن توفير الفرص الوظيفية لهم أجمل، واخيرا احترامهم وتقديرهم وعدم تذكيرهم بما مضى هو -الأجمل...-

المشاركون يؤكدون على المواجهة الفكرية للإرهاب ويشيدون بمركز محمد بن نايف للمناصحة ومركز محاربة التطرف الفكري بالتحالف الإسلامي

مؤتمر القانون بالشرق الأوسط يؤكد على شمولية محاربة الإرهاب وتوحيد الجهود لمكافحته والقضاء على مصادر تمويله

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1559474

مراكش-تغطية: محمد الغنيم

تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس نصره الله، احتضنت مدينة مراكش أيام ٢٧ و٢٨ و٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ أعمال المؤتمر الثالث للقانون بالشرق الأوسط، المنظم من قبل مركز القانون السعودي للتدريب بشراكة علمية لوزارة العدل والحريات بالمملكة المغربية وتعاون مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب ومشاركة أكاديمية من كلية القانون بجامعة السوربون وغرفة التجارة الدولية ICC واتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي للمحامين بفرنسا.UIA

التوصيات تنوه برؤية المملكة 2030 في شقيها القضائي والاستثماري.. وتدعو لتسوية المنازعات بالتحكيم والوسائل البديلة

وتميزت أعمال المؤتمر بتنظيم جلسة خاصة بموضوع الصحراء المغربية حسب منظور القانون الدولي، كما تم تقديم عدة عروض تلتها مناقشات، وورش عمل شملت المحاور التالية:

- التعليم والتأهيل والتدريب القضائي والقانوني.
- التقنية وأثرها في تطوير العمل القضائي.
- حماية المحامين وحصانتهم أمام القضاء ودورهم في المسؤولية الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان.
- البعد الدولي لقضايا الإرهاب.
- التحكيم والوسائل البديلة لحل المنازعات.
- تنفيذ أحكام المحكمين والقضاء.
- حماية الاستثمارات الأجنبية.
- التحكيم وفض منازعات عقود الطاقة بالشرق الأوسط.
- القانون والقضاء الرياضي.
- دور القضاء في مكافحة الفساد.
- استقلال السلطة القضائية.

بعد المناقشات أوصى المشاركون في المؤتمر بما يلي:

- التأكيد على أهمية مكافحة الإرهاب الفكري وعدم قصر جهود مكافحته على البعد الأمني بل يجب ان تتم مكافحته على الصعيد التشريعي والاجتماعي والتعليم والاصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية والتعامل الإعلامي الذي يعد أخطر عناصر الإرهاب ودعمه وانتشاره، وبهذا الخصوص تم التعريف بتجربة مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية بالمملكة العربية السعودية ومركز محاربة التطرف الفكري بالتحالف الإسلامي.

- اعتبار الإرهاب ظاهرة شمولية غير مرتبطة بموقع جغرافي أو مرجع عقائدي، ومن ثم ضرورة اتخاذ إجراءات مشتركة إقليمياً ودولياً من أجل سن قوانين موحدة في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء على مصادر تمويله.
- تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية والمعاهد والمراكز المتخصصة لتبادل الخبرات في مختلف مجالات التدريب والتأهيل القضائي.

الإشادة بمبادرة «تكامل للمعونة القضائية» بمركز القانون السعودي.. والتأكيد على حصانة المحامين

- الاستفادة من التجارب العربية الناجحة في مجال التطوير والتحديث التقني في المجالات القضائية.
- التأكيد على أهمية تسوية المنازعات عن طريق التحكيم والوسائل البديلة لحل المنازعات مع ضرورة اجراء مراجعات جذرية على التشريعات لتمكين مراكز التحكيم والوساطة والصلح من القيام بمهامها المساعدة للقضاء التجاري لدفع التنمية والاستثمارات.
- التأكيد على ضرورة احترام مبادئ حماية المحامي وحصانته التي يجب أن تشمل كل ما يتعلق بممارسة المحامي لأعماله وليس فقط أمام القضاء ليتمكن من أداء رسالته السامية في حقوق الإنسان والدفاع عنها بكل حرية وضرورة قيام نقابات المحامين بدورها في دعم وتطوير وحماية المحامين، مع الاهتمام بالشأن الاجتماعي لرفع الثقافة الحقوقية للمجتمعات العربية وتقديم المعونة القضائية. وبهذا الخصوص تم التعريف بتجربة مبادرة «تكامل للمعونة القضائية «التي يقدمها مركز القانون السعودي للتدريب بالمملكة العربية السعودية؟
- التأكيد على أهمية تسريع تنفيذ أحكام المحاكم الوطنية والدولية والتحكيم كأداة لتنمية وجذب وتوطين الاستثمارات، وكذا أهمية التطوير الدائم والمستمر لقوانين حماية وجذب الاستثمارات الأجنبية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لحاجتها الكبيرة للأموال والخبرات والمعارف الدولية لدعم الاقتصادات وتطويرها، وتشجيع اندماجها في الاقتصاد العالمي، وبهذا الخصوص تم التعريف بتجربة المملكة العربية السعودية بخصوص رؤية ٢٠٣٠ في شقها القضائي والاستثماري.
- التأكيد على ضرورة الاهتمام بالتأهيل النوعي للمحامين والمحكمي لدعم مكاتب المحاماة لتقوم بأدوارها في حماية الاستثمارات الوطنية خاصة في المجالات التي تتمتع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالميزة التنافسية في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات ومشاريع الطاقة والغذاء والصحة والسياحة والتطوير العقاري ليساهم القانون والمحامون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وثمن المؤتمرون شكرهم لمركز القانون السعودي للتدريب على دعوته وتنظيمه للمؤتمر، ولوزارة العدل والحريات بالمملكة المغربية الشريك العلمي على الجهود التي بذلوها من أجل انجاح الدورة الثالثة للمؤتمر، مثمنين قرار اعتماد المغرب كمقر دائم لعقد الدورات القادمة لمؤتمر القانون بالشرق الأوسط وشمال افريقيا.

هذا وكانت جلسات المؤتمر قد استمرت ثلاثة أيام وحظيت بمشاركة واسعة لعدد من القيادات العدلية والقانونية والحقوقية والأمنية بالشرق الأوسط والعالم، وتناولت الجلسات العديد من القضايا المهمة منها، وفي كلمته في افتتاح الموتمر اكد الدكتور ماجد قاروب رئيس مركز القانون السعودي للتدريب ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر على الاهمية التي يمثلها المؤتمر الذي تشارك فيه قيادات عدلية ونخب القانون في العالم منوها في كلمته بالرعاية السامية لملك المملكة المغربية والتي تؤكد دعم جلالته لارساء العدالة والقانون.

ولفت د. قاروب الى الانطلاقة الاقليمية والدولية للمؤتمر من خلال الدورتين السابقتين التي احتضنتهما دبي، وعبر الدورة الثالثه ليكون المؤتمر اكبر وأهم تجمع حقوقي وقانوني عربي بالشرق الاوسط على المستوى الدولي ومنطلق للرسائل العربية والاسلامية الحقوقية للعالم عن القانون والقضاء والحقوق العربية على صعيد التطوير الحقوقي ومكافحة الارهاب ودور المنظمات الاقليمية والدولية في حفظ الامن والسلم والحقوق العربية، وليتعرف الجميع على مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء في المملكة، ورؤية المملكة 2030 خاصة فيما يتعلق منها بالشأن القضائي والعدلي، مؤكدا ان رؤية 2030اصبحت طموح وتطلعات الشعب السعودي وجميع مؤسسات الدولة وسلطاتها ويتشارك الجميع في تحقيقها تحت قيادة ملك الحزم والامن والامان خادم الحرمين حفظه الله .

تعميم ٠ مبادرة عربية" لتنسيق الجهود الإغاثية للاجئين والنازحين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1560130

دبي - «الرياض «
ثمن المشاركون في لقاء اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الطارئ والمنعقد في تونس مع مطلع العام الميلادي 2017، دور الأمانة العامة للمنظمة في الاستجابة السريعة لمناقشة الأوضاع الإنسانية المتردية والمستجدة، في الوقت الذي أكدت في الأمانة دعوتها لتعميم مبادرتها الميدانية الفاعلة التي طرحتها في «الملتقى التنسيقي الأول للجهود الإغاثية والأعمال الإنسانية للاجئين السوريين» الذي انعقد عقب موجة اللجوء الكبيرة للأشقاء في «غازي عنتاب» التركية بحضور جمعيات الهلال الأحمر «التركي والقطري والكويتي» وعدد من منظمات العمل الإنساني العاملة، وتمثلت المبادرة في «منصة إلكترونية إغاثية تجمع الجمعيات الوطنية والمنظمات الإنسانية العاملة حاليا لخدمة اللاجئين السوريين في تركيا بهدف تنسيق العمليات الإغاثية ميدانيا وبخاصة عمليات إيواء اللاجئين السوريين في تركيا»، مؤكدة على تعميم هذه المبادرة على باقي مناطق النزاع الأخرى لما لها من دور فاعل في عملية التنسيق الإغاثي.
وقد ناقشت اللجنة التنفيذية التي يرأسها الدكتور محمد الحديد رئيس الهلال الأحمر الأردني، بحضور الأمين العام للمنظمة الدكتور صالح السحيباني العديد من المواضيع الإنسانية والأوضاع المؤلمة التي ألقت بظلالها على المشهد الإنساني المؤلم في عدد من الدول العربية مثل الأوضاع الإنسانية في سورية وقضايا اللاجئين والمهجرين، وكذلك الوضع الإنساني في الموصل وليبيا واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة وقضايا اللاجئين والنازحين داخليا في الوطن العربي أو بالدول المجاورة.
وثمن المجتمعون الدور الإغاثي «الخليجي» الذي ساهم في تنظيم عدة حملات لنصرة الأشقاء في سورية ومن ذلك حملة خادم الحرمين الشريفين لنصرة الأشقاء السوريين، وحملة قطر، وحملة الكويت، كما نوهوا باجتماع جمعيات الهلال الأحمر الخليجية وبما قدموه من مساعدات لا محدودة للاجئين السوريين، منوهين كذلك بجهود الدول الأشقاء التي تستضيف اللاجئين السوريين على أراضيها كالأردن والعراق ولبنان والسودان ومصر ودول الخليج العربي.
ودعت توصيات اللقاء إلى ضرورة تمكين كافة الهيئات والجمعيات الإنسانية العاملة في الميدان والسماح لهم ودون أي قيود لتقديم المساعدات وكافة أشكال الدعم الإنساني للاجئين والنازحين وتبني مشروعات إنسانية مشتركة لصالح المجتمعات المتضررة في أماكن تواجدها وفقا للقوانين الدولية الإنسانية .
وفي ذات السياق، دعت المنظمة العربية للصليب الأحمر والهلال الأحمر جميع المؤسسات الدولية الفاعلة وعلى رأسها مجلس الأمن إلى القيام بكافة واجباتهم القانونية والإنسانية لحل تلك الأزمات التي كان لها عميق الأثر السلبي على تأزم الأمن والسلم.
كما أكدت توصيات اللقاء أهمية فتح منافذ آمنة خاصة في ظل الأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعانيها السكان المدنيون في مناطق النزاع ودعوة المجتمع الدولي بتحمل كافة مسؤولياته القانونية والأخلاقية في عدم قيامه كما يجب بدوره القانوني والإنساني تجاه كل هذه المآسي.

قانون لحماية الأطباء في المستشفيات الهندية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=289640&CategoryID=3

تدرس الحكومة الهندية فرض قانون جديد يضمن حماية مقدمي الرعاية الصحية خصوصا الأطباء من الاعتداء المتزايد من قبل أقرباء المرضى أو مرافقيهم، وذلك للحد من هذه الظاهرة التي انتشرت في كثير من الدول .
ووفقا لصحيفة "إنديا تايمز" الهندية، فإن أكثر من 75 % من الأطباء في جميع أنحاء الدولة ذكروا أنهم قد عانوا من بعض أنواع التعنيف، وذلك بحسب ما كشفته تقديرات الجمعية الطبية الهندية. وبعد شكاوى متعددة من الأطباء، عينت الحكومة لجنة لدراسة هذه المشكلة، ومن ثم تقييم الطرق التي تضمن سلامة هؤلاء الذين ينقذون أرواح الناس.
وقد يحمل القانون المقترح عقوبات صارمة ضد من يقدمون على تعنيف الأطباء أو طاقم الموظفين والإدارة في المستشفى بحسب ما ذكر المصدر .
وكشفت دراسة تم إجراؤها على مستوى الدولة أن الأطباء يواجهون أقصى درجات العنف عندما يقومون بتقديم الخدمات الطارئة، حيث إن 48.8 % من هذه الحوادث قد وقعت في غرف العناية المركزة أو بعد خضوع المريض لعملية جراحية. وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو التحقيقات غير الضرورية أو تأخر الحضور لمقابلة المريض.
ويقع العنف ضد إدارات المستشفيات عادة عند طلب أو سداد مقدم أو احتجاز جثة متوفى حتى تسديد المبالغ النهائية.
وأظهرت البيانات أن مرافقي المرضى قد ارتكبوا 68.33 % من جرائم العنف داخل المستشفيات.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السيت 2 ربيع ثانى 1438هـ - 31 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19348616

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 ربيع ثانى 1438هـ - 1 يناير 2017م

http://www.al-madina.com/node/715741

الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م

www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19384373

المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 4 ربيع ثانى 1438هـ - 2 يناير 2017م

http://www.al-madina.com/node/715891

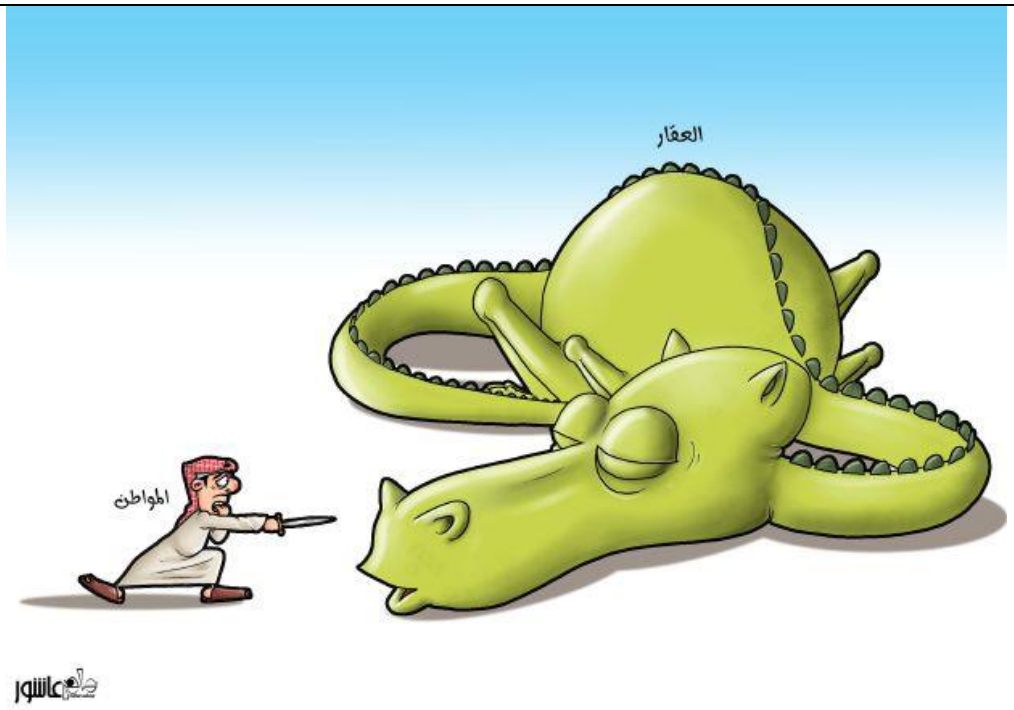

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19399488

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 ربيع ثانى 1438هـ - 3 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19399652

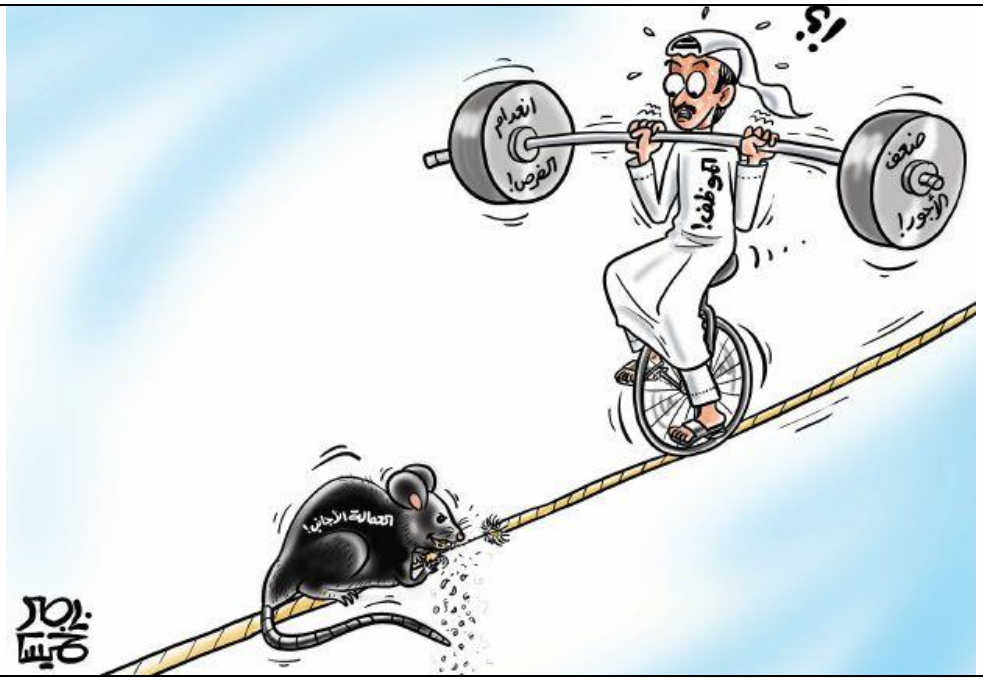

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19418716

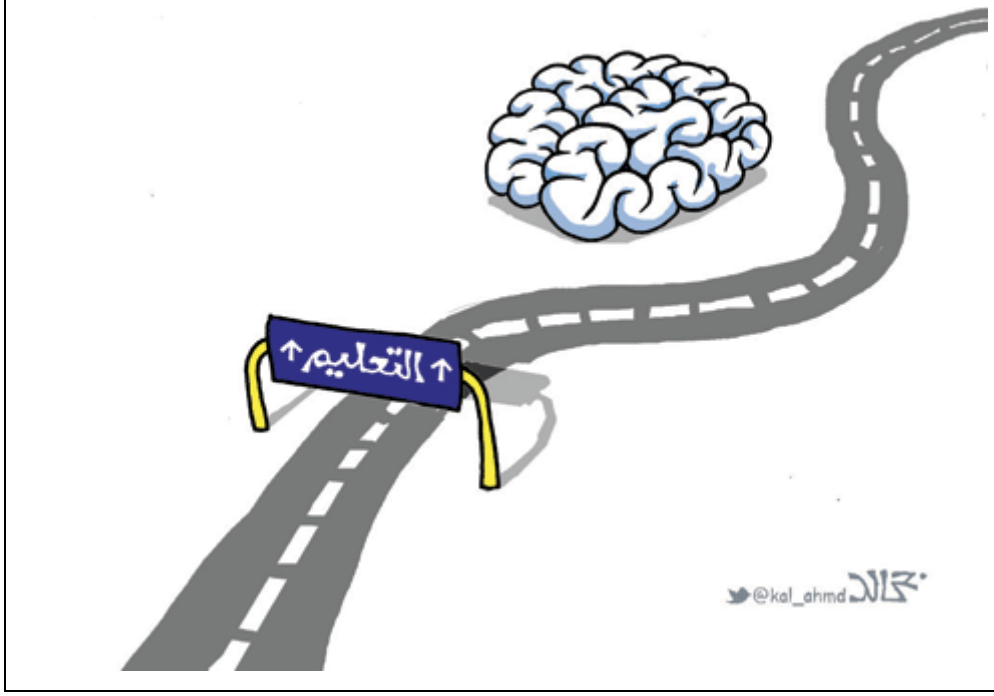

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 ربيع ثانى 1438هـ - 4 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7605

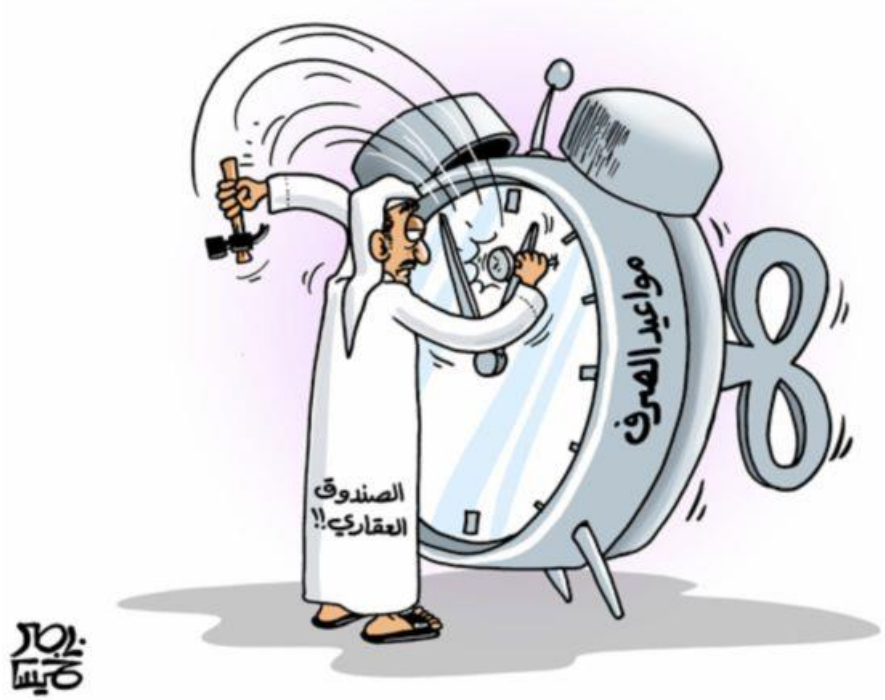

المصدر: جريدة الحياة الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19438526

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 ربيع ثانى 1438هـ - 5 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7608